

اختراقات ١٢١



التنمية الاقتصادية

بقلم بنيامين هجينز

المبادئ

المشاكل

السياسات



اخترنا لك

(١٢١)

النَّمِيَّةُ الْاِقْتِصَادِيَّةُ

(المبادئ - المشاكل - السياسات)

بقلم

بنيامين هيجنز

مقدمة

ان هذا الكتاب هو اشمـل ما كتب عن التنمية الاقتصادية ، فقد تعرض للفكر الانسانى منذ المدرسة الكلاسيكية حتى اليوم ، كما انه تضمن التنويه بعدد من السياسات المعقولة والمفيدة ، وتعرض للكثير من المشكلات العملية التى تواجه الدول المتخلفة .

تعتمد التنمية الاقتصادية على عوامل عدة اهمها مدى توافر رأس المال العيى ، والموارد الطبيعية ، والمدخرات ، والمستوى التكنولوجى ، وعدد ومعدل نمو السكان ، واتساع السوق ، وسياسة الرفاهية . وترتبط هذه العوامل بعضها ببعض بقدر يجعل تحديد أهمية كل عامل منها على حدة من الصعوبة بمكان حتى بالنسبة لدولة معينة .

وقد كانت اغلب عوامل التنمية متوافرة عند الدول الغربية عند بدء انطلاقها أكثر مما هى عند الدول المتخلفة فى الوقت الحاضر . فمقارنة الموارد الطبيعية التى توافرت للولايات المتحدة الأمريكية وكندا مثلاً منذ قرن مضى بما يتوافر لـ اغلب الدول المتخلفة الآن تظهر التفاوت الكبير فى نصيب الفرد من هذه الموارد . فضلاً عن ذلك كانت نسبة عوامل الإنتاج من أرض وعمل ، ورأس مال ، ومنظمين أنسب مما هو مشاهد الآن فى الدول المتخلفة وبالنظر الى ان هذه الدول الاولى انطلقت نحو التنمية التلقائية قبل ان تواجه الانفجار السكانى وذلك بعكس حال الدول المتخلفة الآن التى واجهت الانفجار السكانى قبل البدء فى الانطلاق .

يضاف الى هذا ان الدول النامية حققت مخترعات تلائم ظروفها ، ذلك ان اغلب المخترعات كانت توفر العمل دون رأس المال الذى تغتفر اليه الدول المتخلفة الآن . لهذا تحتاج هذه الدول الى اكتشاف وسائل انتاج تكون فى حدود طاقتها ، وما تستلزمه احتياجاتها .

وقد شجعت حرية الإصلاح الدينى فى أوروبا الميل للادخار مما ساعد على تمويل المشروعات الانتاجية . وتفتقر الغثات ذات الدخل المرتفع فى الدول المتخلفة الى الميل الى الادخار بسبب الرغبة فى تقليد مستوى المعيشة الغربى ، وهو ما يؤدى الى زيادة الميل للاستهلاك ، وبالتالي نقص الميل الى الادخار .

وقد كان الكاتب واقعيًا حين أكد أن السبيل إلى التنمية هو التقشف والتضحية . وأنه مهما صدقت الجهود فإنه لا يمكن تحقيق الحد الأدنى للاستثمار الذي يكفل الانطلاق نحو التنمية التلقائية دون الحصول على مساعدة الدول النامية، ذلك أن هذا الحد الأدنى فوق طاقة الدول المتخلفة

وعموما فإن الكتاب مفيد للغاية لهذا راعينا في تلخيصه التعرض تفصيلا إلى تطور الفكر الإنساني عن التنمية . فكما ذكر الكاتب بحق أن بعض التعقيدات التي قد يصادفها القارئ مرجعها أساسا إلى تعقد النظريات .

مقدمة المؤلف

لا يوجد كتاب يعتبر مرجعا للأراء المختلفة عن التنمية الاقتصادية .
والحق يقال أنه يصعب في هذه المرحلة بالذات كتابة مثل هذا المرجع .
فالتنمية الاقتصادية تختلف عن النظريات العامة في الاقتصاد والنموذ
والبنوك والمالية العامة والتجارة الخارجية والأزمات الاقتصادية ،
فالبادئ التي يتفق عليها الاقتصاديون في التنمية الاقتصادية محدودة
لغاية . يضاف الى هذا أن مشكلة الفقر ليست مشكلة اقتصادية فقط ،
فهي أيضا مشكلة تكنولوجية ، واجتماعية ونفسانية وسياسية .

ولقد اهتمت الدول بالتنمية الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية
الثانية وذلك لرغبة شعوب الدول النامية في تحقيق مزيد من الزيادة في
الدخل القومي . كما ان العالم بدأ في الاهتمام بتنمية الدول المتخلفة .
لهذا ازدادت الحاجة لخلق نظريات جديدة عن التنمية الاقتصادية . ولم
يكن الاقتصاديون على استعداد لمقابلة هذه الحاجة . وهذا الكتاب محاولة
متواضعة لشرح التنمية الاقتصادية بحسب ما يتصورها الكاتب ، وذلك
الى جانب تلخيص لبعض آراء الاقتصاديين في هذا الموضوع .

وقد اثارَت مشكلات التنمية الاقتصادية اهتمام الاقتصاديين منذ
قرون من الزمن وذلك بعد طبع كتاب آدم سميث عن ثروة الأمم في سنة
١٧٧٦ . وبحقيق أوروبا وأمريكا للتنمية الاقتصادية تحول الاهتمام في
اواخر القرن التاسع عشر نحو نظريات القيمة والتوزيع ، ثم نظريات
الدورات الاقتصادية .

وهكذا يعود الاهتمام مرة أخرى نحو التنمية الاقتصادية . ومما يفيد
في هذا الشأن استعراض الفكر الانساني في تحليل مشكلات التنمية
الاقتصادية . لهذا لخصت في ايجاز آراء المدرسة الكلاسيكية ، وماركس،
وشمبتر ، وهارولد ، وهانس .

وتختلف احوال الدول المتخلفة اليوم عن الدول النامية عند بدء
انطلاقتها في الفترة بين ١٧٠٠ ، ١٩١٣ . لهذا فان التحليل الكلاسيكي
للتنمية الاقتصادية ، مع اهميته ، غير كامل . وقد تعرضت الى الآراء
الهامة التي جاءت بها المدرسة الحديثة .

وحاولت ان اعرض الآراء بصورة مبسطة قدر الإمكان ، والتعقيدات التي قد يقابلها القارئ مرجعها تعقد الموضوع ذاته ، وتقص معلوماته بدرجة أكبر من استعمال الكلمات الفنية والتحليلات المعقدة . ولقد استندت عند استعراض النظريات الاقتصادية في القسم الرابع من الكتاب ، الى ثلاثة سبل هي : الكلمات ، والرسوم البيانية ، والمعادلات . وقد راعيت ان اشرح بالكلام لمن لا يعملون الى الرسوم البيانية والمعادلات حتى يتمكنوا من تتبع الموضوع .

ولعرضت في القسم الخامس الى السياسات . ولا ادعى انني نجحت في اخراج نظرية كاملة عن التنمية . ومن حسن الطالع انه يمكن التوصية بمجموعة من السياسات المعقولة والمفيدة دون وجود نظرية كاملة . وسواء رغبتا او لم نرغب ، فانا نحتاج بصورة عاجلة الى سياسات عن التنمية الاقتصادية ، اذ لا يمكننا الانتظار حتى تكتمل النظريات الحالية . ومما لاشك فيه ان تفهم الآراء المتضاربة عن هذه السياسات من الأهمية بمكان في كل من الدول النامية والدول المتخلفة وذلك للمحافظة على السلام والرخاء العالمي .

التنمية الاقتصادية

مشاكلها ومبادئها وسياساتها

القسم الأول

مقدمة لمشكلات الدول المتخلفة

الفصل الأول

طبيعة مشكلة التنمية

تعرض دخل الفرد في دول العالم منذ بدء الخليقة لمراحل من الركود وعدم النمو تخللتها فترات قصيرة من النمو السريع في عدد محدود من الدول. فالزيادة الكبيرة المستمرة في دخل الفرد في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأستراليا خلال القرنين ونصف القرن الأخير يعتبرها بعض الكتاب زيادة طبيعية بينما هي في الواقع زيادة فريدة في تاريخ الإنسانية نتيجة لوجود فرق شاسع بين ما حققته تلك البلاد وبين ما حققته الغالبية العظمى من دول العالم ، بحيث يمكن القول أن دخل الفرد نما في عدد محدود من الدول كاستثناء من القاعدة العامة التي تخضع لها دول العالم الأخرى التي بقيت في حالة ركود .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت حكومات كثيرة من دول أمريكا الجنوبية ، وأفريقيا ، والشرق الأوسط ، وآسيا ، بل وأوروبا ذاتها تزيد من اهتمامها وتفكيرها في التنمية الاقتصادية ، فقامت بأعداد وتنفيذ خطط للنهوض باقتصادياتها ، واهتمت دول غرب أوروبا بهذه الجهود وملت لها العون الفني والمالي . كما أنشئت عدة مؤسسات عالية للتنمية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وبعد الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، وأنشأت بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية هيئات ومؤسسات مماثلة منها بنك التصدير والاستيراد لمع العون إلى الدول المتخلفة ، واخلت روسيا منذ سنة ١٩٥٦ في تقديم العون الفني والمالي لهذه الدول .

ومع ذلك لازال العون الذي تقدمه الدول النامية محل نقاش فيما يتعلق بصحبه وبشروطه الاجتماعية والسياسية . فما القدر من رأس المال المعنى اللازم للدول المتخلفة لتبدأ في حركة التنمية الثقافية ؟ وما القدر الذي تستطيع هذه الدول أن تنفقه بكفاية على مشروعات التنمية ؟ ..

وكيف يمكن توزيع هذا القدر توزيعاً مثالياً على المشروعات المختلفة ؟ .. وهل نفرة رأس المال العيني في الدول النخلفة هي الصائق الأساسي للتنمية السريعة ، أم نقص الإدارة والكفاية الإنتاجية ؟ .. وهل يمكن للعون الأجنبي بأى قدرة ومبدأ نوع أن يكفل التنمية الاقتصادية ؟ وهل يوجد أى أمل لهذه الدول في رفع مستوى معيشتها دون تمديدات جوهريّة في البيئة الاجتماعية والمبادئ النفسية والمعتقدات الدينية ؟ .. تتطلب الإجابة على هذه الأسئلة دراسة جميع مراحل التنمية .

وفي كثير من الدول غير النامية ذاتها يقوم النقاش حول مدى قبول العون الأجنبي خوفاً من أن يؤدي في نهاية المطاف إلى الاستعمار السياسي والاقتصادي ، كما يخشى في بعض الدول من أثر التنمية على مبادئها ومقدساتها الروحية .

معنى عبارة « غير نامية » :

أشار خبراء هيئة الأمم إلى أن عبارة « غير نامية » تنطبق على الدول التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي عن نصيب الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا وغرب أوروبا . ويرادف هذا التعريف كلمة « دول فقيرة » .

ويعرف البعض الآخر الدول غير النامية بأنها تلك التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي عن ٥٠٠ دولار سنوياً ، أو ربع نصيب دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية . وعلى أى حال فإن عبارة « الدول غير النامية » أصبحت تعريفاً فنياً تتبعه أغلب الكتاب والسياسيين حتى في الدول غير النامية ذاتها . ونظراً لصعوبة تحديد حد معين من دخل الفرد كمعيار لعبارة « غير نامية » فقد اخترت حد ٥٠٠ دولار ، أو ربع دخل الفرد في الولايات المتحدة .

صفات الدول غير النامية :

يوجد ارتباط بين الفقر وعدد من الملامح والمظاهر الاقتصادية والاجتماعية في الدول غير النامية وقد سرد الاستاذ "Harvey Leibenstein" هذه المظاهر كما يلي :

- ١ - ارتفاع نسبة السكان المشتغلين بالزراعة وتراوحها بين ٧٠ ٪ و ٩٠ ٪ .
- ٢ - تفتى البطالة الممنعة في الزراعة ، بمعنى أنه يمكن تخفيض عدد العمال الزراعيين مع المحافظة على نفس المستوى العالي للإنتاج الزراعي .
- ٣ - نقص نصيب الفرد من رأس المال العيني والدخل القومي ،

وعدم قدرة الغالبية العظمى من السكان على الإكثار نظمو
لعدم كفاية الدخل لمقابلة المطالب الضرورية للحياة .

٤ - يحقق القدر الضئيل من المدخرات بواسطة طبقة الالاد
الزراعيين وهي طبقة لاتحصن الاستثمار سواء في الصناعة
أو التجارة .

٥ - يتركز الإنتاج الزراعى فى الحبوب والمواد الأولية ويكون انتاج
البروتينات فى العادة قليلا نظرا لارتفاع نسبة تحويل الحبوب
الى منتجات لحومية ، بمعنى انه يلزم التضحية بخمس اليه
سبع وحدات حرارية نباتية لانتاج وحدة حرارية واحدة من
اللحوم .

٦ - تنفق الغالبية العظمى من المصروفات على الغذاء والضروريات .

٧ - تكون المنتجات الأولية الغالبية العظمى من الصادرات ويكون
نصيب الفرد من التجارة الخارجية ضئيلا ، كما تندر
التسهيلات الائتمانية ووسائل التسويق السليم .

٨ - انخفاض مستوى الاسكان .

٩ - نظرا لصغر حجم الحيازة الزراعية وعدم تطبيق وسائل الزراعة
الحديثة فان غلة الاراضى تكون منخفضة وتعرض دخول الزراع
الى تقلبات عنيفة تفرقهم بالديون .

١٠ - ارتفاع معدلات الخصوبة ومعدلات الوفاة وانخفاض مستوى
التغذية ، وعدم توفر الوسائل الصحية السليمة .

١١ - انخفاض مستوى التعليم وضعف الطبقة المتوسطة وانخفاض
المستوى الاجتماعى للمرأة ، وعدم توفر الكفاية الانتاجية
ووسائل الانتاج الحديثة .

انواع الدول المتخلفة :

يمكن تقسيم الدول المتخلفة الى اربع مجموعات :

اولا - بلاد ذات دخل منخفض ولكن لديها موارد طبيعية كبيرة تسير
قدما فى استقلالها مما يؤدى الى اتجاه الدخل نحو الارتفاع بقدر ملحوظ .
ومن هذه الدول الأرجنتين والبرازيل وسيلان وكولومبيا والمكسيك
وبيرو والفلبين وتركيا وايطاليا .

وتوافر لهذه البلاد مدخرات محلية وضرائب تكفى بالاضافة الى
العون الاجنبى ، لتمويل رأس المال المعنى اللازم لتحقيق استمرار الزيادة
فى الدخل . ولكن تواجه هذه البلاد عقبات كثيرة ، منها نقص رأس المال
ومهارة العمال ، والكفاية الادارية والفنية . كما يلاحظ ان بعض قطاعات

النشاط الاقتصادي في حالة ركود مما يتطلب التخطيط للاسراع بمجلة التنمية .

ثانيا - دول يقل نصيب الفرد فيها كثيرا عن ١٠٠ دولار سنويا ، ولا يتوافر لديها موارد طبيعية كافية بالنسبة لحجم السكان . ومن هذه الدول بورما والصين وتايلاند والى حد ما الباكستان . ويتجه الدخل في هذه البلاد نحو الزيادة وان كان من الضروري رفع معدل هذه الزيادة فوق المعدل الحالي كما هو الحال بالنسبة للمجموعة الاولى .

ثالثا - دول فقيرة وراكدة في نفس الوقت، بمعنى ان دخل الفرد فضلا عن ضلته ثابت بالرغم من توافر الموارد الطبيعية ذات الشأن ، مثل اندونيسيا ، حيث يبلغ دخل الفرد نحو مائة دولار سنويا وهو ما يريد على نصيب الفرد في الهند والباكستان والصين الا انه يتجه نحو الانخفاض بالمقارنة بسنة ١٩٢٩ او ١٩٣٩ . ويلاحظ ان اندونيسيا لها موارد طبيعية كبيرة ومتعددة وتتمثل المشكلة في مثل هذه المجموعة من البلاد لا في المحافظة على مستوى النمو الحالي للدخل بل في القيام بمشروعات للتنمية تؤدي الى زيادة تراكمية الداخل .

رابعا - هناك عدد من الدول الفقيرة والراكدة في نفس الوقت والتي لا تتوافر لديها موارد طبيعية ذات شأن . ومن هذه الدول ليبيا والاردن واليمن ، فبلغ دخل الفرد في ليبيا نحو ٣٠ دولارا سنويا ولا يوجد اى دليل على زيادته منذ عدة قرون مضت ، بل على العكس توجد بعض الأدلة على انخفاضه . وتفقر هذه البلاد الى الموارد الطبيعية وهو امر يؤسف له . ويلزم هذه المجموعة بطبيعة الحال الخطط التي تستهدف زيادة انتاجية الموارد الحالية أكثر من ادخال تعديلات هيكلية في الاقتصاد القومي .

ونظرا لاختلاف الظروف في هذه الدول فانه يلزم اتخاذ سياسات مختلفة لتحقيق التنمية . وسنحاول في الفصل التالي التمرس الى مشكلات بعض هذه الدول .

الفصل الثاني

بعض الأمثلة

ذكرنا في الفصل الأول أن الدول المختلفة تتفق في كثير من السمات والمظاهر كما أنها تختلف في كثير من الوجوه . وتعرض في هذا الفصل إلى مشكلات ست دول زونا منها ثلاثا هي ليبيا واندونيسيا والفلبين ، واشتركنا في وضع خطط للتنمية بها ، أما الهند وإيطاليا فتتوافر عنها بيانات كافية . وأخيرا اخترنا المكسيك ، وهي الدولة السادسة في المجموعة المختارة باعتبارها إحدى دول أمريكا اللاتينية . وتتضمن هذه الدول أمثلة من المجموعات الأربع السابق يياتها ، فليبيا فقيرة الموارد وراكدة ، واندونيسيا غنية ولكنها وراكدة ، أما الفلبين فأحسن حالا ونسعى نحو التقدم وإن كان يلاحظ أن معدلات النمو لا تتوزع على قطاعات الاقتصاد المختلفة مما أدى إلى بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية .

والهند أغنى من ليبيا ، ولكنها أفقر من اندونيسيا بالنسبة لدخل الفرد وبالنسبة للموارد الطبيعية ، فالهند تسير قدما في تنفيذ مشروع السنوات الخمس الثاني ولكنها تواجه مصاعب جمة في الخروج من حالة الركود إلى حالة النمو التلقائي . أما إيطاليا فهي مثال واضح لا اختلاف معدلات النمو بين المناطق المختلفة . والمكسيك مثل بارز للنمو التلقائي بعد أن مرت بركود مستمر خلال عدة أجيال . والدول الست السابقة تتضمن ثلاث دول كاثوليكية ، ودولتين إسلاميتين ، والسادسة دولة هندوسية . كما يلاحظ أن المكسيك استقلت منذ قرنين من الزمن ، أما إيطاليا فكانت دويلات مستقلة منذ ١٥٠٠ سنة وإن كانت قد اتحدت حديثا . وكسبت الهند استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية بطريقة سلمية ، بينما حلرت اندونيسيا من أجل حريتها . وتوجد هذه الدول الست في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وسنبحث أحوال هذه الدول مبتدئين بالبلد التي يقل فيها نصيب الفرد عنه في غيره من البلاد .

ليبيا

يلزم نصيب الفرد من الدخل حد الكفاف إذ يقل عن ٥٠ دولار سنويا ، ولا يتوفر لهذا البلد موارد معدنية ولا مصادر لقوى الحركة ، والإنتاج الزراعي فيها محدود للغاية بسبب المناخ ، وتكوين رأس المال العيني يلزم الصفر وما دونه ، كما لا يتوافر لديها عمالة ماهرة ولا منظومة وظيفية . وتتكون ليبيا من ثلاث ولايات هي طرابلس وبرقة وفيزان .

وتمثل كل ولاية وحدة اقتصادية وجغرافية منفصلة . وتمثل المشكلة الاقتصادية في هذا البلد في منع استمرار التدهور . وفي الوقت الحاضر يعتمد نحو ٨٠ ٪ من السكان على الزراعة والرعي . وتواجه الزراعة مشكلة ضخمة اذ بالرغم من اتساع مساحة البلاد الا ان الجزء الاكبر منها صحراء جرداء . ويبلغ عدد السكان نحو ١٢ مليون نسمة تعيش غالبيتهم على الشاطئ الشمالي للبلاد ، والباقي وقدره نحو ١٠ ٪ في الواحات . وحتى في هذه المناطق فان التربة غير جيدة ، والأمطار غير كافية ولا يمكن الاعتماد عليها .

وكما ان احتمالات التوسع الزراعي ضعيفة فان احتمالات التصنيع اشد ضعفا نظرا لعدم توافر أسس التصنيع ، فلا توجد مصادر للمواد المعدنية يمكن استغلالها فيما عدا النطرون وبعض المواد الاخرى الرديئة النوع .

وليبيا تعرف انها بلد العجز . فيمزانة الدولة غير متوازنة في الولايات الثلاث كما يوجد عجز في ميزانها التجاري وميزان المدفوعات تقابله البلاد بما تحصل عليه من هبات ومساعدات عسكرية من الخارج . وفي ايجاز فان ليبيا تعجز عن انتاج ما يكفي السكان حتى للمحافظة على المستوى المنخفض العالي .

فراسمالها الميني في صورة عدد وآلات ومنازل غير كاف ، والمدخرات ضئيلة للغاية ، وأسعار الفائدة باهظة ، ومدخرات المواطنين تأخذ في العادة صورة الاستثمار في المواشي وبعض العدد والآلات البدائية وبعض المباني . واخيرا تفتقر البلاد الى طيقة المنظمين الوطنيين لان اغلب السكان يعملون في الزراعة والباقي رحل يتنقلون من مكان لآخر .

لكل هذه الاسباب تعتبر قدرة ليبيا على القيام بمشروعات التنمية وتمويلها محدود للغاية ، كما يتحتم على الليبيين أن يقبلوا اسعار خائفة منخفضة وباستثمار مدخراتهم في البنوك أو السندات . كما انه الى جانب ندرة وعدم كفاية العمال المدربين ، ونقص رأس المال والموارد الطبيعية ، فان الشعب الليبي يعوزه الحافز على التنمية . وقد يرجع هذا الى بعض العوامل الاجتماعية والى أن نحو ٤٠ ٪ من سكان ليبيا رحل أو شبه رحل . ويعتمد نجاح الكثير من مشروعات التنمية على استقرار حياة الشعب . وباجاز يمكن القول أنه بالرغم من المساعدات الكبيرة التي تقدمها الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا وإيطاليا فان ليبيا تواجه مشكلات ضخمة . ويبدو ان جميع المشكلات التي تواجه التنمية في الدول المتخلفة ، سواء من الناحية الجغرافية ، أو الاقتصادية ، أو السياسية، أو الاجتماعية، أو الفنية ، قد تركزت في ليبيا فاذا ما نجحت

المحاولات التي تقوم في هذا البلد لتحقيق التنمية التلقائية ، فإن الأمل يزيد في إمكان تحقيق ذلك في أي بلد آخر من بلدان العالم .

الهند

الهند ثاني دولة في العالم بعد الصين من حيث عدد السكان ، والتنمية فيها تسير في ظل النظام الديمقراطي بعكس الصين التي تسير على النقيض . ومن أجل هذا فإن العالم كله ينظر بعين الاهتمام إلى السباق الاقتصادي بين البلدين ، فالهند تقوم بمجهودات صادقة لرفع مستوى المعيشة . وتشابه مشكلات الهند والصين وتمثل في كبر حجم السكان بالنسبة للموارد الطبيعية ، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل إلى قدر ضئيل ، وتركز الإنتاج في الزراعة ، وتأخر الإنتاج الصناعي .

وقد جاء في الكتيب الخاص بمشروع السنوات الخمس الأول الصادر سنة ١٩٥٢ أن الفرض الأساسي للتخطيط في الهند هو القيام بعملية التنمية لرفع مستوى المعيشة وذكر التقرير أن القواعد الأساسية لنجاح التخطيط هي :

- ١ - اتفاق السكان على أهداف السياسة الاقتصادية .
 - ٢ - توفر السلطة الكافية في يد الحكومة التي تمكنها من تحقيق الأهداف بشرط ألا تتعارض هذه السلطة مع تعاون المواطنين
 - ٣ - توفر الإدارة التنفيذية الصالحة وتوفير الموظفين ذوي الكفاءة .
- والحق أن مسؤولية إعداد وتنظيم نظام ديمقراطي يكفل التقدم السريع المتوازن مسؤولية ضخمة وصعبة فعلى الحزب الحاكم أن يكتل معه الرأي العام ، وأن يحصل على تعاون جميع الطبقات ، فالنظام الديمقراطي معقد ويستغرق كثيراً من جهد ووقت الحكومة . ونظراً لأن الهند مقسمة إلى عدة ولايات لكل منها حكومة محلية ، بالإضافة إلى الحكومة المركزية ، فإن التخطيط يتطلب خلق عدد من المؤسسات والهيئات التي تكفل التنسيق والتشاور والتنفيذ .

وبلد كالهند تتوافر لقاداته الحيوية والتصميم سواء في القطاع العام أو الخاص لا يمكن وصفه بأنه بلد راكد بالرغم من أن نصيب الفرد من الدخل فيه يبلغ نحو ٦٠ دولار فقط في السنة ، ويزيد بمعدل ضئيل بالنسبة لبعض الدول الأخرى . ويلاحظ أن نصف الدخل القومي تقريباً مستمد من الزراعة وأن نصيب الصناعة لا يجاوز ١٧٪ بالرغم من المشروعات الصناعية الكبيرة التي تم تنفيذها أخيراً .

وبالرغم من أن الهند تمتلك موارد طبيعية غنية ومتنوعة ، وأن قادتها ممتازون بالكفاءة والخبرة ، وأن شعبها كفاء لا سيعاب الخبرة .

الا ان هذا البلد بقی فقيراً ، فالمشروعات الضخمة التي تم تحقيقها في مختلف الاتجاهات لم تؤد الى زيادة ظاهرة في نصيب الفرد من الدخل القومي . فقد ارتفع نصيب الفرد خلال الفترة بين ١٩٤٨ - ١٩٥٦ بنحو ١٠٪ فقط وهناك عائق كبير يحول دون زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي بقدر ملحوظ هو اتجاه نسبة الزيادة في السكان الى الارتفاع بسبب انخفاض معدلات الوفاة بقدر اكبر من معدلات الخصوبة . وفي الوقت الذي يبلغ فيه الانتاج الزراعي نحو نصف الناتج المحلي فانه يستوعب اكثر من ٨٠٪ من السكان ، والكثير من اراضي الهند غير جيدة وتفتقر الى المياه مما يجعل تكلفة توسيع الرقعة الزراعية وزيادة الغلة كبيرة . ويمكن تلخيص التطورات في الهند منذ ١٩٥١ حتى ١٩٥٨ فيما يلي:

١ - بالرغم من زيادة الناتج المحلي بنحو ١٥٪ فان الهند لم تتمكن من استيعاب هذه الزيادة في الانتاج وتفادى الانكماش .

٢ - تركزت الفالية العظمى من الزيادة في الانتاج الزراعي بسبب تحسين المناخ وعلى الاخص في ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، اما في الفترة ما بين ١٩٥٤ - ١٩٥٨ في مجموعها فان الهند لم تتمكن من زيادة الانتاج الزراعي بصورة منتظمة بالرغم من تركيز الجهد في هذا القطاع بالذات .

٣ - ارتفعت نسبة المدخرات المحلية الى نحو ١٠٪ من الدخل القومي منذ بدء مشروعات التنمية ، ولكن يبدو ان هذا الاتجاه قد توقف عند هذا الحد .

٤ - واجهت الحكومة صعوبات جمة في تمهينة قدر ملحوظ من الزيادة في المدخرات مما اضطرها الى الاعتماد بقدر اكبر من المقدر في الخطة على العالم الخارجى والتمويل بالعجز عن طريق الجهاز المصرفي .

٥ - خفضت الحكومة الاستثمارات المقررة في الخطة بنحو ٢٠٪ .

٦ - اثرت الخطة على مستوى الاسعار وارصدت البلاد من العملات الاجنبية .

٧ - ازدادت مشكلة البطالة اكثر من المقدر في الخطة وعلى الاخص في المدن وفي الطبقة المتعلمة بالذات .

٨ - كانت نسبة القيمة المضافة المحققة الى رأس المال العيني اقل من المقدر في الخطة ، فقد ظهرت طاقات معطلة في بعض المصانع واتجهت بعض الزيادات في الانتاج نحو المخزون السلمى نظرا لعدم كفاية الطلب المحلي .

٩ - واجهت الهند صعوبات في تمويل وارداتها الرأسمالية من الخارج فقد كان العجز في ميزاتها الحسابي في السنة الاولى للخطة الثانية اكبر

من المقدّر بنحو ٥٠٪ ويرجع ذلك الى قيام القطاع الخاص باستثمارات كبيرة مما أدى الى تقييد حرية الاستيراد في ١٩٥٧ . وغنى من البيان ان أى عجز في الميزان الحسابي عن المقدّر يتطلب نقص الاستثمارات في مجموعها بنحو ٢ أمثاله نظرا لان واردات السلع الرأسمالية تستغرق نحو ثلث التكلفة الإجمالية للمشروعات .

ان نجاح الهند والصين سوف يؤثر تأثيرا حاسما في الطريق الذي تسلكه دول آسيا وأفريقيا . وقد اكتسبت الهند خبرة طيبة من مشروعاتها الأولى والثاني وان كانت النتائج تبين مع الأسف ان التخطيط كان أكثر من التنمية . فالهند أقرب الى « حالة الثبات توطئة للنمو » من حالة الدول النامية « فالبطالة تزيد بما يكتنفهم مخاطر اجتماعية وسياسية جمة ، ومما يزيد من خطورتها تركّزها في المدن وبين الطبقة المتعلمة بالذات . كما ظهرت بعض الطائفت المعلقة في الصناعة . وبالرغم من تركيز الجهد في مشروع السنوات الخمس الأولى في الزراعة فان الانتاج الزراعي لم يسجل زيادة كبيرة مما اثر تأثيرا سيئا على التوسع الصناعي . وبالرغم من توفر طبقة التنظيم والمديرين بالهند بالمقارنة بغيرها من الدول غير النامية الا انه قد صادفتها بعض المشاكل التنظيمية ، وأخيرا تواحه الهند مشكلة العجز المستمر في ميزان مدفوعاتها وهو ما يحد من امكان السير قدما في مشروعاتها .

اندونيسيا :

ان اندونيسيا غنية بالموارد الطبيعية . وبالرغم من ان تعداد سكانها يبلغ نحو ٨٥ مليون نسمة الا انها ليست مكتظة بالسكان بالنسبة الى مواردها وذلك بالمقارنة ببعض الدول الاخرى في آسيا . ويعيش نحو ٦٠٪ من السكان في جزيرة جاوه ، وهي جيدة التربة ، واندونيسيا ليست في الغنى الذي يتصوره البعض ، فمواردها الطبيعية ليست جيدة الصنف . ويتميز الاقتصاد الاندونيسي بالاقليمية وبتركيزه في الانتاج الزراعي ذلك لان الاستعمار الهولندي لم يشجع قيام الصناعة . وتعتمد الصادرات اساسا على المطاط والسكر والبتروول وهي تكون اكثر من ٧٠٪ من قيمة الصادرات الامر الذي يعرض البلاد الى تقلبات حثيفة بين سنة واخرى .

وتتمثل مشكلة اندونيسيا في كيفية زيادة الانتاج بنسبة تفوق الزيادة في السكان . حقيقة ان نصيب الفرد من الدخل القومي يبلغ نحو مائة دولار وهو ما يجاوز عددا من الدول الفقيرة في آسيا ، الا ان هذا الدخل لم يسجل أى زيادة بالمقارنة لسنة ١٩٢٩ ، بل وهناك بعض

(م ٢ - التنمية الاقتصادية)

الأدلة التي تشير إلى تفصده بالنسبة لسنة ١٨٨٩ . وتغاني أندونيسيا من اطراد التصخم نظرا للمعجز المستمر في ميزانية الدولة منذ سنة ١٩٥٢ . وتوازن الميزانية امر ضروري بالنسبة لاندونيسيا .

وكما سبق بيانه فان اندونيسيا تنقسم الى قطاعتين ، الاول يستعمل الآلات الحديثة ويحقق قدرا عاليا من الانتاجية ، والثاني قطاع متأخر يركز على وسائل الانتاج العتيقة ذات الانتاجية المنخفضة وهو القطاع الزراعي في جزيرة جاوه . أما المزارع والمناجم وحقول الترويل في الجزر الخارجية فتطبق وسائل الانتاج الحديث . ويتركز لنا السكان في جاوه ويخصص في الانتاج الزراعي ، أما الثلث الباقي فينتشر في مساحة واسعة تتميز بالانتاج الزراعي والصناعي الكبير لاغراض التصدير . ويرتفع مستوى المعيشة فيها بقدر ملحوظ عن جاوه الامر الذي خلق نوعا من التوتر السياسي بين القطاعتين .

وعلى اندونيسيا ان تجد مصدرا جديدا للرزق لمقابلة الزيادة في السكان وقدرها نحو ٢٠٠ الف عائلة سنويا وهو ما يتطلب اتفاقا مبالغ ضخمة على مشروعات التنمية . وتواجه اندونيسيا صعوبات جمة في الوصول الى حالة التنمية الذاتية منها ندرة رأس المال ، وطبقا للمنظمين والعملات الأجنبية . كما يعوق التنمية التفاوت الكبير بين جزيرة جاوه والجزر الاخرى المحيطة بها .

الفلبين :

تتكون الفلبين من مجموعة جزر قريبة من اندونيسيا . وكل من الفلبين واندونيسيا جزر جبلية ذات مناخ واحد ، وبكل منهما عدة مجموعات من الاجناس ذات اللغات المتعددة . وكثافة السكان واحدة تقريبا ، فمساحة اندونيسيا خمسة اضعاف مساحة الفلبين ، وسكانها نحو اربعة امثال سكان الفلبين . وتتمثل المشكلة في كلا البلدين في الفقر والاعتماد على عدد محدود من السلع ، كما يوجد تفاوت كبير في كلا البلدين بين بعض المناطق والمناطق الاخرى .

وهناك بعض الاختلافات بين البلدين ففي اندونيسيا تنتشر الديانة الهندوسية والاسلامية ، اما الفلبين فلم تكن لها ديانة سابقة على الفتح الاسباني الامر الذي لم يعق انتشار الديانة المسيحية والثقافة الامريكية . كما يلاحظ ان الهولنديين لم يشجعوا قيام حكومة مركزية او طبقة المنظمين الوطنيين في اندونيسيا ، اما في الفلبين فهناك ادارة مركزية قوية . ومن جهة اخرى تواجه الفلبين زيادة في السكان بنسبة اعلى من اندونيسيا وان كانت لديها طبقة كافية من المنظمين المحليين ولكن الادارة الحكومية في الفلبين فاسدة ومرتشية . وعموما فان نصيب

الفرد من الدخل القومي في الظنين اعلى بنحو ٦٠٪ بالقانونه بالاندونيسيه كما انه يزيد بنحو ٣٪ سنويا ، وذلك عكس اندونيسيا حيث انجه الدخل القومي نحو الانخفاض خلال القرن الماضي . كما يلاحظ ان نسبة الدخل من الزراعة في الظنين لا تجاوز ٤٠٪ ، مقابل ٥٥٪ في اندونيسيه كما ان نسبة المعلمين في الظنين اعلى من اندونيسيا .

وقد سجل الدخل القومي في الظنين ما بين سنة ١٦٥٠ - ١٩٥٦ زيادة سنوية بنحو ٥٪ ، بينما اتجهت الاسعار نحو الانخفاض الطفيف . وقد اطرقت الزيادة في الدخل القومي في سنتي ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ بنفس المعدل وان كانت الاسعار قد اتجهت نحو الارتفاع الطفيف ، ويدل هذا على انتظام التنمية في الظنين الامر الذي تحسده عليها كثير من الدول المتخلفة . الا ان هذه الارقام تخفى عوامل اقتصادية واجتماعية تعوق التقدم ، فواجه الظنيين اربع مشكلات اقتصادية اساسية اولها المحافظة على المعدلات السابقة لزيادة الدخل ، فهناك بعض الدلائل التي تشير الى مزيد من الصعوبات في هذا السبيل ، ثانيا بالرغم من هذه الزيادة المفردة في الدخل القومي لا زالت الغالبية العظمى من شعب الظنين تعيش تحت نير الفقر ، ثالثا تستمر اختلال ميزان المدفوعات رابعا ازدياد مشكلة البطالة سواء بالرغم من زيادة الدخل القومي .

تركزت مشروعات التنمية بين سنة ١٩٤٦ ، ١٩٥١ في استصلاح الاراضي واعادة زرعها الامر الذي ادى الى زيادة الدخل زيادة كبيرة بالرغم من ان تكلفة هذه المشروعات لم تكن كبيرة ، ومثل هذه الفرصة لن تتوافر في المستقبل اذ ينتظر ان يرتفع معدل راس المال الى القيمة المضافة في المشروعات المستقبلية .

وقد زادت الارباح خلال السنوات ١٩٤٦ - ١٩٥٤ بمعدلات اكبر من الاجور والمهايا ، وفي سنة ١٩٥٤ بلغت عوائد عقود التملك ٥٦٪ من الدخل القومي بينما لم يجاوز نصيب المهايا والاجور ٤٤٪ . ولم يعدل النظام الضرائبي بما يؤدي الى عدالة التوزيع او الى تعبئة المدخرات . وتبلغ نسبة الضرائب الى الدخل القومي نحو ٩٪ بالرغم من ارتفاع المعدلات القانونية وذلك نظرا لانتشار وسائل التهريب من الضرائب بين جميع طبقات الشعب . ولهذا لم تتحسن حالة الغالبية العظمى من السكان اذ استحوذت فئة قليلة من الشعب على النصيب الاكبر من الزيادة في الدخل القومي .

وهكذا تتركز مشكلات التنمية في الظنيين فيما يلي :

- ١ - ارتفاع تكلفة المشروعات المستقبلية بالنسبة للماضي .
- ٢ - ضرورة توجيه جزء كبير من الدخل القومي لرفع مستوى

معيشة الطبقات الفقيرة وضرورة تعديل نظام الضرائب وطرق الجباية بما يكفل عدالة التوزيع .

٣ - ضرورة تعديل هيكل الانتاج والصادرات بما يكفل الحصول على موارد جديدة من العملات الأجنبية . ويجب في نفس الوقت تشجيع الصناعات المحلية والحد من الواردات من السلع التي يمكن انتاجها محليا .

٤ - ضرورة منح الأولوية في توزيع الاستثمارات لتلك التي تكفل قدرا كبيرا من العمالة .

المكسيك :

دفعت ثورة سنة ١٩١٧ عجلة التنمية في المكسيك الى الامام وتحدد الشعب المكسيكي منذ أربعين سنة حول تحقيق الاهداف الآتية :-

- ١ - زيادة الدخل القومي بمعدل أعلى من زيادة السكان .
- ٢ - تحقيق هذه الزيادة في الدخل القومي في ظل الاستقرار المالي .
- ٣ - رفع مستوى المعيشة للطبقة العاملة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وحسن توزيع الدخل بين عوامل الانتاج .

وقد كانت المكسيك قبل ثورة سنة ١٩١٧ مثلا من امثلة الدولة الفقيرة الراكدة ، وتركزت بعد ذلك دعائم التنمية في الإصلاح الزراعي ، واستثمر مبالغ ضخمة في تكوين رأس المال العيني الاجتماعي ، ومصادرة ممتلكات الاجانب في السك الحديدية وحقوق البترول ، واصدار قوانين جديدة للعمل ، والتوسع في التعليم الفني ، واخيرا خلق نظام مصرفي وائتماني سليم . فقد أطاح الإصلاح الزراعي بطبقة الاقطاعيين واعاد توزيع الاراضي بطريقة تسمح بتطبيق وسائل الزراعة الحديثة . وقد أدت مصادرة ممتلكات الاجانب في حقول البترول والسك الحديدية في سنة ١٩٣٧ - ٣٨ الى مقاطعة المكسيك مقاطعة دولية . وقد ظنت الدول الاستعمارية ان المكسيك سوف تنهار غير ان هذه المقاطعة او الحصار الاقتصادي شجع التوسع الصناعي في المكسيك . وما ان أخذ الاقتصاد المكسيكي في النمو حتى اتسبب رأس المال الاجنبي الى المكسيك معجلا بالتنمية . وقد ارتفع الدخل القومي في المكسيك فيما بين سنة ١٩٣٩ ، ١٩٤٥ بنحو ٨٪ سنويا .

وبعد الحرب استمر الناتج المحلي في الارتفاع وان كان بمعدل يتراوح بين ٥٪ ، ٦٪ . وبعد ان كانت الزراعة تستوعب نحو ٧٠٪ من القوى العاملة في سنة ١٩٣٠ انخفضت النسبة الى ٥٤٪ في سنة

١٩٥٦ . وبالإضافة الى النمو الصناعى زادت نسبة سكان الحضر وزيادة كبيرة وهكذا سلوت الكسيك نحو النمو التلقائى . وقد زاد الإنتاج الزراعى منذ سنة ١٩٣٩ مرتين ونصف مرة ، منه نحو ٤٠ ٪ بسبب اتساع الرقعة الزراعية و ٢٥ ٪ بسبب توجيه الإنتاج الزراعى نحو المحصولات المربحة ، والـ ٢٥ ٪ الباقية تأتى من ارتفاع غلة الأرض . أما الإنتاج الصناعى فارتفع بمعدل أكبر ، فزادت الصناعات التحويلية ثلاث مرات ونصف مرة منذ سنة ١٩٣٩ .

وبالرغم من هذه النتائج الباهرة التى حققها الكسيك فان ثمار هذه التنمية لم تتوزع بمعدل بين فئات الشعب والمناطق المختلفة ، فقد كانت سياسة الكسيك تستهدف محاولة الفقر بالتعجيل بمشروعات التنمية . كما تواجه الكسيك مشكلات جمة فى سبيل زيادة معدل النمو بقدر أكبر من ٥ ٪ فتحقيق هذا المعدل يتطلب استثمارات بنسبة أكبر من الماضى ، فقد توافرت للكسيك فى بداية الحرب العالمية الثانية طائفة معظلة فى الصناعة امكن استغلالها . وأخيرا تواجه الكسيك مشكلات فى سبيل تحقيق الاستقرار المالى ، فتواجه عجزا فى ميزان مدفوعاتها نظرا لان الميل الحدى للاستهلاك والاستيراد مرتفع . وتعتمد الكسيك اعتمادا كبيرا على الولايات المتحدة وحدها فى تجارتها الخارجية وهو عامل - قد يؤدى الى عدم الاستقرار .

وهكذا يتضح ان كلا من الكسيك والفلبين حققنا فترة من التنمية اخفت فى طياتها سوء توزيع الدخل القومى بين طبقات الشعب والمناطق المختلفة . ويواجه هذان البلدان ارتفاع معدلات الزيادة فى السكان ، واتجاه معدلات النمو الاقتصادى نحو الثبات وعدم الزيادة . كما يواجه كلا البلدين اختلالا جوهريا فى ميزان المدفوعات .

إيطاليا :

وايطاليا هى أحد الامثلة البارزة للتضارب بين مستويات الدخل، فدخل الفرد فى الشمال أعلى مرتين ونصف مرة عن متوسط دخل الفرد فى الجنوب . وقد بدأت الثورة الصناعية فى إيطاليا متاخرة . وبدأ الإنتاج الصناعى فى شمال إيطاليا فى الزيادة منذ سنة ١٨٦١ ، بينما اضطحت الصناعة فى الجنوب ، وتفشيت البطالة فيها بالرغم من هجرة عدد كبير من السكان الى الشمال . وقد زادت نسبة العمال الزراعيين فى الجنوب ، كما ان نسبة التعليم بقيت منخفضة . وعموما يمكن القول ان الجنوب فقير . فبالرغم من ان الجنوب يمثل نحو ثلث السكان والمساحة فانه لم يزل اى قسط ملحوظ من مشروعات التنمية . وتتمثل

مشكلة إيطاليا في زيادة الانتاجية والعمالة في الجنوب مع المحافظة في نفس الوقت على معدلات النمو الحالية في الشمال . كما تواجه إيطاليا ايضا مشكلة اختلال ميزان مدفوعاتها .

الخلاصة :

يتضح من العرض السابق ان سمات التخطف التي لخصها لينشتين Lebeinstein لا تنطبق جميعها على الدول الست ، وان كانت الدول الست السابقة تواجه بعض المشكلات المشابهة التي يجب التغلب عليها للوصول الي مرحلة النمو التلقائي . ومن استمراغينا السابق يتضح ان للموارد الطبيعية أهمية كبيرة في التنمية ، ولكنها ليست العامل الحاسم . وهناك عوامل هامة ، تموق التنمية في الدول الست ، ألا وهي التنظيم ، والإدارة ، وندرة رأس المال . وتواجه هذه الدول كذلك مشكلة البطالة والحاجة الى الحافز على التنمية بين طبقات الشعب . ففي جميع هذه الدول توجد مشروعات تتبع الأساليب الحديثة في الإنتاج بينما تنتشر وسائل الإنتاج البدائية في قطاعات النشاط الأخرى . وأخيرا تواجه هذه الدول بلا استثناء مشكلة اختلال ميزانية الدولة وموازن المدفوعات ، فالقيام بمشروعات كبيرة للتنمية يؤدي الى التضخم وعجز ميزانية المدفوعات .

القسم الثاني

النظريات العامة للتنمية

الفصل الثالث

النظرية الكلاسيكية لتنمية الرأسمالية : النمو والركود

عاش كلول ماركس والاقتصاديون الكلاسيك خلال الثورة الصناعية في أوروبا ، وشاهدوا ماركس « وهل » فترة الانتقال نحو النمو التلقائي . لهذا فإن آراء الاقتصاديين الكلاسيك عن طبيعة واسباب التقدم الاقتصادي ذات أهمية بالغة . حقيقة أن أوروبا في سنة ١٧٥٠ تختلف عن آسيا وأفريقيا في سنة ١٩٥٠ ، إلا أن نهضة هذه البلاد في ذلك الوقت لها دلالة هامة بالنسبة للتنمية في آسيا وأفريقيا . وتعرض في هذا الفصل للمدرسة الكلاسيكية كوحدة واحدة نركز البحث على آدم سميث ومالتس ومل دون ريكارد وسيفور والآخرين ، وفي النهاية نبحث أوجه الاختلاف بين مالتس والآخرين ، ثم نتعرض لنظرية ماركس على انفراد في الفصل الثاني .

الهيكل الكلاسيكي :

وفقا للاقتصاديين الكلاسيك تعتبر تنمية الاقتصاد الرأسمالي سباقا بين التقدم الفني ونمو السكان ، سباق يسبق فيه التقدم الفني فترة من الزمن تنتهي عادة بفترة ركود . والتقدم الفني بدوره يعتمد على تكوين رأس المال العيني الذي يسمح بزيادة التصنيع والتخصص في العمل ، ويعتمد معدل تكوين رأس المال العيني على الأرباح .

فالناتج القومي في رأي هذه المدرسة يعتمد على عدد العمال ، ومقدار الموارد الطبيعية ، ورأس المال العيني ، ونسبة هذه العوامل إلى بعضها البعض ، ومستوى التقدم الفني « التكنولوجيا » . فحين يبقى حجم الموارد الطبيعية « الأرض » ثابتا ويزيد عدد القوى العاملة يمر الإنتاج بأربع مراحل : أولا زيادة العائد ، ورابعا نقص إجمالي العائد الحدي ، وثالثا انخفاض متوسط العائد ، ورابعا نقص إجمالي العائد . واعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن أوروبا كانت تمر في ذلك الوقت بالمرحلة الثالثة لهذا فإن زيادة القوى العاملة بالنسبة للأرض تؤدي إلى زيادة الإنتاج في مجموعه ، أما إنتاجية الفرد فتتجه نحو الانخفاض .

وهكذا يتجه العائد الزراعي نحو الانخفاض بزيادة عدد السكان ونحو تكلفة العمال « مقدرة بثمن الغذاء » نحو الارتفاع وتجه الأرباح نحو الانخفاض . أما في الصناعة فيحدث العكس نظرا للتقدم العلمي .

ويعتقد الاقتصاديون ان ذلك يحدث لفترة محدودة ذلك لان التقدم الفنى لن يكسب المركة لفترة طويلة . وهكذا تبين دائرة تفكيرهم ، فمستوى التقدم الفنى فى رأيهم يعتمد على مستوى الاستثمارات الجديدة التى تمتهن بدورها على الأرباح . ويعتقد الأرباح على مستوى التقدم الفنى والعكس صحيح ، فالتقدم الفنى يؤدي الى زيادة الاستثمارات المينية الجديدة التى تؤدي بدورها الى زيادة التقدم الفنى .

ويرى الكلاسيكيون ان الاجور تدفع من النقود المدخرة والتي تستغل فى الاستثمار . وفيما عدا مالئس يعتقد الكلاسيكيون ان المبالغ المدخرة يتم استثمارها آليا ، لهذا فان الزيادة فى حجم المدخرات او حجم الاستثمارات . وأخيرا يعتقد الكلاسيكيون ان اجمالى الانتاج يساوي الأرباح مضافا اليها الاجور . فاذا زادت الأرباح ، زاد الاستثمار وتكوين رأس المال العيني الذى يمكن الراسمالين من الانتفاع بالتقدم الفنى ، وهكذا يزيد حجم الاجور الذى يؤدي بدوره الى زيادة السكان وانخفاض عائد العمل من الارض فترتفع تكلفه العمال مما يؤدي الى انخفاض الأرباح والعكس صحيح .

ويمكن ان نبدأ بالاستثمارات وتكوين رأس المال العيني كعامل يتأثر بالأرباح ، فنقول ان تكوين رأس المال العيني يزيد بزيادة الأرباح، وينخفض بانخفاضه ، وهكذا يتضح ان المدرسة الكلاسيكية تعتقد انه عندما يكون حجم السكان صغيرا نسبيا فان عائد الارض يكون مرتفعا ، وكلما زاد حجم السكان انخفض عائد الارض فتهدأ الأرباح والاستثمارات ويتأخر التقدم الفنى ويهوء حجم السكان نحو الانخفاض . وهكذا نرى المدرسة الكلاسيكية ان نهاية التنمية التى يقوم بها الراسماليون هم، التركود .

نظرية مالتس :

تتفق نظرية مالتس مع الهيكل السابق بيانه الا ان لها من الملامح الخاصة بها ما يجعلها مفيدة فى القاء الضوء على التنمية . فالتنمية فى رايه ليست آلية ، فزيادة السكان لن تعنى زيادة الثروة القومية بنفس المعدل . وزيادة السكان فى حد ذاتها ليست عاملا مشجعا للتنمية مالم يصاحبها زيادة فى الطلب الفعال . والطلب الفعال فى يد اليازمي ان يتأنى الا اذا كان هناك طلب فعال على العمال بقصد زيادة الانتاج . والطلب على العمل يعتمد على معدل تكوين رأس المال العيني . وهكذا تبين ان نظرية مالتس عن الطلب الفعال وعلاقته بالادخار والاستثمار تنبأت ببعض الآراء التى اتى بها كينز وكاليكى بعد ذلك . وقد عارض

مالتس قانون « ساي » Say's Law الذي يقول ان العرض يخلق الطلب عليه ، وان المدخرات ما هي الا الطلب على السلع الرأسمالية ، والادخار بمنعى المقدر لا المحقق يعنى الامتناع عن الاستهلاك ، والامتناع عن الانفاق على السلع الاستهلاكية يعنى تقصير الطلب الفعال والارباح والاستثمارات .

هذا ما استهدفته نظرية ساي ، اما ما لتس فيرى ان الدخل القومي يزيد بالاستثمار وبنفاق الرأسماليين والعمال ، فالارباح تساوي الدخل القومي مطروجا منها الاجور ، والاجور تساوى ما يستهلكه العمال ، وعلى هذا فان الارباح تساوى الاستثمارات مضافا اليها ما يستهلكه الرأسماليون . لهذا يرى مالتس ان ان احجام الرأسماليين عن الانفاق يعرقل التنمية . وليس معنى هذا ان مالتس لا يعترف باهمية الادخار والاستثمار في التنمية ، فمالتس يقترح معدلا مثاليا للادخار لا تقل عن القدر اللازم لتمويل الاستثمارات المربحة والا نتج التضخم ، ولا يزيد عن هذا القدر ولا ينخفض الانفاق .

ويرى مالتس ان التقدم الفنى يزيد العمالة وان انخفاض الدخل والانتاج يزيد البطالة ، ويقترح اصلاح الزراعى كوسيلة لزيادة الانتاج . ويقسم مالتس الاقتصاد القومى الى قسمين كبيرين الاول الاقتصاد الزراعى ، والثانى القطاع الصناعى . ويتميز القطاع الصناعى بالتقدم الفنى الذى يؤدى الى زيادة الانتاج ، اما الاقتصاد الزراعى فيتميز بفائز تناقص الغلة . ومن الطبيعي ان مالتس عندما كتب هذا لم تكن الزراعة قد بدأت بعد فى انجلترا فمالتس تصور ان المساحة المنزرعة بلغت حدها الاقصى باستغلال جميع الاراضى الجيدة وان فرص الاستثمار النمر لا تنوافر الا فى قطاع الصناعة ذلك القطاع الذى يستطيع وحده استيعاب الزيادة فى السكان .

وقد اشار مالتس مع ذلك الى اسباب التأخير فى الدول المتخلفة فذكر ان قطاعى الزراعة والصناعة يكونان معا السوق الرئيسية لمنتجاتهما وذلك عند عدم وجود التجارة الخارجية . لهذا فان تأخر اى من القطاعين عن النمو يحث من نمو القطاع الاخر وهكذا فان النمو المتوازن شرط اساسى للتنمية . ويرى مالتس ان قدرة القطاع الصناعى على النمو محدودة بفقر القطاع الزراعى ، وبمعنى آخر يلزم جد اذنى للطلب الفعال قبل ان يأخذ النمو التلقائى ببيئه .

الفصل الرابع

الهيكل الماركسي - النمو والتدهور

يؤثر فكر هذا الرجل في مئات الملايين من الناس في روسيا والصين والدول الشيوعية الأخرى لهذا فان دراسة آراء ماركس لها أهميتها اذا اردنا أن نفهم ما يحدث في جزء هام من العالم . وسوف نستعرض نظرية ماركس في مجموعها وأما سنتعرض لبعض المبادئ الهامة في نظريته عن التنمية الاقتصادية . وتجدر الإشارة الى أن ماركس بالرغم من توقعه انهيار النظام الرأسمالي إلا أنه لم يسيء تقدير قدرة هذا النظام على النمو فماركس افترض تفافلاً بقدرة هذا النظام على النمو بالمقارنة بالتمس وميل ، فتوقع انهيار الرأسمالي على أساس عوامل اجتماعية وليست بسبب الركود .

ويتفق ماركس مع المدرسة الكلاسيكية في أن الإنتاج يعتمد على حجم القوى العاملة ، وعرض الموارد الطبيعية « الأرض » ، ومقدار رأس المال ، والنسبة التي تمزج بها هذه العوامل مع بعضها البعض ، ومستوى التقدم الفني . وقد ركز ماركس أهمية أكبر على التقدم الفني كمحرك للنمو في ظل الرأسمالية ، كما أكد أهمية المنظمين وأبرز بوضوح أكثر ممن سبقوه من الكتاب - العلاقة المزدوجة بين التقدم الفني والاستثمار ، فذكر أنه يلزم الاستثمار للارتفاع بالتقدم الفني ، وفي نفس الوقت فإن التقدم الفني يزيد من فرص الاستثمار المربح . ونقطة الاختلاف الثانية هي أن ماركس أدخل في هيكله تحليل العمالة . كذلك أبرز ماركس العلاقة بين التنمية في أوروبا والتنمية في الخارج ، فاعتبر إنجلترا أو فرنسا ومستعمراتها قسمين رئيسين في اقتصاد واحد يدار لصالح المستعمرين . وقد افترض كغيره من الاقتصاديين الكلاسيك ثبات حجم الموارد الطبيعية . واتفق على أن أوروبا تمر بفترة تناقص الفلة المتوسطة بالنسبة للعمال على الأرض ، إلا أنه كان ثاقب النظر حين ذكر أن التجارة الخارجية والاستثمار الخارجى يؤدي الى تفادى ذلك النقص في المائد أو الفلة . وقد بنى اتباعه على هذا الراى نظرية ماركس عن الاستثمار والحروب الاستعمارية .

واتفق ماركس مع المدرسة الكلاسيكية على أن المستوى الفني يعتمد على الاستثمار .

وبالرغم من أن النظرية الماركسية للاستثمار تتفق مع المدرسة الكلاسيكية إلا أنها كانت أكثر تهديبا فالكلاسيكيون يعتقدون أن الربح نوع من الدخل يعود إلى الرأسمالية ويمدهم بالمبالغ التي يتكون منها الادخار والاستثمار . أما ماركس فيعتقد أن الاستثمار لا يعتمد فقط على حجم دخول الراسمالين ولكن أيضا على معدل عائد رأس المال ، ويستعمل ماركس عبارة فائض القيمة بمعنى الفرق بين إجمالي الدخل الأهل والأجور . وقد قسم ماركس رأس المال إلى قسمين ، الأول رأس المال العامل ، وهو يمثل في نهاية المطاف أجور العمال ، والثاني رأس المال الثابت المتمثل في الأصول الثابتة والمخزون السلي .

وقد اختلف ماركس مع المدرسة الكلاسيكية ، فذكر أن نسبة العائد أو الربح تحدد الاستثمار . وكما اعتقد الكلاسيكيون كذلك ذكر ماركس أن التقدم الفني يوفر العمل ويتكلف الكثير من رأس المال ، ومن هنا تنبع نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال العامل نحو الارتفاع . وبمعنى آخر فإن تكلفة رأس المال تزيد بالنسبة لتكلفة العمل . ويبدو أنه اعتقد أن معدل رأس المال إلى القيمة المضافة ، وكذلك معدل رأس المال إلى العمل يرتفعان بمرور الزمن . وبمعنى آخر يرى ماركس أن الميزة الوحيدة التي تسفر عن التقدم الفني هي توفير العمل ، وأنه مالم يصاحب هذا الاتجاه زيادة الفرق بين الناتج المحلل أو الدخل الأهل والأجور ، وهو ما يسميه ماركس بزيادة الاستغلال للقوى العاملة ، فإن زيادة رأس المال بالنسبة للعامل الواحد لابد وأن تؤدي إلى انخفاض معدلات الربح . وبهذا اختلف ماركس مع نظرية المدرسة الكلاسيكية في شأن تناقض الفلة بالنسبة للعمل إلى الأرض وأوضح ميل الأرباح نحو الارتفاع .

ويرى ماركس أن الاختراعات تتركز أساسا في توفير العمل ، ولو أنه اعتقد أنه لا يمكن توفير العمل بالقدر الذي يمنع معدلات الأرباح من الانخفاض . ولهذا فإنه أبرز ما أسماه بالبطالة الفنية ، فزيادة الاستثمار وإن كانت تزيد العمالة ، كلما استمرت ، إلا أن كل زيادة في رأس المال المعنى تزيد من توفير العمالة ولا تزيد العمال إلا إذا زاد الاستثمار بمعدل أكبر من زيادة تكوين رأس المال المعنى .

ذكرنا أن مالتس أوضح أن نقص الاستهلاك يحد من النمو ، وأن قطاع الزراعة في الاقتصاد المثلث يمثل السوق الرئيسية لقطاع الصناعة والمكس صحيح . وقد أبرز ماركس العلاقة بين القطاعين ، ولكن من جانب آخر هو العلاقة بين سلع الاستهلاك والسلع الرأسمالية

وبينما اكتمل ماركس أهمية ما ينقله الراسماليون على الاستهلاك والاستثمار باعتباره السبيل لشراء المنتجات الصناعية ، ذكر أن الاستثمار لا يكون مربحاً ما لم يزد الاستهلاك بالقدر الذى يستوعب الزيادة فى السلع النهائية . ولهذا قال أنه مهما ارتفع مستوى المعيشة فى الدول الرأسمالية فإن العمال فى مجموعهم هم الذين يكونون الطلب الأكبر على السلع الاستهلاكية .

وقد أبرز ماركس التناقض فى القول أن طبقة العمال هى التى تمثل السوق الكبرى للسلع الاستهلاكية ، وأن خفض تكلفة العمال يزيد الأرباح ، فذكر أن ذلك لن يتحقق إذا أدى نقص الأجور الى خفض اجمالي ما تنفقه الطبقة العاملة . ومن الطبيعي أنه لا بد من تصريف جميع الإنتاج قبل أن تتحقق أرباح . ويجب هنا أن تؤكد أن ماركس ذكر أن الذى ينخفض هو معدل الربح وليس اجمالي الأرباح . ويعترف ماركس والكلاسيك بأن التقدم الفنى هو العامل الفعال الذى يحد من ميل الأرباح نحو الانخفاض ، وأبرز ماركس التناقض فى القول بأن المحافظة على استقرار الأرباح يتطلب خفض نصيب الأجور من الدخل القومى فى الوقت الذى يؤدي فيه هذا السبيل الى نقص القوة الشرائية فى يد الطبقة العاملة ، وهو ما يؤدي الى نقص كمية السلع المستوردة ، وبالتالي نقص الأرباح . ففى رأى النظرية الماركسية يرجع النظر الى استغلال الراسمالين للطبقة العاملة .

النظام الماركسى فى تطبيقه العملى :

لماركس رأيه الخاص عن مستقبل النظام الاقتصادى . فكمما أوضحنا أبرز التقدم الفنى كالحرك الرئيسى لكل نظام . فالرأسمالية مرحلة من مراحل نمو المجتمع نحو الاشتراكية وهى نهاية المطاف للتكوين الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . فكل مرحلة من مراحل النمو الاجتماعى ، بما لها من هيكل وسمات فنية ، تولد نوعاً معيناً من الصراع الطبقي الذى يؤدي الى انهيار النظام ونمو نظم أخرى بدلا منه يكون اقرب الى الاشتراكية . وهكذا حل النظام الاقطاعى محل الشيوعية البدائية . وقد عانى الاقطاع من الصراع بين طبقة ملاك الأرض وطبقة الفلاحين ، ونمت طبقة من العبيد المتحررين وقد عملت هذه الطبقة بالتجارة وكونت النواة الاولى للطبقة الرأسمالية . وقد عاون النظام الرأسمالى فى تحقيق تقدم علمى كبير الا أنه أدى فى نفس الوقت الى صراع مرير بين طبقة العمال وطبقة الراسمالين سوف تخرج منه الطبقة العاملة منتصرة فتكون ديكتاتورية البروليتاريا أو الطبقة العاملة التى تمثل فترة الانتقال نحو الشيوعية الكاملة . وهنا

يختفى الفقر وتزول الحكومة كهيئة لا حاجة اليها في مجتمع بدون صراع . ويشترك في ظل هذا النظام كل فرد في الدخل القومي بحسب قدرته ويأخذ منه حسب حاجته .

وفي رأى ماركس يعمل الرأسماليون على التقدم الفني ومن هنا تتجه نسبة رأس المال الثابت الى رأس المال العامل نحو الارتفاع ، وبمعنى آخر يرتفع معدل رأس المال الى القيمة المضافة ومعدل رأس المال الى القيمة المضافة ومعدل رأس المال الى العمل . والميزة الوحيدة التي تسفر عن التقدم الفني هو توفير العمل وما لم يصاحب هذا الاتجاه زيادة الفرق بين الناتج المحلي أو الدخل الاهلي والاجور وهو ما يعود لصاحب رأس المال ، فان زيادة رأس المال بالنسبة للعامل الواحد لابد وأن تؤدي الى انخفاض معدلات الربح ، لهذا يعمل الرأسماليون على تخفيض معدلات الاجور الى حد الكفاف وادخال الآلات التي تؤدي الى توفير العمال ، وبالتالي تنتشر البطالة الفنية وتقل قدرة الطبقة العاملة على المساومة . كما يعمل الرأسماليون على زيادة ساعات العمل دون رفع الاجور . وكل هذه المحاولات لن تجدي في المحافظة على معدلات الارباح . ففي المدى القصير تؤدي هذه المحاولات الى تقلبات كبيرة في النشاط الاقتصادي ، وفي نهاية المطاف تقود الى الثورة التي تطيح بالنظام الرأسمالي .

نظرية ماركس عن التقلبات الاقتصادية :

تعتبر نظريات ماركس احدى المحاولات الاولى لشرح اسباب تماكب الازمات والرواج ، كما انه جاء ببعض الآراء الهامة التي بنيت عليها بعض النظريات الحديثة . ولماركس نظريات ثلاث عن الدورات الاقتصادية الاولى ترجع الدورات الى عدم التوازن بين قطاعات الاستثمار بواسطة هيئات مستقلة مما ينتج عنه نمو انتاج بعض السلع المتكاملة بقدر يفوق السلع الاخرى . وهذه النظرية تشابه ما جاء به سبيتوف Spiethof . أما اذا ركزنا الاهمية على عدم توازن نمو السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية ، كما ذكر ماركس ، فاننا نقرب من بعض النظريات الحديثة التي بنيت على العلاقة بين الادخار والاستثمار مثل نظرية الاستاذ فون هايك Von Hayek عن التوسع الزائد في الاستثمار . أما نظرية ماركس الثانية فقريبة من نظرية كينز Keynes or Kaleek! التي تعالج نهاية الرواج بازيداد نصيب الارباح مما يؤدي الى نقص الاستهلاك .

ونظرية ماركس تقول ان الرواج يبدأ بالمخترعات التي ينتج عنها

مؤقتا زيادة في الأرباح التي تؤدي بدورها الى زيادة الاستثمار . وهذه الكسب الذي يعود على الراسمالين يؤدي الى انهيار الرواج وذلك لان الراسمالين يحاولون ادخال جزء اكبر من الزيادة في دخولهم عكس العمال ، وهو مايسبب نقص الاستهلاك . وهكذا لانتجج الزيادة في الاستثمارات خلال فترات الرواج في خلق القوة الشرائية اللازمة لشراء الزيادة في المنتجات ، فيتراكم المخزون السلمي وتهدب الأرباح . وهكذا تنح الاستثمار نحو الانخفاض وتحل الازمة .

اما النظرية الثالثة فاقبل وضوحا من النظريتين السابقتين ، بل وتبدو من اول نظرة متعارضة مع النظرية الثانية ، فهي ترجع بداية الازمة الى أن الاستثمارات في وقت الرواج تؤدي الى العمالة الكاملة والارتفاع المؤقت في الاجور . وفي فترات التضخم لا تكفى المخترعات لزيادة الفرق بين الدخل الاهلي والاجور وزيادة مطردة وهو ما يؤدي الى نقص الأرباح بالرغم من زيادة معدل تكوين رأس المال العيني . وعلى هذا تنح الاستثمارات نحو الانخفاض ، ويتفشى الكساد ، ولا تتحقق اية زيادة في نصيب الأرباح ، ولا يوجد سبب واضح يمنع الانفلاق على الاستهلاك من أن يرتفع الى القدر الذي يستوعب المنتجات المعروضة في الاسواق كما يقول ماركس . ولا زال نفس التناقض واضحا في النظريات الحديثة .

وفد ذكر ماركس أن كل محاولة يقوم بها الراسماليون لزيادة أرباحهم امام هذه الاتجاهات تزيد من فاقة الطبقة العاملة وتؤدي في نهاية المطاف الى الثورة .

ومن الواضح أن تنبؤات ماركس جانبها الصواب وان كان تنبؤه بانتشار الشيوعية قد تحقق في بعض الدول الا أن المجتمع الشيوعي في تلك البلاد اتخذ شكلا غير الذي توقعه ماركس . ويلاحظ أن الشيوعية انتشرت في البلاد التي لم تنم فيها الراسمالية ، اما في البلاد التي نما فيها النظام الراسمالي فقد تقدمت الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة بقدر كبير عكس الحال في الدول الشيوعية حيث تقدم الطبقة الكادحة ببطء شديد . ولا يوجد ثمة دلائل تشير الى قرب انتهاء الحكومة ، بل زادت الحاجة لتدخلها . ولم يتوقع ماركس نمو تقالبات العمال وبالتالي ازدياد قدرة الطبقة العاملة على المساومة . كما أن ماركس لم يتصور أن المخترعات توفر في العمل ورأس المال ذاته وهو مايمكن من زيادة الاجور والمزايا وعوائد حقوق التملك في نفس الوقت . ومن ناحية اخرى فإن بعض آراء ماركس كان لها اثر على نمو الفكر الاقتصادي، فراه عن التقدم الفني كالدافع الى التنمية وان الاختراعات

من أهم أعمال طبقة المنظمين آراء رددتها الكتب بحيث يمكن القول أن الاستثمار وتكوين رأس المال العيني هما أساس النظريات الحديثة من التنمية . كما أن رأي ماركس في أن التنمية في ظل النظام الرأسمالي تتعرض لتقلبات شديدة أمر أشار إليه الاقتصاديون في المفردة الحديثة فكما ذكر ماركس تتطلب التنمية المستقرة توازنا سليما بين الاستثمار والاستهلاك وبالتالي بين الاستثمار والإدخال . كما أشار إلى العلاقة بين الإدخال والاستثمار من جهة ، وتوزيع الدخل من جهة أخرى ، وهذه العلاقات بقيت أساسا لنظريات التنمية منذ ذلك الوقت . وقد ذكر ماركس أن فترة التخلف حالة غير مستمرة ، فهي عبارة عن فترة سابقة على النظام الرأسمالي تمر بها الدول المتخلفة قبل أن تتجه نحو الشيوعية . وفي الختام نود أن نحذر من اغلاط النظام الماركسي بالرغم من أن نظرية ماركس عن التنمية ماونت في فهم دوافع التنمية ومواقفها

الفصل الخامس

النمو غير المستقر - نظرية شومبيتر

نظر شومبيتر بماركس أكثر من أي اقتصادي آخر ، ومع ذلك فإنه يبعث الشيوعية ، ويقدّر الرأسمالية حق قدرها ، ويشترك المدرسة الكلاسيكية وماركس ذاته في نظرته القائمة لمستقبل الرأسمالية . فهو يؤمن أن النظام الرأسمالي سوف يركد وينهار ، الأمر الذي يحفز في نفسه خصوصاً وأنه يعتقد أن النظام الرأسمالي نظام قادر على تحقيق الرواج . وفي رأي شومبيتر أن مزايا الرأسمالية ، وليست مساوئها ، هي التي تؤدي إلى ذبح الأوزة التي تلد بيضة من ذهب .

ويتفق شومبيتر مع المدرسة الكلاسيكية وماركس في أن الناتج القومي يعتمد على عدد العمال ، ومقدار المواد الطبيعية ، ورأس المال العيني ، وسبب هذه العوامل بعضها إلى البعض ، ومستوى التقدم الفني والتكنولوجي . وعرف شومبيتر الإدخال بأنه تجنب بقصد الاستهلاك أو الاستثمار في المستقبل . وعلى هذا فإن كلا من العمال والرأسماليين يستطيعان الإدخال ، وأن مدخراتهم تزيد بزيادة دخولهم ، واتفق مع المدرسة شبه الكلاسيكية في أن الإدخال يعمل نحو الزيادة كلما ارتفعت أسعار الفائدة . وذكر أنه يمكن تقسيم الاستثمار إلى نوعين ، الأول الاستثمار المحفوز ، والثاني الاستثمار الاختياري ، فالاستثمار الأول هو ذلك الذي يتولد من الزيادات الحديثة في الإنتاج والدخل والبيع أو الأرباح لما الاستثمار الاختياري فهو الذي ينتج من الاعتبارات طويلة الأجل مثل التقدم الفني .

ويزيد الاستثمار المحفوز بزيادة الأرباح الجارية ، ويقل بارتفاع أسعار الفائدة ، والفرق بين الأرباح وأسعار الفائدة عامل فعال في تحديد الاستثمار المحفوز ، فكلما زاد ترواكم رأس المال تميل أن يزيد الفرق بين الأرباح وأسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار .

ويصر شومبيتر على أن الجزء الأهم من الاستثمارات الخاصة يعتمد على عوامل طويلة الأجل لا ترتبط بصورة مباشرة بالتغيرات قصيرة الأجل في الدخول والإنتاج والأرباح . وهو بهذا يقدم الجديد إلى نظريات الاستثمار . وقد ركز أهمية خاصة على مأسماه بالمخترعات كمصدر أساسي للاستثمار الاختياري . وعرف المخترعات أو المكتشفات بأنها التغيرات في طرق الإنتاج التي تؤدي إلى زيادة فيه ، فكل عمل

يؤدي الى زيادة انتاجية عوامل الإنتاج الحالية هو اختراع مثل اختراع سلم جديدة ، أو تطبيق تنظيمات جديدة في الصناعة . وقد اعترف شومبيتر بأن نمو السكان ، شأنه شأن المدخرات ، يمكن أن يؤدي الى نمو الاقتصاد ، ولكنه فرق بين النمو والتنمية ، فعرف التنمية بأنها التغيرات في الحياة الاقتصادية التي لا تفرض من الخارج ، بل تأتي من الحافز الداخلي ، ومن ثم فإن نمو الاقتصاد الذي يتمثل في نمو السكان والثروة لا يعرف بأنه عملية تنمية لأنه لا يستدعي تغيرات نوعية بل مجرد عملية أقلمة من نفس النوع .

وذكر شومبيتر أن التقدم الفني ومعدل المخترعات يعتمد على عرض المنظمين . ويلاحظ أن تأكيد دور القيادة الذي يشطط عليه المنظمون في ظل النظام الرأسمالي هو أهم سمات نظرية شومبيتر . ويؤكد ماركس نفس الشيء وإن كان لم يميز ذلك عن غيره من العوامل ، كما لم يؤكد بالقدر الذي ذهب إليه شومبيتر . فالنظم هو ذلك الرجل الذي يلهم فرصة تقديم وسيلة حديثة أو سلعة جديدة ، ويدير المبالغ اللازمة لتأسيس المشروع الجديد ، ويجمع عوامل الإنتاج ، ويختار المديرين ، ويسير دفة الإنتاج . وليس من الضروري أن يكون المنظم رأسمالياً إذ قد لا يتوفر لديه أي رأس مال ، كما ليس من الضروري أن يكون مديراً للمشروع أو مخترعاً أو مكتشفاً . فالمبرة ليست بالاختراع فكم من اختراعات بقيت بدون استغلال ، وإنما المبرة بوضع هذه الاختراعات موضع التنفيذ حتى تعم الفائدة منها ، وهو ما يتولى القيام به المنظمون . لهذا يعتبر شومبيتر أن توفر المنظمين عامل حاسم في تحديد معدل التنمية .

وقد ركز شومبيتر الأهمية على العوامل الاجتماعية والنفسية التي تحيط بطبقة المنظمين ، ومنها القدرات الاجتماعية ، والتكوين الطبقي ، ونظم التعليم ، وما شابهها ، وعلى الأخص مدى تقدير المجتمع لرجال الأعمال الناجحين والنظرة الاجتماعية لهم ، وذلك بالإضافة الى معدلات الأرباح التي تعود عليهم ، وقد أشار كذلك الى عامل هام هو مدى احترام المنظمين ذاتهم للروح الرياضية بحيث يقبلون الكسب أو الخسارة دون اللجوء الى الغش والخداع .

وذكر هذا الكاتب أنه أجمالي الناتج المحلى يعتمد على العلاقة بين الادخار والاستثمار ومكرر الاستثمار ، فتؤدي زيادة الاستثمار على القدر الذي يقابله الادخار الاختياري الى زيادة أجمالي الناتج المحلى حقوماً بالأسعار السائدة بمعدل يرتفع عدة مرات عن الفرق بين الاستثمار

والادخار الذي مول بالاقتراض من الجهاز المصرفي ، والعكس صحيح .
اذ ان زيادة الادخار الاختياري عن الاستثمار يؤدي الى نقص التناقص
الحالي بصورته النقدية بعدة اضعاف مقدار الفرق .

يتفق شومبتير مع المدرسة الكلاسيكية وماركس في ان الاجور تزيد
بزيادة الاستثمار والعكس صحيح .

ويرى ان توزيع الدخل مقياس للمحيط الاجتماعي ، فاي اتجاه نحو
الحد من الارباح ، مثل ازدياد قوة نقابات العمال ، او رفع معدلات
ضرائب الدخل الصام وغيرها من السياسات التي تستهدف توزيع
الدخل تمثل تدهورا في الجو الاجتماعي لطبقة التنظيم ويرى شومبتير
ان الكساد العظيم الذي عانت منه الولايات المتحدة سنة ١٩٣٠ ترجع
جذوره الى التشريعات العمالية ، والضرائب التصاعدية ، وغيرها من
السياسات التي ابعت في منتصف وأواخر سنة ١٩٣٠ في ظل السياسة
الجديدة ذلك ان هذه السياسات لم تشجع طبقة التنظيم وبالتالي
الاستثمار .

جذور النظام الشومبتيري

اضافت نظرية شومبتير الجديد الى تحليل الدورات الاقتصادية
اكثر من تحليل التنمية الاقتصادية ، فقد اسمى كتابه الاول المصادر
سنة ١٩١١ « نظرية التنمية » وعدلت التنمية بعد ذلك الى « الدورات
الاقتصادية » ويمكن مقارنة آراء شومبتير وآراء المدرسة الكلاسيكية
وماركس على الوجه الآتي : -

اولا - ادخل سعر الفائدة كعامل في تحليل حجم الادخار ، وهو
ملا يؤيده اغلب الاقتصاديين لان العلاقة بين الادخار واسعار
الفائدة ليست واضحة .

ثانيا - فرق بين الاستثمار التلقائي والاستثمار المحفز وذكر ان
المخترعات تؤثر في الاستثمار المحفز وليس في الاستثمار التلقائي الامر
الذي يعتبره اغلب الاقتصاديين من اهم ما جاء به شومبتير في شأن التنمية .

ثالثا - أكد شومبتير أهمية التنظيم كعامل حاسم ، وهذا الرأي
هو اهم ما يميز نظام شومبتير واهم ما نقله عه الاقتصاديون ولاحظ من
جهة اخرى ان العوامل التي تؤثر في عرض المنظمين غير معروفة ، الامر
الذي يصعب من اجله تحليل عوامل النمو والركود وهو امر لم يوضحه
شومبتير . وكل ما ذكره هو الجو او المحيط الاجتماعي الكفيل بابرار
المنظمين الجدد .

وقد ذكر شوميتير أن المنظم منحرف عن المجتمع وغير مقيد
بالتقاليد وطموح للغاية .

وبالرغم من أن نظرية شوميتير تتضمن الكثير من التكرار إلا أنها على
حق فيما ذهبت إليه في شأن المنظمين . فمما لا شك فيه أن الافتقار إلى
العدد اللازم من المنظمين يعوق التنمية . هذه الطبقة كما ذكر شوميتير
بحق طبقة منحرفة فالصينيون في جنوب شرق آسيا ، والهندوس في
شرق البنغال ، واليهود في ليبيا ، والهنود في أفريقيا ، هم الذين يقومون
بأعمال المنظمين في تلك البلاد . كما أن شوميتير أوضح صعوبة التنمية
في البلاد التي تبدأ بجو معاد لطبيعة المنظمين ، وذكر أنه قد يمكن
للمؤسسات الحكومية أن تقوم بأعمال المنظمين ، ولكنه انكر الكثير من الشكوك
حول إمكان قيامهم بسد الثغرة .

الفصل السادس

الحركة التراكمية بعيدا عن التوازن لهولود

في هذا الفصل والفصل التالي نبحث نظرية هولود الانجليزي وهانس الامريكي وتهتم النظريتان اساسا بمشاكل النمو في الدولة الصناعية ، وترتبط النظريتان بالدرسة الكلاسيكية والمركسية وتشقان الكثير من شوميتير ، بالإضافة الى ما تتضمناه من آراء جديدة . فالنظريتان تحاولان ، كما حاول شوميتير ، شرح اسباب عدم انتظام النمو في ظل الرأسمالية .

نظرية هولود Harrold ذكر هولود في كتابه «نحو اقتصاد ديناميكي» ان النظام الكلاسيكي بحث التنمية الاقتصادية كسباق بين التقدم الفني وتكوين رأس المال العيني في جانب ، وتناقص الفلة لشعب متزايد يعيش على موارد طبيعية ثابتة في جانب آخر . ففي رأى المدرسة الكلاسيكية وهولود تعتمد زيادة السكان على الارباح والاستثمار ، الا انه عارض قول هذه المدرسة بان تناقص الفلة من الارض بشكل العائق الاساسي للتنمية ، واعتبر ان معدل الزيادة في السكان ، ومعدل التقدم الفني ، عاملان مستقلان في الدولة النامية . والعوامل الثلاث الرئيسية للتنمية في رأى هولود القوة العاملة ، ونتاجية الفرد ، وكمية رأس المال . وقد قسم العامل الثاني الخاص بنتاجية الفرد الى عاملين فرعيين ، الاول مستوى الكفاية الفنية ، والثاني مقدار الموارد الطبيعية المتوفرة . وقد بحث هولود التغيرات في انتاجية الفرد بالنسبة للمخترعات وفرق بين تيار المخترعات المحايد ، وهو الذي لا يغير من معدل رأس المال الى القيمة المضافة ، وتيار المخترعات الذي يوفر في رأس المال . وبالتالي يخفض معدل رأس المال الى القيمة المضافة . وقد عرف هولود مقدار ما يلزم من رأس المال بانه النسبة من الدخل القومي التي يتعين ادخلوها واستعملوها لتحقيق معدل معين من الزيادة في الدخل ، وذلك بفرض توافر قدر ونوع معين من الكفاية الفنية .

وذكر هولود ان العلاقة بين المدخرات والقدر اللازم لتمويل تكوين رأس المال العيني من الاهمية بمكان لتحقيق النمو المضطرد . وفرق بين المصادر الرئيسية للمدخرات ، وهي مدخرات الافراد بقصد مقابلة مطالبهم عند الشيخوخة ، ومدخرات الافراد بفرض توريثها لابنائهم ، وأخيرا مدخرات قطاع الاعمال . والنوع الاول من المدخرات يبلغ الصفر في حالة السكون.

ذلك لان مدخرات الشباب تساوى ما يسجبه المسنون من مدخراتهم السابقة . ولم يكن هارولد واضحا بشأن مدخرات التوريث أما المدخرات الخاصة بقطاع الاعمال فذكر ان العاقل عليها هو رغبة التنظيم في زيادة نطاق اعمالهم وهى تتجه نحو الصفر في المجتمع السكان . واضاف انه اذا كانت مدخرات التوريث موجبة فنتظرا لعدم وجود طلب على المدخرات بقصد الاستثمار في الاقتصاد السكان الذى يكون فيه سعر الفائدة ثابتا ، فان المدخرات في هذه الحالة تزيد عن الاستثمارات بصورة مستمرة مما يتعين معه تخفيض أسعار الفائدة بقصد تشجيع استثمار المدخرات الاختيارية .

وفي الاقتصاد الذى ينمو فيه السكان ويثبت فيه التقدم الفنى فان الحاجة الى تكوين رأس المال العينى تزيد بنسبة زيادة السكان ، في حين تميل المدخرات في مجموعها نحو الزيادة بمعدل اكبر من القدر اللازم للاستثمار الامر الذى يتطلب تخفيض أسعار الفائدة .

وقد ذكر هارولد ان الزيادة في دخل الفرد تؤدي الى ارتفاع المدخرات بمعدل اعلى من الزيادة في الدخل ، ويبدو انه يمتد ان متوسط الميل للادخار يزيد بزيادة الدخل والعكس صحيح . وتشير الظواهر الى ان المدخرات تزيد بزيادة الدخل ولكنها لا تنخفض بمعدل الانخفاض فيه . ويبدو من دراسة التاريخ ان متوسط الميل للادخار ، وكذلك الميل العدي للادخار ، لا يتغير ان فى المدى الطويل .

واهم معادلة ذكرها هارولد هى تلك التى تقول ان النمو فى فترة زمنية (ن) مضروبا فى صاقى تكوين رأس المال العينى بما فيه المخزون السلمى (ع) يساوى متوسط الميل للادخار (د) .

$$ن \times ع = د$$

وهذه المعادلة هى تعبير رياضى عن البديهة التى تقول ان الادخار المحقق فى فترة ما لابد وان يساوى الاستثمار المحقق . اما المعادلة الثانية فتقول انه فى حالة النمو المستقر يكون حاصل ضرب معدل النمو المضمون (نم) مضروبا فى معدل تكوين رأس المال بالقدر المطلوب (عط) مساويا لمتوسط الميل للادخار (د) .

$$نم \times عط = د$$

اما فى حالة التوازن المتحرك فيتساوى النمو المحقق مع القدر المضمون ، كما يتساوى الاستثمار مع القدر المطلوب . واذا زاد النمو عن القدر المضمون فان الاستثمار يكون بقدر اقل من المطلوب للمحافظة

على معدل النمو لهذا يلجأ المنظّمون الى زيادة طلبهم على السلع الرأسمالية والعكس صحيح . وفي هذه الحالة يعتمد معدل النمو بقدر أكبر عن المعدل المضمون .

وتعتمد نظرية هارولد اساسا على مبدأ الاستثمار *«acceleration principle»* فإذا زاد معدل النمو عن القدر المضمون ، فإن هذا يعنى أن معدل الإنفاق أكبر من القدر اللازم لتحقيق المعدل السائد في الاستثمار ، ولهذا يتجه الاستثمار نحو الزيادة . ويلاحظ وفقا لما جاء به هارود انه اذا كان معدل الاستثمار اقل من مستوى التوازن ، فإن الاستثمار يكون اقل من القدر المطلوب ، وهذا يتعارض مع القول أن ن.ع أكبر من م.ع ، ذلك لانه لا يمكن القول أن الاستثمار اقل ، وفي نفس الوقت أكبر ، من مستوى التوازن .

ويتناسق هذا القول فقط اذا زاد م.ع على ن.ع ، وفي هذه الحالة يمكن أن يزيد ناتج (ع - ط) على ناتج (ن - م) . وفي هذه الحالة يعتبر المنظّمون أن الاستثمار قليل ليس بالنسبة فقط الى اجمالي الإنفاق على السلع الاستهلاكية ، بل بالنسبة الى مستوى الدخل . وهنا يكون الحافز على زيادة الاستثمار مزدوجا . ويبدو أن هارود يعتقد أن الزيادة في الدخل تؤدي بالتبعية الى زيادة الاستهلاك ، وأن زيادة الاستثمار الناتجة عن زيادة الدخل بقدر أكبر عن المعدل المضمون تؤدي الى ابتعاد النظام عن نقطة التوازن . واذا كانت الزيادة في الاستثمار تحول بالمعجز « اى بالافتراض من الجهاز المصرفي » ، فانه من المحتمل أن يؤدي ذلك الى زيادة معدل الاستهلاك لان مكرر الاستثمار في هذه الحالة يعمل على زيادة الدخل وبالتالي الى زيادة الإنفاق الاستهلاكي بقدر كبير . وتجدر الملاحظة في هذا الشأن أن هارولد ذكر أن الادخار والاستثمار متساويان في جميع الاحوال ، فاذا اعتقد المنظّمون أن استثماراتهم قليلة فانهم ايضا يعتقدون أن مدخراتهم قليلة . وعلى هذا فان اية زيادة في الاستثمار تعمل من زيادة مماثلة في الادخار تحدث في نفس الوقت ، وهو ما يحول دون اية زيادة الدخل ، وبالتالي يحد من الاستهلاك . وعلى هذا فالزيادة الاولى في النمو عن القدر المضمون سوف تؤدي في هذه الحالة الى تقلبات تنتهي بنقطة توازن جديدة .

نظرية هارولد والدول المتخلفة :

بالرغم من أن هارولد لم يطبق نظريته على الدول المتخلفة ، فسنحاول أن نبحث مدى انطباقها على هذه الدول .

وكما سبق بيانه فان العدالة الاساسية لهارولد تقول ان المعدل الفعلي للنمو (ن) ، مضروباً في المعدل المناسب لتكوين رأس المال المعنى

الى القيمة المضافة ، يعطينا القدر المطلوب من تكوين رأس المال العيني الذى يتفق والمعدل القملى للنمو . والقدر المطلوب من تكوين رأس المال العيني « الاستثمارات » لابد وان يتساوى مع المدخرات المحققة فضلا ، ومن هنا نقول المعادلة الاولى ان $ن = د$

وحتى يكون النمو مضطربا فان المعدل القملى للنمو يجب ان يساوى المعدل المضمون (ن.م) ، وهو ذلك القدر الذى يوحى بالثقة فى نفوس المنظمين . كما يجب ان يكون معدل تراكم الاموال مساويا للقدر المطلوب استثماره « ع ط » بمعنى ان المدخرات القادرة يجب ان تساوى الاستثمارات القادرة حتى يكون النمو متوازنا . وتلوح هارولد الى المعادلة الثانية التى تقول ان $ن.م.ع ط = د$ متوسط الميل للدخار « وان $ن.م.ع ط = ن.ع$.

ولا تشير هاتان المعادلتان الى ان النمو المتوازن المضطرب هو النمو الذى يكفل العمالة الكاملة دون تضخم . حقيقة ان المنظمين يكونون مكثفين بمعدل الاستثمار والزيادة فى الدخل القومى حتى ولو صاحب هذا وجود بطالة وارتفاع فى الاسعار . وتجدر الاشارة الى ان هارولد ذكر ان معدل النمو الطبيعى (ن ط) هو ذلك الذى يزيد من اجمالى الدخل القومى او الناتج المحلى بقدر يحقق العمالة الكاملة دون تضخم .

ويعتمد معدل النمو الطبيعى للدخل على معدل الزيادة فى السكان ، ومعدل اكتشاف الموارد الطبيعية ، ومعدل التقدم الفنى ، ومعدل تراكم الاموال « وهو يعتمد على عوامل كثيرة اخرى » وبهذا نتصل الى المعادلة الثالثة لهارود وهى تقول :

$$ن ط . ع ط = د$$

بمعنى آخر فان معدل تراكم الاموال « المدخرات » المطلوب لتمويل معدل النمو الطبيعى قد يساوى أولا يساوى معدل المدخرات الحقيقى حتى فى حالة التوازن المتحرك .

وفى الاقتصاد المتخلف الراكد يقابل معدل المواليد المرتفع معدل مرتفع للوفيات ، ولا يكون هناك اكتشافات جديدة للموارد ، كما لا يكون هناك تكوين رأسمال عيى او مدخرات صافية .

وهذا الاقتصاد لا يختلف كثيرا عن واقع الامر فى بعض بلاد افريقيا . ولا يعاني مثل هذا الاقتصاد من التضخم بل من الفقر ، ذلك لان معدل التنمية يبلغ الصفر وكذلك يبلغ الصفر كل من معدل معدل الزيادة فى تكوين رأس المال العيني الى القيمة المضافة والقدر المطلوب من الاستثمارات .

وفى هذه الحالة $ن ط . ع ط = د = صفر$

ونظرا لعدم تحقيق أية تنمية فإن ن ع = صفر
وكذلك ن م . ع ط = صفر
وإذا افترضنا أنه امكن تحقيق بعض المدخرات دون أية تأثيرات
أخرى ، فاتنا نجد أن ن ع = د = صفر ، وإذا استمر هذا الاتجاه
فان ن م . ع ط يستمر مساويا للصفر ، وعلى هذا لا يمكن تحقيق أية
مدخرات واستثمارات . وقد يقول البعض أنه يمكن تحقيق هذا
عن طريق التضخم نظرا لان التضخم يأخذ في العادة صورة تراكمية .
وفي ختام الفصل يلاحظ أن معادلات هارولد لا تشرح العلاقة
والتفاعل بين العوامل المختلفة .

الفصل السابع

مطلب النمو القسري لهاتس

كتب هاتس نظريته عن النضوج الاقتصادي *economic maturity* or *secular stagnation* أثناء الكساد العظيم وقول هذه النظرية ان أسباب نقص العمالة في الدول الرأسمالية النامية هي الحاجة الى سياسة مالية وضرائبية مناسبة الامر الذي يتطلب تدخل الحكومة بصورة مستمرة . وهكذا اثار هاتس الشكوك حول مقدرة القطاع الخاص ، في ظل السوق الحرة ، على تفادي الازمات . وقد هاجم الاقتصاديون هذه النظرية على أساس انها متشائمة ، وان كان الواقع انها أقل تشؤما من النظرية الكلاسيكية ونظرية شومبيتر . فالمدرسة الكلاسيكية تؤمن ان التنمية الرأسمالية لا بد وان تنتهي بالكساد ، بينما يؤمن ملاركس شومبيتر بأنها سوف تنتهي بانتهيار شامل . اما لب نظرية هارولد فهو صعوبة تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم في المجتمع الرأسمالي ، وان الاقتصاد ينتج بصورة تراكمية بعيدا عن التوازن . اما هاتس فقد ذكر ان تحقيق النظام الرأسمالي للنمو المستقر يتطلب فقط اتباع سياسة مالية وضرائبية مناسبة . وقد ذكر ان اجمالي الناتج او الدخل المحلى مقوما بالأسعار السائدة يساوى اجمالى صافى الاستثمارات الجديدة مضروبا في مكرر الاستثمار . اما الدخل الممكن تحقيقه في حالة العمالة الكاملة فيعتمد على عرض العمل ، والموارد الطبيعية ، والصادات الرأسمالية ، والتكنولوجيا المتوفرة ، وليس على الجزء من هذه العوامل المستغل في الانتاج . كما يعتمد اجمالى الناتج على الميل الحدى للادخار والميل الحدى لدفع الضرائب نحو الارتفاع انخفض معدل التنمية . فكلما اتجه الميل الحدى للادخار او لدفع الضرائب نحو الارتفاع فكلما اتجه الميل الحدى للادخار او لدفع الضرائب انخفض معدل التنمية وذلك مع تساوى العوامل الاخرى . يعتمد الدخل على مستوى الاستثمار المفروض الذى يعتمد بدوره على نمو الدخل ، فاذا ثبت الدخل القومى اختفت الاستثمارات المفروضة ، واذا ثبت معدل النمو ثبت كذلك معدل الاستثمار المفروض . وهكذا فان الاستثمارات المفروضة تظهر في الصورة كعامل يزيد من صعوبة او تحسن الموقف الناتج عن عوامل اخرى .

اما مقدار الاستثمارات الحكومية فيعتمد على سياسة الحكومة ذاتها ، وعلى هذا فان العامل الحقيقى الحرك هو الاستثمارات الذاتية

التي تعتمد على معدل النمو في السكان ، ومعدل اكتشاف الموارد الجديدة ، ومعدل الاكتشافات التكنولوجية . فلذا كان الأثر الإجمالي لهذه العوامل ثابتا ثبتت كذلك الاستثمارات الذاتية . وإذا ثبتت الاستثمارات الحكومية في نفس الوقت فإن إجمالي الناتج المحلي يزيد بمعدل ثابت ، وتثبت كذلك الاستثمارات المفروضة . وبمعنى آخر فإن الإنتاج الممكن تحقيقه يعتمد فقط على معدل الزيادة في القوى العاملة ، الموارد الطبيعية ، ومقدار رأس المال ، ومستوى الكفاءة الفنية .

ففي رأي هانسن عانى الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة ما بين سنة ١٩٢٠ ، ١٩٢٠ من اتجاه معدل السكان نحو الانخفاض ، وخفت حدة اكتشاف الموارد الطبيعية الجديدة ، كما بقي المستوى الفني على ما هو عليه ، وتوقف استغلال الأراضي الجديدة . وبالإضافة إلى ذلك بقيت الاستثمارات الحكومية جامدة الأمر الذي أدى إلى نقص الناتج المحلي ، وبالتالي الاستثمار المفروض الذي زاد من حدة النقص في الدخل القومي . وقد لوحظ في نفس الوقت أن القوى العاملة ، وعرض الموارد الطبيعية ، سجلت بعض الزيادات الأمر الذي زاد من قدره الاقتصاد الأمريكي على إمكان تحقيق زيادة في الإنتاج وبهذا زادت الفجوة بين الناتج المحلي المحقق وما كان يمكن إنتاجه ، وبمعنى آخر زادت الطاقة المعطلة زيادة كبيرة في الاقتصاد الأمريكي . وتجدر الملاحظة أن هانسن اعتقد أن النقص في الاستثمار المفروض أمر طبيعي ودوري ، أما النقص في الاستثمارات الذاتية فيرجع إلى أسباب بعيدة المدى . وخلاصة القول أن هانسن يدعو الحكومة إلى اتباع الوسائل الثلاثة الآتية لمعالجة النقص في استثمارات القطاع الخاص التي تؤدي إلى نقص الدخل القومي وإلى تفشي البطالة .

أولا - القيام بمشروعات ، وثانيا - تخفيض الضرائب رغبة في زيادة الاستثمارات ، وثالثا - إعادة توزيع الدخل بما يزيد من القوة الشرائية في يد الطبقة المستهلكة على حساب الطبقة المدخرة وذلك رغبة في خفض الميل الحدي للدخل وبالتالي زيادة مكرر الاستثمار .

نظرية هانسن والمزول المتخلفة

قصر هانسن نظريته على الدول المتقدمة اقتصاديا ويتقضى تطبيقها على الدول المتخلفة بعض التعديلات وأهمها انحراف عدد السكان عن الحد الأمثل ، إذ أن زيادة السكان في الدول المتخلفة تمثل عينا كبيرا على موارد البلاد وبالتالي من قدرتها على التنمية . كذلك فإنه لا ينتظر أن يكون معدل اكتشاف الموارد الطبيعية بالمعدل الذي صادفته الدول النامية عند بدء انطلاقها وإن كان يلاحظ من جهة أخرى توفر خبرة الدول النامية مع ملاحظة أن بعض هذه الخبرات لا تنطبق على حالة الدول المتخلفة .

أما اسعار الفائدة فالدلائل تشير الى ارتفاع معدلاتها في الدول المتخلفة على الاخص خارج الجواز الصرفي وهو ما يؤدي الى الاعتقاد بان تخفيضها يشجع الاستثمار ، وان كان يلاحظ أن تخفيض معدلات الفائدة له اثر عكسي على الادخار في مثل هذه الحالة . وكلما تقدمت الدول المتخلفة في حقل الاقتصاد كلما أخذ الناس اسعار الفائدة في الحسبان وكلما قل معدل التفضيل الزمني *Time Preference* ومما يؤدي الى زيادة نسبة الادخار الى اجمالي الدخل ، ويحد من هذا الاتجاه ميل معدلات الفائدة نحو الانخفاض . وهذا يعني ان مكرر الاستثمار سوف يميل نحو الانخفاض على الاقل في الفترات الاولى للتنمية . وفي الدول المتخلفة يوجد ميل طبيعي نحو التضخم ذلك لان الاستثمارات الذاتية قليلة الامر الذي يقتض قيام الحكومة بسد الفجوة ، وفي نفس الوقت فان قدرة الحكومة على زيادة معدلات الضرائب محدودة ، الامر الذي يؤدي الى التمويل بالعجز . وفي مثل هذا المجتمع يكون الميل الحدي للادخار ضعيفا ومكرر الاستثمار عاليا ، فاذا قامت الحكومة بزيادة تكوين رأس المال العيني يزيد الدخل النقدي ، وتزيد بالتالي الاستثمارات المفروضة ويأخذ مكرر الاستثمار الا على في الارتفاع وفي نفس الوقت فان الانتاج لا يزيد بمعدل الزيادة في الدخل النقدي الامر الذي يؤدي الى التضخم .

وبعدت نفس الشيء ايضا فيما لو اكتشفت موارد طبيعية جديدة ، او امكن تحقيق تقدم فني الامر الذي يؤدي الى زيادة الاستثمارات الذاتية ، وذلك لان هدف مشروعات التنمية هو زيادة معدل الاستثمارات العامة التي تمول بالعجز .

وبلاحظ انه وان كان التضخم لن يكون بالتنمية حالة مزمنة . اذا لم تتبم الدولة سياسة تستهدف التعجيل بمعدل التنمية فانه على الاقل حالة متوطنة تهدد بالخذل صورة وبائية .

الفصل الثامن

مفاهيم نظريات التنمية العامة

ركزت النظرية الكلاسيكية الاهتمام على نمو السكان وتناقض غلة العمل بالنسبة الى الأرض . أما نظريات الريج التي جاء بهامالتس وماركس والمدرسة الحديثة «شومبيتر ، هارولد ، هانسن» فتعترف بأهمية التقدم التكنولوجي واكتشاف الموارد الجديدة كموامل فعالة في زيادة الأرباح . كما تؤكد أهمية الطلب الفعال ، وأهمية العلاقة بين الدخل والطلب الفعال والأرباح والاستثمارات . وكان ماركس قد أوضح اثر الاجور في تحديد مستوى انفاق المستهلكين ، أما المدرسة الحديثة فتعترف بأن الميل الحدي للاستهلاك عند العمال والوظائف منه عند الطبقة ذات الدخل المرتفع ، ولكنها في ذات الوقت تقول ان دخل كلا الطبقتين مجتمعاً هو الذي يحدد كمية الطلب الفعال .

وقد اهتمت المدرسة الحديثة ، أكثر من المدرسة الكلاسيكية ، بالعوامل التي تحدد الدخل النقدي ، والعلاقة بين الادخار والاستثمار . وميزت بين الاستثمار المفروض ، والاستثمار التلقائي ، والاستثمارات الحكومية عند تحديد السياسة الواجب اتباعها . ووضحت أهمية التقدم التكنولوجي واكتشاف الموارد الجديدة في تشجيع الاستثمارات الذاتية ، أما الاستثمار المفروض فيمتد على التغيرات في الدخل او مقوماته الأساسية . هذا هو الهيكل الذي جاءت به هذه المجموعة من الاقتصاديين وننتقل الان الى بحث مبدى انطباقه على الدول المتخلفة .

التطبيق على الدول المتخلفة :

تعتمد زيادة الدخل على تكوين رأس المال العيني ، والموارد الجديدة المكتشفة ، ومعدل النمو في السكان ، والتقدم التكنولوجي ، ونسبة مزج عوامل الإنتاج . ومن أهم أغراض التخطيط الاقتصادي هو تحديد أمثل تجميع لعوامل الإنتاج . ويحتل التقدم التكنولوجي ، واكتشاف وسائل الإنتاج الحديثة مركز الصدارة كعامل فعال في رفع الإنتاجية . وتمثل الثورة الصناعية وثبة في هذا السبيل ، ولا زال العالم المتقدم يسير في تحقيق الزيد من التقدم التكنولوجي الأمر الذي يشير الى أن عملية التنمية مجرد البدء في التقدم الذي يضطر بعد ذلك ويستمر على مر الزمن .

ومفتاح هذا التقدم هو المنظم ، ذلك الرجل الذى يقتصر الفرص لتطبيق وسائل الإنتاج الحديثة . وهو ليس بالضرورة مكتشفا أو مديرا . ففى أى مجتمع يعتمد التقدم الفنى والاقتصادى أساسا على عدد المنظمين ومقدرتهم الفنية . والخبرة الفنية والإدارية من الاهمية بمكان بالنسبة لدفع عجلة التنمية ، وهذا بالطبع يتطلب عددا وآلات حديثة . لهذا فان تراكم رأس المال شرط أساس للتنمية الاقتصادية سواء فى المجتمع الرأسمالى أو الاشتراكى . وتكوين رأس المال العينى له مظهر مالى ، سواء فى المجتمع الرأسمالى أو المجتمع الاشتراكى ، اذ انه يتطلب اما ادخال جزء من الدخل « او دفعه فى صورة ضرائب » لشراء السلم الرأسمالية اللازمة ، او افتراض المبالغ اللازمة من الخارج ولا يمكن تحقيق التقدم التكنولوجى دون تكوين جديد لرأس المال العينى ، وبمعنى آخر فان التقدم التكنولوجى يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستثمارات الجديدة التى تتطلب مدخرات لتمويلها .

ونظرا لان تكوين رأس المال العينى « الاستثمار » والتقدم التكنولوجى هما أساس التنمية ، فانه اذا اتفق على تركهما للحافز الخاص ، يكون الربح عاملا حاسما وفعالا . وهذا العامل كثيرا ما تهمله الحكومات فى بعض الدول المتخلفة بالرغم من انها تعتمد أساسا فى مشروعاتها على الاستثمارات الخاصة .

وقد أوضح شومبيتر اهمية هذا العامل ، فذكر ان معدل تكوين رأس المال العينى أو التقدم الفنى لن يبلغ حدا ملحوظا عن طريق الحافز الخاص مالم يكن الجو الاجتماعى والسياسى والاقتصادى ملائما لنمو وازدهار عدد كاف من المنظمين .

ويلاحظ أن الكثير من الدول المتخلفة لم يتخذ خطوات ايجابية فى هذا السبيل . ولقد اشار الاقتصاديون منذ القرن التاسع عشر حتى الآن الى ان الاقتصاد الرأسمالى يميل نحو الركود وعدم النمو بعد فترة ، واقترح هانسن واتباعه بعض السبل لتفادى هذا الركود. ويتفق الاقتصاديون كذلك على أن الاسراع بالتنمية من القدر المستطاع يؤدى الى اختلال جوهرى فى الاقتصاد القومى . وقد اشار هانسن فى هذا الصدد الى فعالية السياسة المالية والفرائية لتفادى هذا الاختلال . كما اتفق الاقتصاديون على أن التجارة الدولية والاستثمارات الدولية بمثابة صمام أمن للنجاة من الركود بالنسبة للدول المتقدمة ذاتها .

ولا شك أن القول بأن الاسراع فى التنمية يؤدى اختلال مالى ، وأن السياسة المالية والفرائية لها اثر فعال لتفادى هذا من الاهمية

بمكان بالنسبة للدول المتخلفة . وان كان يلاحظ ان الركود في الدول المتقدمة مرجعه زيادة الادخار المقدر على الاستثمار بالقدر اللازم لتحقيق العمالة الكاملة ، اما في الدول المتخلفة فيرجع الركود الى انخفاض مستوى الاستثمار والادخار المقدر عند اى مستوى من مستويات التوظيف الكامل . وكلا الحالتين تحتاج الى علاج مغاير ، الا انه مما لا شك فيه ان مشروعات التنمية الطموحة لا بد وان تؤدي الى التضخم . فلذا حاولت الدولة وقف التضخم قبلت سلسلة من الهزات ، واذا استمر التضخم تعرضت لمواقب وخيمة . لهذا فان المشكلة تنحصر في تحديد اكير معدل للتنمية يتفق مع الاستقرار ، او بمعنى آخر اكير قدر من الاستقرار يتفق مع معدل معقول للنمو .

ويجب ان تهدف الخطة نحو تحقيق ما يلي :

اولا - زيادة الاستثمارات الحكومية بالقدر الذى يشجع الاستثمار الخاص الى اقصى حد ممكن . فاذا احسن اختيار المشروعات العامة امكن تشجيع الاستثمارات الخاصة . واذا بلغت الاستثمارات الحكومية القدر الذى يستوعب الموارد المتاحة المحدودة لا مانع من استمرار فيها بشرط ان يكون معدل اكتشاف الموارد الجديدة والتقدم التكنولوجى الذى تحققه مما يؤدي الى مزيد من التشجيع للاستثمارات الخاصة ، وبشرط ان تكون الزيادة المحققة في معدل القيمة المضافة الى رأس المال بالقدر الذى يعوض اى نقص في صافي الاستثمارات الخاصة ويجب ان يكون تمويل الاستثمارات الحكومية بطريقة لا تعمق تمويل الاستثمارات الخاصة . واخيرا يجب الا تقل كفاية المشروعات عن الحكومية عن المشروعات الخاصة .

ثانيا - العمل على زيادة معدل اكتشاف الموارد الجديدة والتقدم التكنولوجى وذلك بزيادة المبالغ التى تنفقها الحكومة على المسح الجيولوجى والبحث العلمى ووسائل النقل والمواصلات . كما يجب ان تشجع الحكومة استغلال الموارد الطبيعية .

ثالثا - تدريب الفنيين والمديرين ، وخفض اسعار الفائدة ، وتوسيع الخدمات المصرفية والعمل على كسب الثقة .

رابعا - العمل على رفع معدل القيمة المضافة الى رأس المال بتحقيق المزيد من التدريب الهنئ والتقدم التكنولوجى .

القسم الثالث

درس من التاريخ

الفصل التاسع

النظرية التاريخية من نشأة الرأسمالية

نعرض المؤرخون الاقتصاديون إلى نمو أوروبا الاقتصادية منذ سنة ١٥٠٠ والتي بلغ ذروتها الثورة الصناعية في القرنين الثامن والتاسع عشر. وقد تميزت هذه الفترة بنمو الرأسمالية. وبالرغم من أنه لا ينتظر أن تفسر الدول المتخلفة في نفس الخطوات خلال نموها فإن دراسة التاريخ تنقل اليها خبرة مفيدة.

نمو الرأسمالية

نعرض عدد كبير من الكتاب إلى أسباب وتاريخ نمو الرأسمالية، فذكر ماركس أن نمو الرأسمالية يرجع إلى القرن السادس عشر حين أدى الصراع مع الإقطاع إلى نمو طبقة البروليتاريا من مجموعة الفلاحين وللالاد المحررين الذين استفلوا بدورهم العمال واستفادوا من ارتفاع الأسعار. ونمى نوعان من رأس المال، أولهما رأس المال المستغل في الرباء وتانيهما رأس المال المستثمر في التجارة. وحتى انهيار النظام الإقطاعي ثم يتمكن الرأسماليون من استثمار أموالهم في الصناعة. وقد كان لاستغلال المستعمرات والاحتكارات أثر كبير في زيادة رأس المال المتراكم.

أما سمبارت Sombart فيعتبر أن الرأسمالية نظام اقتصادي مثالي نمى منذ سنة ١٥٠٠، وبلغ ذروته في الفترة من ١٧٦٠ إلى ١٩١٤ حين أخذ في الاضمحلال تدريجيا. وتتميز هذا النظام بالتقدم الفني والحرية الاقتصادية، كما يتميز بحافز الربح دون اعتبار للنتائج الاجتماعية.

وتعليق ماكس وير Max Weber لنمو الرأسمالية شيق ومثار خلاف في نفس الوقت، فهو يرجع نمو الرأسمالية في القرن السادس عشر إلى فترة الإصلاح. فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية لاتشجع السمن وراء الربح وتجميع الثروات، وهي إحدى معيزات الرأسمالية، أما تماليم لوثر فتحفز كل فرد على تأدية عمله على أحسن وجه ممكن إذ أنه في تحقيق هذا مثل أعلى للأخلاق. ولم يعارض لوثر سوى الربا والاحتكاز.

وخلاصة القول أن الطوائف التي تفرعت من الكاثوليكية دعت إلى العمل على جمع الثروات بشرط عدم الانغماس في الشهوات، فالأرباح مقدسة شأنها شأن الأجور والعائدة وذلك بشرط عدم استغلال الفقراء.

وأن الكسل والاهمال خطيئة كبيرة . وهكذا فإن حركة الإصلاح شجعت التنظيم والرأسماليين على السعي وراء الأرباح قدر الإمكان ، وكان التحدير من التبذير لثروه الواضح في تراكم الأموال وزيادة الإدخار وأضاف أن أغلبية التنظيم في الدول التي تهددت فيها الطوائف المسيحية كانت من البروتستانت .

وبعارض بوبرتسون H. M. Robertson هذا الرأي على أساس أن الإنسان لا يحتاج إلى الحافز الديني لیسعى إلى زيادة ثروته . ومما تجدر ملاحظته أن هناك عوامل أخرى هامة بخلاف حركة الإصلاح الديني ساعدت على نمو الرأسمالية ، منها نمو الشعور القومي ، والتقدم العلمي والسياسات التحررة .

وهناك مدرسة ترجع نمو الرأسمالية إلى انتشار التجارة في القرون الوسطى وتؤكد أهمية الحروب الصليبية في تحقيق النمو الاقتصادي . فقد كانت النتيجة الرئيسية لهذه الحروب الدينية هي استثمار بعض البلاد وتم اسواق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط ، ويرتبط نمو الرأسمالية بالتهيار الإقطاع فالأسباب التي أدت إلى انهيار نظام المقاطعة Manors هي ذات الأسباب التي أدت إلى نمو الرأسمالية . فنظام تسوير الأرض حل محل اعتماد الفلاح وقيامه ببعض الأعمال دون أجر ، فتمت المدن ، وبدأت طبقة الفتيين والتنظيم في الازدياد . وكان لنمو المدن أثره الواضح في العمل على زيادة الإنتاج الزراعي بقصد تسويقه بعد أن كان الهدف الأول هو الاكتفاء الذاتي في القرية . كما كان لنمو المدن أثره في زيادة الطلب على العمال وارتفاع الأجور مما عجل بحركة تحرير العبيد .

ولا يوجد دلة دليل يشير إلى الصراع بين الإقطاعيين والتجار الرأسماليين كما يدعي ماركس ، إلا إذا أسمينا تنافسهم للحصول على العمال تصارعا . وهناك مدرسة منها هنري سي Henry See ترجع نمو الرأسمالية إلى فترة متأخرة . فهي تبرز أهمية الاكتشافات الجغرافية وما نتج عنها من زيادة المعادن النفيسة كعامل فعال في نمو الرأسمالية . ويقول بعض الاقتصاديين أن نمو الرأسمالية الصناعية جاء على أثر اضمحلال الإقطاع ونمو المدن . فقد نمت المنظم الصناعي خلال القرن السادس عشر . ومما لا شك فيه أن التصارع بين الإمبراطور والبابا في القرون الوسطى ترك المدينة حرة لتنمو في ظل طبقة التجار .

نظرية روستو Rostow والانطلاق نحو النمو التكنولوجي

يقول بعض المؤرخين أن الرأسمالية نمت بقيام الثورة الصناعية وما أدت إليه من مخترعات في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وقد جاء

عدد مع المؤرخين المعاصرين خلال العشرين سنة السابقة يرى يقول ان نمو الرأسمالية الصناعية والحالية وحتى للصناعية بدأ في القرن السادس عشر . ومعنى هذا القول انه لا يوجد اختلاف جوهري بين التنظيم الاقتصادي في القرن الثامن عشر والسادس عشر والسابع عشر . وفي هذه الحالة يتسلط البعض عن اسباب ازدياد معدل التنمية بقدر كبير في القرن الثامن عشر .

وقد صغر روسو *Walt Rostow* هذا التصارب بنظريته عن الانطلاق نحو التنمية الاقتصادية . وطول هذه النظرية ان عملية التنمية تتركز في فترة قصيرة من الزمن تمتد ما بين عشرين وثلاثين عاما يواجه فيها الاقتصاد تغيرات جوهريه ويبدأ بعدها في الانطلاق تلقائيا . وفترة التحول هذه تسمى بفترة الانطلاق ، وهي تعرفه بالفترة التي يأخذ فيها معدل الاستثمار في الزيادة بالقدر الذي يزيد فيه الدخل الحقيقي للفرد وهو ما يؤدي الى تغيرات جوهريه في فن الانتاج لسبب زيادة الدخل التي تؤدي بدورها الى زيادة الاستثمار وبالتالي اضطراب نمو الدخل .

ويقسم روسو التاريخ الاقتصادي لابة دولة الى ثلاث مراحل ، مرحلة طويلة تمتد نحو قرن من الزمن تستقر فيها البيئة اللازمة للانطلاق والثانية مرحلة تمتد ما بين عشرين وثلاثين عاما يستقر فيها الانطلاق ، ثم تاتي المرحلة الثالثة من النمو التلقائي على المدى الطويل تصاحبه فترات من التراجع ثم يأخذ النمو بعدها في الاستقرار ويتخذ صورة حية .

ويقول روسو ان بداية فترة الانطلاق ترجع الى دافع حاسم فعال لم يعط فكرة عنه .

اما عن الفترة الطويلة التي تستقر ونمو فيها البيئة اللازمة للانطلاق فيلخصها روسو كما يلي :

تبدأ هذه الفترة بيئة زراعية تستعمل آلات بدائية وتدخروستثمار تدرا شيئا يكاد يكفي لتغطية الاستهلاك والاحلال . وتأتي الى هذه البيئة فكرة تكون عادة من خارجها ، تنادي بامكان تحقيق التقدم الاقتصادي ، وتنتشر هذه الفكرة بين الطبقة المتعلمة او الطبقة المضطهدة التي لا يكون ظروف اجتماعية خاصة تمنعها من استغلال الفرص . ويكون عادة الدافع غير اقتصادي مثل الرغبة في امتلاك السلطة الاجتماعية ، والطموح السياسي ، والاعتزاز بالقومية وما شاكلها . وتتم مجموعة من الرجال المتحمسين تعمل على تجميع المدخرات وتحمل المخاطر في سبيل تحقيق الارباح على الاخص في التجارة ، فيتسع السوق وتأخذ المؤسسات المالية في النمو مما يزيد من الائتمان والاستثمار . وتأخذ وسائل النقل والمواصلات في الانتشار استنادا الى رأس المال الأجنبي

الذي يستهدف توسيع نطاق الأسواق للمنتجات الأجنبية ، وأخيرا تمدا
النشآت الصناعية في النمو وتركز إنتاجها عادة على المنتجات التي
تحل محل الواردات .

ونظرا لانتشار الوسطى الصحية . تأخذ نسبة الوفيات في الانخفاض
جما يؤدي إلى زيادة معدل النمو في السكان وزيادة الطلب على المواد
الغذائية . وقد يجعل هذا العامل أو يعرقل التنمية بحسب ظروف البلد
ر . وقد ترتفع نسبة الاستثمار المنتج إلى ٥٠٪ من الدخل القومي . وهو
معدل يكاد يؤدي إلى نمو الدخل القومي بالقدر اللازم لمقابلة الزيادة في
السكان . ويستمر هذا الحال إلى فترة تتميز بضعف الكفاية الانتاجية
نظرا لان نحو ٧٥٪ من السكان يعملون في الزراعة .

أما فترة الانطلاق فهي فترة معقدة وأهم ما يميزها ارتفاع معدل
الاستثمار من ٥٪ إلى أكثر من ١٠٪ من الدخل القومي ، وهو معدل
يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بقدر يزيد بصورة قاطعة عن القدر اللازم
لمقابلة الزيادة في السكان . كما تتميز هذه الفترة بنمو قطاع كبير للصناعة
التحويلية يحقق معدل تنمية مرتفع . وتتميز كذلك بوجود أو نمو قطاع
الغذائية . وقد يجعل هذا العامل أو يعرقل التنمية بحسب ظروف البلد

وقد حدد روستو فترات الانطلاق لبعض الدول بصورة مبسطة كما يلي :

اسم البلد	تاريخ الانطلاق	اسم البلد	تاريخ الانطلاق
المملكة المتحدة	١٨٠٢/١٧٨٣	روسيا	١٨١٠/١٩١٤
فرنسا	١٨٣٠/١٨٦٠	كندا	١٨٩٦/١٩١٤
بلجيكا	١٨٣٢/١٨٦٠	الأرجنتين	١٩٣٥/-
الولايات المتحدة	١٨٤٣/١٨٦٠	تركيا	١٩٣٧/-
ألمانيا	١٨٥٠/١٨٧٢	الهند	١٩٥٢/-
السويد	١٨٦٨/١٨٩٠	الصين	١٩٥٢/-
اليابان	١٨٧٨/١٩٠٠		

وخلال فترة التنمية تظهر ثلاثة قطاعات في الاقتصاد القومي ، الأول
القطاع الذي ينمو بصورة أساسية وهو القطاع الذي تتركز فيه المخترعات
واكتشاف المواد الجديدة ، والثاني هو القطاع الذي ينمو فيه الطلب
الاشتق على المواد الأولية (مثل الفحم والحديد بالنسبة إلى الطرق
الحديدية) ، والثالث القطاع الذي ينمو نظرا لنمو الدخل القومي ،
والسكان والإنتاج .

وهذا القول بطبيعة الحال عام ولا يمكن وصفه بأنه نظرية خاصة

بالتنمية الاقتصادية ، ويمارض المؤرخون في امكان تقسيم التاريخ الى فترات بصورة دقيقة وان كانت دراسة التاريخ تسهل اذا حاولنا تقسيمها الى فترات . ولا نصيف نظرية زوستو الجديد الى ما ذكره السابقون من الكتاب في شأن اهمية تكوين رأس المال المينى ، والتقدم التكنولوجى ، واهمية التنظيم ، والساع السوق ونمو التجارة الخارجية واهمية التغيرات الهيكلية التى تودى الى نقص اهمية قطاع الزراعة مع ارتفاع إنتاجية الفرد فيه .

الفصل العاشر

التنمية الاقتصادية - تاريخها وحاضرهما

ما هو الاختلاف بين أحوال الدول المتخلفة الآن وحالة الدول المتخلفة منذ بدء انطلاقها إلى النمو التلقائي ؟ تفيد الإجابة على هذا السؤال في تقدير الصعوبات التي تواجه الدول المتخلفة في سعيها نحو رفع مستوى المعيشة . يتبين من الدراسة السطحية لتاريخ العالم الغربي بين سنة ١٧٠٠ وسنة ١٩٥٠ وجود عدة عوامل فعالة في تحقيق التنمية . هل كانت هذه العوامل حدثاً تاريخياً لا ينتظر تكراره بالنسبة للدول المتخلفة الآن ؟ يختص هذا الفصل بالإجابة على هذه الأسئلة .

أوضحنا فيما سبق أن جميع النظريات من آدم سميث إلى هانسن تعزل نمو دخل الفرد بأربعة عوامل رئيسية هي تكون رأس المال العيني ، ونمو السكان ، واكتشاف الموارد الجديدة ، والتقدم التكنولوجي . وسنحاول على ضوء هذه العوامل بحث حالة الدول النامية عند انطلاقها ومدى انطباقها على حالة الدول المتخلفة في الوقت الحاضر . عادت على المنتجات التي تحمل محل الواردات .

ونظراً لانتشار الوسائل الصحية تأخذ نسبة الوفيات في الانخفاض مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو في السكان زيادة الطلب على المواد الغذائية . وقد يجعل هذا العامل أو يعرقل التنمية بحسب ظروف البلد .

وقد ترتفع نسبة الاستثمار المنتج إلى ٥٪ من الدخل القومي ، وهو معدل يكاد يؤدي إلى نمو الدخل القومي بالقدر اللازم لمقابلة الزيادة في السكان . ويستمر هذا الحال إلى فترة تتميز بضعف الكفاية الإنتاجية نظراً لأن نمو ٧٥٪ من السكان يعملون في الزراعة .

أما فترة الانطلاق فهي فترة معقدة وأهم ما يميزها ارتفاع معدل الاستثمار من ٥٪ إلى أكثر من ١٠٪ من الدخل القومي ، وهو معدل يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بقدر يزيد بصورة قاطعة عن القدر اللازم لمقابلة الزيادة في السكان . كما تتميز هذه الفترة بنمو قطاع كبير للصناعة التحويلية يحقق معدل تنمية مرتفع . وتتميز كذلك بوجود أو نمو جهاز سياسي واجتماعي وتنظيمي يرمي الرغبة في التنمية إلى الأمام .

تراوح معدل الادخار والاستثمار في الدول النامية عند انطلاقها بين ١٠٪ ، ٢٠٪ من الدخل القومي . ويتراوح المعدل في الدول المتخلفة

في الوقت الحاضر بين ٢٢ و ٦٤ ٪ ، وهكذا يعيش هذه الدول الأخيرة حالة
حرفة نظرا إلى لا يمكن تحقيق معدل مرتفع للتنمية بدون معدل مرتفع
لتكوين رأس المال المينى الذى يتطلب بدوره ارتفاع مستوى الدخل
وتواجه الدول المختلفة مشكلة انخفاض دخل الفرد وبالتالي انخفاض
معدل المدخولات والاستثمارات .

ويمكن تحقيق بعض الزيادات في الدخل القومي عن طريق التقدم
التى الذى لا يتطلب استثمارات كبيرة ، إلا أن هذا رهن باكتشاف
المصادر الحديثة التى تلام هذه الظروف .

ويجب أن نذكر في هذا الصدد ملاحظتين هامتين ، أولاها أن الثورة
الصناعية التى شاهدها الدول الغربية تميزت بالتقدم التى في مختلف
الاتجاهات إذ تقتصر التنمية على مجرد القيام بمشروعات معينة في محيط
الواصلات أو الرى أو الزراعة ، وثانيتهما أنه تتوفر لبعض الدول المختلفة في
الوقت الحاضر وسائل النقل والواصلات والرى أكثر تقدما مما توفر
للدول النامية عند بدء انطلاقها . ولا يبدو أمام الدول النامية سوى
الاعتماد على زيادة الأعمار والاستثمار بزيادة ذلك هو السبيل الوحيد
لزيادة الدخل القومي .

نمو السكان

كان عدد السكان في أوروبا صغيرا عند بدء الثورة الصناعية . وتحقيق
التقدم التى ، وزيادة اكتشاف الموارد الطبيعية ، واتساع نطاق الأسواق
المالية ، ارتفع الحجم الأمثل للسكان ، وبقي العدد القليل أقل من هذا
الحجم الأمثل خلال فترة النمو السريع .

لما في بعض بلاد أمريكا اللاتينية في الوقت الحاضر فلا يعتمدون
تقوى زيادة السكان إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل إلا إذا كانت
بمشروعات مناسبة للتنمية الاقتصادية . كذلك ينتظر في أغلب بلاد
الشرق الأوسط وآسيا أن يتخفف دخل الفرد بالرغم من لياح الإنتاجية
الحديثة فيسكان نظرا لارتفاع معدل الزيادة في السكان . وهكذا يلاحظ
أن مشروعات التنمية في بلد يكون فيه عدد السكان أقل من الحجم
الأمثل تؤدي إلى تشجيع مزيد من التنمية ذلك لأن تشجيع الاستثمار في
التقنى ، ووسائل النقل والواصلات والمعدات وتصل على ثبات نسبة العمل
إلى رأس المال عند الحد الأمثل طوال فترة التنمية الاقتصادية ، أما إذا
كان حجم السكان القليل أكبر من الحجم الأمثل فلأن ذلك يوقى التنمية
ويؤخر دون تحقيق أية زيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي
وبالتالى يخشى الأعمار والاستثمار عند حد منخفض .
وبالإضافة إلى ذلك يلاحظ أن نمو السكان في الدول المختلفة لم يشج

لايز ارتفاع نسبة المواليد والوفيات يؤدي الى ارتفاع نسبة الاطفال غير المتجنين الى مجموع السكان فضلا عن ان جوما كبيرا منهم يموت قبله قبله بالانتاج .

وفي ايجاز فان الدول المتقدمة حاليا انطلقت نحو التنمية التلقائية قبل ان تواجه الزيادة الكبيرة في عدد سكانها وذلك بمكس الدول المتخلفة حاليا التي واجهت الانفجار في عدد سكانها قبل ان تأخذ في الانطلاق . ولعل اهم نتيجة لهذا هو انخفاض المعدل الحالي للدخل الحقيقي للفرد في الدول المتخلفة بالمقارنة بالدول النامية قبل انطلاقها . وبالرغم من صعوبة المقارنة بالارقام فان تقديرات فيليس دين

تشير بعد استبعاد اثر التغيرات في مستوى الاسعار ، الى ان دخل الفرد في النطرا في القرن الثامن عشر كان اقرب الى دخل الفرد في الوقت الحاضر في الارجتنتين وشيلي الى دخل الفرد في الهند وبيورما . ومن الطبيعي انه يمكن ادخار قدر اكبر من دخل يقرب من ٢٠٠ دولار سنويا بالمقارنة بدخل يبلغ حوالى ١٠٠ دولار سنويا .

ويرجع ارتفاع دخل الفرد في اوربا عند بدء انطلاقها الى انها شاهدت قبل ذلك فترة طويلة من التقدم الزراعى ، ثم جاءت الثورة الصناعية فشجعت بدورها المزيد من الانتاجية في محيط الزراعة بفضل انتشار الكتنة . اما الدول المتخلفة فتعاني فضلا عن زيادة عدد السكان الورايمين من انخفاض الانتاجية ونفدت الملكية .

٤٨-١٠ اكتشاف للموارد الطبيعية الجديدة :

بالرغم من ان نظريات التنمية الاقتصادية تؤكد اهمية اكتشاف الموارد الطبيعية الجديدة فاما تذكر ان هذا المثل لا يكتفى في حيد ذاته لدفع عجلة التنمية . ومما لا شك فيه ان اكتشاف الموارد الجديدة عامل هام في تحديد مستوى الاستثمار الحالي بالنسبة للماضي ، ذلك لان استثمار معدل الاكتشاف في المستقبل لا يؤدي الى نقص معدل الاستثمار بالمقارنة بالماضي . ويلاحظ انه بالرغم من ان كثيرا من الموارد الجديدة اكتشفت في عدد كبير من الدول المتخلفة ، الا ان معدل التنمية في هذه الدول لم يزد كما يقدر ملحوظ . ولا يتظر ان يرتفع معدل الاكتشاف في المستقبل بالقدرة الذي يزيد من معدل الاستثمار . فلا تتوافر للدول المتخلفة موارد طبيعية وارض غير مستغلة بالقدر الذي توافر للولايات المتحدة وكندا مثالا عند بدء انطلاقهما . فقد ادى توفر الموارد الطبيعية والاراضي الجديدة في هذه البلاد الى نمو عدد كبير من المصنعين الذين قاموا بمجهودات ضخمة

التقدم التكنولوجي

ؤكد نظريات التنمية أهمية زيادة معدل التقدم التكنولوجي بدلا من مجرد الاكتفاء بتحقيق تقدم تكنولوجي . والامل في ارتفاع معدل التقدم الفني كبير بالمقارنة بمعدل اكتشاف الموارد الطبيعية الجديدة نظرا لان مستوى الكفاية الانتاجية العالي منخفض في الريف حيث تعيش الغالبية العظمى من سكان البلاد المتخلفة . وتنحصر المشكلة في رفع الكفاية الانتاجية حتى يخلق بالدول الناحية . ويكتنف هذا ضغوطات ضخمة اذ ان ذلك يتطلب استثمارات كبيرة ، او اكتشاف وسائل جديدة اقل تكلفة تلائم الدول المتخلفة .

وتشير نظرية شومبيتر الى اثر التنظيم في تطبيق وتقدم المخترعات . ومن المؤسف ان الدول المتخلفة تنفقر الى طبقة التنظيم الوطنيين . وقد كفلت حركة اصلاح الدين في اوربا البيئة الملائمة لنمو هذه الطبقة . فقد شجعت عوامل كثيرة على نمو وازدهار هذه الطبقة . اما في الدول المتخلفة فيسمى الفرد المتعلم في اغلب الاحيان الى ان يكون طبيباً او محاميا او استاذاً بالجامعة او مهندسا او موظفا بالحكومة ، اما الفرد الذي يتجه الى العمل الحر فهو مثل للفشل . كما ان احترام وتقدير المخترعات لاوجود له في الدول المتخلفة .

ويمكن للحكومة في الدول المتخلفة ان تحل محل القطاع الخاص في الاكتشاف والتجديد . الا انه كما قال سنجر Senger تنفقر الدول المتخلفة الى العدد الكافي من الرجال المدربين في الوظائف الرئيسية بالحكومة . فاذا تولى هؤلاء الناس على قلائهم مسؤولية التنمية فانه يحتمل ان يهملوا الوظائف الروتينية للحكومة مما يؤدي الى سوء الادارة وهو اهم عامل يعوق التنمية الاقتصادية . واضاف سنجر انه لا يفيد للتنمية الاقتصادية خطتها بالقومية وغيرها من السياجات المحلية .

وتعاني الدول المتخلفة بالاضافة الى ذلك من عجز ميزان مدفوعاتها . يشما يتطلب التقدم الفني المزيد من تكوين رأس المال العيني الذي بدوره يزيد من حدة العجز في ميزان المدفوعات .

وعموما فان التقدم الفني بالرغم مما يعوقه من مصاعب يبدو الامل الكبير الذي سوف يعاون على تنمية البلاد المتخلفة .

وقد تقدمت اوربا والعالم الجديد اناء الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، فارتفع عدد السكان من ستينين يقل عن الحجم المثل مما ساعد على التنمية ، وصاحب نمو السكان الهجرة الى المناطق الغنية ، واكتشاف الموارد الطبيعية وارتفاع معدل التقدم التكنولوجي الذي شجع بدوره على اكتشاف المزيد من الموارد الجديدة

كما أدى نمو السكان الى زيادة الطلب على المنتجات المصنوعة ، وبالتالي تكوين رأس المال المينى الذى أخذ فى الارتفاع بمعدل يفوق معدل الزيادة فى السكان .

ولكن بالرغم من هذه الظروف لا يبدو نمو الدول المتخلفة لا يبدو مستحيلا وان كان لا يمحتمل ان تتوافر عوامل التنمية بالكم والكيف الذى توافر للعالم الغربى عنه بدء انطلاقه .

العوامل السياسية

تعاونت العوامل الاقتصادية والسياسية على نمو العالم الغربى خلال القرنين الثامن والتاسع عشر ، ففى خلال هذه الفترة كانت بعض الدول مثل امريكا وكندا تزج تحت نير الاستعمار . وقد أبتعت انجلترا ، وهى اهم الدول الاستعمارية فى ذلك الوقت ، سياسة التجارة الحرة نظرا لانها كانت تتمتع بمركز احتكارى فضلا عن اعتمادها الى حد كبير على الاستيراد والتصدير . وقد استثمرت انجلترا مبالغ ضخمة فى مستعمراتها وهو ما ساعد كثيرا على نمو هذه البلاد .

واستطاعت الدول الاستعمارية ان تحقق الاستقرار السياسى فى مستعمراتها ، كما ان هذه الدول لم تظهر العداء نحو رأس المال الاجنبى ، فحتى الولايات المتحدة التى كسبت استقلالها بعد ثورة ضد بريطانيا لم يقف الشعور الوطنى حائلا دون استثمار رأس المال البريطانى بقدر كبير .

ولكن بالرغم من هذه الظروف لا يبدو نمو الدول المتخلفة غالبيتها نال استقلاله ، ونمت به تقابلات العمل ، كما ان بعضها يصعب التكهّن بسبلاته الاقتصادية وما تتخذه حكوماته من اجراءات قد تضر برأس المال الاجنبى استنادا الى الشعور الوطنى وهو ما يضيف للزهد من المخاطر بالنسبة للاستثمار فى هذه الدول .

ان اغلب الاستثمارات الاجنبية التى تمت فى المستعمرات خلال القرنين الثامن والتاسع عشر قام بها أبناء الدولة المستعمرة ذاتها ، فقد هاجر العمال ورأس المال الى هذه المستعمرات . وكان المهاجرون ، وهم النواة لطبقة المديرين والنظميين ، يتحلقون لغة بلادهم الاصليه ، ولهم نفس لغافتها ، وهو ما زاد من لغة رأس المال الاجنبى فى الاستثمار فى هذه المستعمرات .

والدول المتخلفة تحولت منذ البدء لتحقيق الرفاهية فى اسرع وقت ممكن وذلك ماضية فى الدول القبلية التى عاشت تفرقات طويلة من القحط والعمران ولم تبدأ فى تطبيق مبادئ الرفاهية الا بعدة زمن طويل من العمل المضى فى محيط التصنيع . فالدول المتخلفة تسمى الى

تحقيق الرفاهية بين يوم وليلة ، لهذا تصدر قوانين لمباشات التسيخوطة التأمين ضد البطالة ، وتؤم الطب ، وتحدد ساعات العمل بأربعين ساعة الأسبوع ، وما شابهها من السياسات . أما الدول النامية فاجتبت عند بدء نشأتها عكس هذه السياسات ، فلم تشجع نمو تقنيات المبال بصورة فعالة قبل مضي فترة كبيرة . وتشير الدلائل الى ان مستوى معيشة الشعب الاوربي هبط في المراحل الاولى للثورة الصناعية . فبعد كان مستوى المعيشة في الازقة في بريطانيا خلال القرن الثني عشر المئتين من مستوى معيشة أهل الريف في تلك البلاد ، في ذلك الوقت ، بل يحتمل انه كان اقل من مستوى معيشة الفلاح الاندونيسي اليوم ، يعمل الكثير من الدول المتخلفة على نمو تقنيات العمل قبل التصنيع ، بل وفي عدد من الدول المتخلفة تطالب التقنيات - بإسراع من الحكومة - برفع الاجور ، وخفض ساعات العمل ، وغيرها من المطالب التي تصدر من الادخار والاستثمار .

واخيرا فكما ذكر هاتين يلاحظ ان النظام الضرائبي في الدول النامية عند بدء انطلاقها ساعد على انتقال الثروة من الفقراء ، وهم جمهور المستهلكين ، الى الاغنياء ، وهم طبقة المدخرين . فكانت اغلب الضرائب تفرض على الواردات والانتاج ، وعلى هذا وقع عبؤها على الطبقة الفقيرة خصوصا وان غرائب الدخل او التراكمت لم تكن معروفة في ذلك الوقت . بل وكانت اغلب المصروفات الحكومية توجه لصالح الطبقة الغنية ذاتها ، كدعم الفلاحة على الدين العام ، وعدة المشروعات الخاصة ، وتخصيص وسائل النقل والمواصلات وما شاكلها . وبالرغم من عدم تمتع هذه الانظمة مع العدالة الاجتماعية فانها زادت من المبالغ المدخرة والمستهجرة مما دفع عجلة التنمية .

العوامل الاجتماعية

شجعت حركة اصلاح الديني الميل الى الادخار مما ساعد على تمويل المشروعات الانتاجية . وتفترق الفئات ذات الدخل المرتفع في الدول المتخلفة الى الميل الى الادخار بسبب الرغبة في تقليد مستوى المعيشة الغريب وهو ما ادى الى زيادة الميل للاستهلاك وبالتالي نقص الميل الى الادخار .

كما يلاحظ ان الروابط العائلية قوية في الدول المتخلفة وهو ما يحيد من الرغبة من الهجرة ويؤدي الى توزيع ارباح الفرد بين عدد كبير من افراد عائلته ، وهذا الامر لا يشجع الانتاج طلالا ان عددا كبيرا من الناس يستغرق في بطر .

ومما لا شك فيه ان تقليد التاجعين والكثمين عامل لائق في دفع

عجلة التنمية واثراء القوة الخلافة الكامنة في النفس البشرية ، ولكن لا يجب ان يمتد التقليد الى استيراد السلع السكالية وبالتالي زيادة مجز ميزان المدفوعات .

العوامل الفنية

وعموما فانه يمكن القول ان اغلب عوامل التنمية كانت انسب عند الدول الغنية عند بدء انطلاقها منها عند الدول المتخلفة في الوقت الحاضر . فمقارنة الموارد الطبيعية التي توفرت للولايات المتحدة الامريكية وكندا منذ قرنين من الزمن بما يتوفر لليبيا وشرق الباكستان الآن تظهر التفاوت الكبير في نصيب الفرد . حقيقة ان الاختلاف اقل اذا قارنا باتدونيسيا ، ولكن يلاحظ من جهة اخرى ان نسبة عوامل الانتاج المختلفة من ارض وعمل ورأسمال عند كانت في الدول النامية انطلاقها انسب لدفع عجلة الانتاج عما هو مشاهد في الدول المتخلفة في الوقت الحاضر ، اذ يلاحظ ارتفاع نسبة العمال في الزراعة الى اجمالي العمال ، زيادة العمال عن القدر المطرب ، وتقصر الموارد الطبيعية ورأس المال .

وبالاضافة الى ذلك تواجه الدول المتخلفة مشكلة انتشار البطالة الامر الذي يحد من قدرتها على اختيار المشروعات الاكثر انتاجا نظرا لانها قد لا تحقق عمالة سريعة لمقابلة البطالة التي تمثل مشكلة اجتماعية شديدة الخطورة . وغنى من القول ان المشروعات الاكثر انتاجا هي التي تساعد على الادخار والاستثمار وبالتالي رفع مستوى المعيشة لطبقات الشعب .

ومما يؤسف له ان اغلب المخترعات توفر العمل دون رأس المال ، وهو ما يفتقر اليه الدولة المتخلفة . ويصعب على الدول المتخلفة اكتشاف المخترعات التي تناسبها ، وهي مشكلة تقابل مثلها الدول النامية عند انطلاقها ، لما انها حققت المخترعات ثلاث ظروفها .

وفضلا عن ذلك فانه معدل تكوين رأس المال المعنى الى القيمة المضافة اقل في الدول المتخلفة منه في الدول النامية ذلك لان المشروعات في الدول المتخلفة تتطلب اتفاق مبالغ كبيرة على رأس المال الاجتماعي في صورة مبان سكنية ، ومرافق عامة ، ووسائل نقل ومواصلات . وحتى في محيط الزراعة فان تكلفة المشروعات مرتفعة بالنسبة لما تدور من قيمة مضافة نظرا للحاجة الى القيام بمشروعاته للإصلاح الزراعي وتطبيق وسائل الانتاج الحديثة ، واستصلاح الأراضي ، وما شاكلها . وهنا تبرز دائرة مفرغة ، بمعنى ان الدول النامية بمكس الدول المتخلفة تستطيع ان تزيد من دخل الفرد بتضحيات اقل من الدول المتخلفة .

ونحتاج الدول المتخلفة الى اكتشاف وسائل انتاج تناسب امكانياتها .
 هذا بالإضافة الى أن إنشاء مصنع واحد ، كما قال روستين رود أن لا
 ربحاً مربحاً ذلك لأن نصيب منتجاته من الزيادة في الدخل لا يكفي لشراء
 منتجاته ، ولهذا فإن التنمية تتطلب إنشاء عدد كبير من المصانع حتى
 يزيد الدخل القومي في مجموعة بالقدر الذي يكفي لخلق الطلب الفعال على
 منتجاتها جميعها .

هل التنمية مستحيلة

أوضحنا فيما سبق أن الدول المتخلفة حالياً قد تمتاز عن الدول
 نامية عند بدء انطلاقها في عامل واحد فقط هو تركيز أغلبية السكان في
 قطاع رئيسي منخفض الانتاجية ويمكن فيه فرصة تطبيق وسائل الانتاج
 الحديثة المتبعة في الدول النامية . وحتى هذا الاحتمال مشكوك فيه ذلك
 لأن وسائل الانتاج الحديثة قد لا تلائم الدول المتخلفة .

ولن يعني هذا أن الدول المتخلفة في مركز أسوأ من الدول النامية عند
 بدء انطلاقها ، إذ يمكن تحقيق التقدم إذا تكاثفت جهود كل من الدولة
 المتخلفة والدول النامية على تحقيقه .

القسم الرابع

نظريات التخلف

(م . هـ - التنمية الاقتصادية)

الفصل الحادي عشر

النظريات العامة - الجغرافيا والتصميم

تقع أغلب الدول المتخلفة في المناطق القطبية والمناطق الحارة بمولاي
هذا على وجود ارتباط بين المناخ والنمو الاقتصادي ، فقد نمت
حضارات وامبراطوريات في كثير من المناطق الحارة ، كما ثبت أن الجو
الحار لا يؤثر على الانتاجية . ومن ناحية أخرى يلاحظ أن المناخ
المعتدل يلائم الزراعة ، أما الصناعة فلا تتأثر بالمناخ نظراً لسهولة نقل
المصانع من بلد لآخر . وإذا كان الأمر كذلك فلماذا بقيت غالبية سكان
دول المنطقة الحارة في حالة تخلف دون أن تنتقل الى أنشطة أخرى أكثر
أكثر انتاجاً ؟ قد يرجع ذلك الى أن سكان الدول المتخلفة يمانون ، كما
يظهر من البيان التالي ، من سوء التغذية وقصص الوحدات الحرارية
القدر المطلوب .

المنطقة والبلد عدد الوحدات الحرارية القدر المطلوب النسبة المئوية
الفرق

الشرق الأقصى			
١٣٢-	٢٢٧.	١٩٧.	سيلان
٢٤٩-	٢٢٥.	١٧٠.	الهند
٩٩-	٢٢٣.	٧٨٠.	اليابان
١٢١-	٢٢٣.	١٩٦.	الصين
الشرق الأوسط			
١٦-	٢٥١.	٢٤٧.	قبرص
٤٢-	٢٣٩.	٢٢٩.	مصر
١٦+	٢٤٤.	٢٤٨.	تركيا
أفريقيا			
٧٥-	٢٤١.	٢٢٣.	موريتانييس
٥٠+	٢٤٠.	٢٥٢.	اتحاد جنوب أفريقيا
أمريكا اللاتينية			
٢٢٧+	٢٦٠.	٢١٩.	الأرجنتين
٤٥-	٢٤٥.	٢٣٤.	البرازيل
١٠٦-	٢٦٤.	٢٣٦.	شيلي
١٧٦-	٢٤٩.	٢٠٥.	المكسيك
٠٧-	٢٥٧.	٢٥٨.	أوراجواي

المنطقة والبلد	عدد الوحدات الحراية	القدر المطوب النسبة المئوية	الفرق
أوربا			
البنمبارك	٢١٦٠	٢٧٥٠	١٤٩٠+
فرنسا	٢٧٧٠	٢٥٥٠	٨٦٠+
اليونان	٢٥١٠	٢٢٩٠	٥٠٠+
إيطاليا	٢٢٤٠	٢٤٤٠	٢٠٠-
النرويج	٢١٤٠	٢٨٥٠	١٠٠٢+
المملكة المتحدة	٢١٠٠	٢٦٠٠	١٦٠٩+
أوربكا الشمالية وأستراليا			
أستراليا	٢١٦٠	٢٦٢٠	١٠٠٢+
الولايات المتحدة	٢١٢٠	٢٦٤٠	١٨٥٠+

اسباب نقص الانتاجية في المناطق الاستوائية

تتميز المناطق الاستوائية بضعف التربة بالمقارنة بالمناطق المعتدلة فأراضي الغابات تنفذ على الورق الساقط من الشجر لهذا ما أن تقطع الغابات حتى يظهر الرمل وتضعف التربة . كذلك تتعرض المحصولات الزراعية للآفات والأمراض فضلا عن صعوبة التسميد وضعف القدرة الحيوانية .

وتقل مساوىء المناخ الحار بالتقدم العلمى والفنى في مكافحة الأمراض ، واختيار البلور الجيدة ، واستعمال السماد ، وتقدم وسائل النقل والانتاج .

وأخيرا يجب الإشارة الى أن البلاد المتخلفة لاتقع جميعها في المناطق الحارة ، فكوريا مثلا تقع في المنطقة المعتدلة كما أن نحو بعض البلاد لم يكن يسبب تحسن مناخها .

الفصل الثاني عشر

التقريبات العامة : نظرية بول

حاول بعض الاقتصاديين وعلى رأسهم بول بكتل J.H. Boulding نظرية تطبيق على الظروف الاجتماعية للدول المتخلفة ونظرية بول عن ازدواج الاجتماعي ذات أهمية في هذا الصدد .

خدم هذا الكاتب مدة طويلة في حكومة أندونيسيا وعمل استشاريا للاقتصاد الشرقي في جامعة لاون . وبالرغم من أنه بنى نظرية على خبرته بأندونيسيا إلا أنه ذكر أنها تنطبق على الدول المتخلفة عامة .

ويعرف الازدواج الاجتماعي بالحالة التي يتعارض فيها النظام الاجتماعي المستوردة من الخارج مع النظام الاجتماعي السائد داخل البلاد ويشير الى أن أغلب النظم الاجتماعية المستوردة هي الرأسمالية ، وقد تكون في بعض الأحيان نظاما اشتراكية أو شيوعية أو مزيجا منها وتطبق الرأسمالية أو غيرها من المذاهب على نظام اجتماعي سابق عليها وهو ما يؤدي الى عدم امتزاجها مع النظام الداخلي ، فالشرق شرق والغرب غرب ولا يمكن لها أن يتقاعلا . وفي ظل هذا الازدواج يوجد قطاع له مطالب محدودة وقطاع مطالبه كثيرة نظرا لأنه يعيش على المستوى القوي .

ففي القطاع البدائي يؤدي ارتفاع الأسعار ، بعكس الحال في الدول النامية ، الى نقص الإنتاج نظرا لأنه مطالب لاسرة محدودة ، كما يؤدي انخفاض الأسعار الى زيادة الإنتاج وغية في مقابلة المطالب الضرورية للأسرة . فمطالب الأسرة في هذا المجتمع البدائي تحددها عوامل اجتماعية وليست اقتصادية ، فلا يتوافر حافز الربح فعلا من أن الأرباح غير منتظمة بالقدر الذي يجعلها من قبيل الدخل . وبلا حظ كذلك في هذا المجتمع ضعف الميل للاستثمار وعدم الرغبة في تحمل المخاطر .

وكل هذه المظاهر عكس ما يحدث في القطاع الصناعي أو القطاع الرأسمالي ، ففي هذا القطاع يسود التناقض بينما يتغير القطاع البدائي بالسلبية والتقوؤ .

من أجل هذا التجلوب فإن نظريات الاقتصاد القوية لا تنطبق على البلاد الشرقية ، فنظريات الاقتصاد القوية مبنية على المذهب

غير محدودة ، كما أنها تفترض وجود اقتصاد تقدي وغيره من التنظيمات التي لا تتوافر في المجتمعات الشرقية . كما ان النظريات الغربية تشرح الظواهر في النظام الرأسمالي ، أما النظام في الشرق فهو سابق على النظام

تنفيذ السياسات

وقد انعكست هذه الصورة القائمة على السياسة التي يقرتها بورك فيكون يدعو الى أن تتخلى الدول النامية عن مساعدة الدول المتخلفة وذلك لان محاولة تنميتها على النسق الغربي تؤدي الى نتائج عكسية فوجود طفلين مختلفين متضاربين يجعل من المستحيل اتخاذ سياسة واحدة للاقتصاد القومي في مجموعه فالسياسة التي تناسبها قطاعا تضر بالقطاع الآخر .

فالعملية المنتشرة بين المزارعين تموق تطبيق وسائل الانتاج الحديثة ، وحتى في الصناعة يصعب تطبيق وسائل الانتاج الاوربية . ولا يستطيع الحكومة حل مشكلة البطالة نظرا لان مطالب الشعب محدودة وهو ما يعوق التنمية الاقتصادية .

لهذه العوامل يرى بورك أن التنمية سواء في الصناعة او الزراعة لابد وان تكون بطيئة وعلى نطاق ضيق .

ومما لاشك فيه أن بورك تأثر بالبيئة التي عاش فيها في أندونيسيا (١٩٠٠ - ١٩٢٠) ، ففي خلال هذه الفترة فشلت المجهودات التي قامت بها هولندا في تحقيق أي تقدم اقتصادي ، فانخفض نصيب الفرد من الدخل ، وذهبت ارباح الاستثمارات المحققة الى جيوب الهولنديين والاجانب وهم طبقة المنظمين .

ولاشك أن ازدواج الاجتماعي الذي اشار اليه بورك مظهر من مظاهر التخلف ، فالانتاجية منخفضة في القطاع الزراعي ، ومرتبعة نسبيا في القطاع الصناعي والتجاري . والتغلب على هذا الازدواج من الصعوبة بمكان .

ولو صح قول بورك لكأن كل المجهودات التي تقوم بها الدول المتخلفة للانطلاق نحو التنمية التلقائية دون جدوى . والحقائق تشير الى عكس ذلك ، فمطالب الشعب ليست محدودة كما يقول بورك ، فبالإلحاح للاستهلاك مرتفع في الدول المتخلفة وليس ادل على ذلك من أن ازدياد في الارباح يحققها الزارعون تصرف في وقت قصير على السلع الاستهلاكية لذلك يصعب موازنة بورك في شأن صعوبة تطبيق التقدم التكنولوجي في الدول المتخلفة ، فهناك الكثير من المصانع والمؤسسات التي تدار بكفاءة .

مُلاحون يتلوقون حياة المدن بمقاييسها وملاهيها ولن يترددوا في الهجرة متى سئحت الفرصة به كما أن الحافز على الإنتاج في البيئة البدائية قل من الحافز في أوروبا أو غيرها من البلاد النامية والدلائل تشير إلى أن ما جاهد به يوك في شأن الأمر ارتفاع الأسعار على الإنتاج .

هل ازدواج مظهر شرقي

ذكر يوك أن الازدواج موجود في أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق . بعض الدول الآورية ذاتها ، ومن أبرز الأمثلة إيطاليا ، وحتى في ولايات المتحدة وكندا توجد بعض المناطق المتخلفة . كما أن كثيرا من صفات التي يتميز بها المجتمع الغربي منتشرة في بعض المجتمعات شرقية ، ومنها السخى وراء الربح والاستثمار في المشروعات الطويلة أجل .

كما أن رأى يوك في شأن عدم انطباق النظريات الاقتصادية الغربية على الدول المتخلفة غير صحيح تماما فمن الممكن تطبيقها بشرط ، تأخذ في الحسبان هيكل الدول المتخلفة . والألا كانت هناك بعض اختلافات فهي في الدرجة وليس في النوع .

الفصل الثالث عشر

التطبيقات الجبرية : الثقافة ، والتعليم ، والتجاع ، والتنمية

بالرغم من اننا نمارس نظرية بوك عن الازدواج الاجتماعى فاننا نؤكد أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية والتفسيية في التنمية الاقتصادية ، فهذه العوامل ، كما قال بلدون ومير Baldwin and Meier لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية فانها . ويصعب ان يصاحب مشروعات التنمية بعض التغيرات الهيكلية والاجتماعية ، مثل خلق طلب جديد ، وغوى محرك جديدة ، ووسائل جديدة للانتاج ، ومؤسسات جديدة تعمل على زيادة الدخل القومى . واذا وجدت موافق دينية يجب تغييرها ، كما انه يلزم ان ينتشر في الشعب الشعور بالثقة والايمان بملكه التحكم في الطبيعة بتعلم الوسائل الحديثة . وعموما يجب ان تكون الرغبة في التنمية هدفا عاما من أهداف الشعب ومقدساته .

نظرية التجاع والتنظيم :

ذكر الاستاذ ماكلياند Prof. McClelland ان الاقتصاديين لم يهتموا بالعوامل النفسية نظرا لان الخبراء في علم النفس لم يقدموا حقائق محددة الى المهتمين بالتنمية الاقتصادية . ويمكن تلخيص رأى ماكلياند فيما يلى :

- ١ - تعتمد التنمية الاقتصادية على الاعمال المثارة التى تقوم بها طبقة المنظمين .
- ٢ - والدافع الى الانتاج المرموق غير واضح ولكنه يتضمن الرغبة الصادقة في تحقيق التقدم .
- ٣ - تشير بعض الدلائل والاستبالات الى توفر هذا الدافع في الدول النامية وندرته في الدول المتخلفة .
- ٤ - ان تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة يتطلب زيادة الافراد ذوي الكفاية المثارة والتنظيم المثمر .

لهذا يوصى ماكلياند بتغيير البواعث والمقدسات في افراد الشعب وذلك بالانواع والتعليم وادخال تعديلات جوهرية في النظام الاجتماعى

والتحريب الخلقى وعلى الأخص في أيام الطفولة . وبهذه الطريقة تنتشر الكوافع والقدرات منذ البداية ، ويعني آخر فان ماكلياند يرى أن الانطلاق نحو التنمية يتطلب فترة طويلة تستقر وتنمو فيها البيئة النفسية اللازمة لهذا الانطلاق .

نظرية هاجن عن الانتقال إلى التنمية الاقتصادية :

تعتمد نظرية هاجن *Haagen* على علم النفس ، فهي تقول إن تكوين رأس المال يدفع التنمية الاقتصادية ذلك لأن الاستثمار الجديد هو الوسيلة الأساسية لتطبيق التكنولوجيا الجديدة . وعلى هذا فان عطية التنمية هي دفع عجلة التكنولوجيا من حالة الركود إلى حالة التقدم المستمر .

وقد أورد الكاتب النموذج التالي لموامل التنمية وهو يتكون من (١) هيكل الإنتاج وهو يتضمن وسائل الإنتاج الفنية ، ومعدل التقدم الفني ، وتكوين الإنتاج ، ومعدل الإدخال والاستثمار ، وتكوين الاستثمارات ، (ب) الهيكل الاجتماعي ، وهو يتضمن المحيط الجغرافي ، والملاقة بين الطبقات ، والملاقات الشخصية ، (ج) تكوين الشخصية ، وهو يتضمن المعرفة والنظرية المالية والمطالب ، وأخيرا (د) القدرات فيما يتعلق بالعمل والإنتاج .

ويرجع النقص في عدد المنظمين في البيئة المتخلفة إلى أن هيكل الإنتاج ، والهيكل الاجتماعي ، وتكوين الشخصية ، والقدرات كلها لا تشجع الإنتاج . لهذا فان دفع التقدم يتطلب تصديق قيم جميع العوامل التي أوردتها في نموذج .

فلاقتصاد المزارعي يتميز بالتخلف والروابط السبائية والطامة المبيدات فكثير الأمر الذي يعد من إمكان التقدم الفني وتطبيق الجديد من وسائل الإنتاج . أما في البيئة النامية فلا تتدخل العوامل الشخصية في الإنتاج . وأخيرا ذكر هاجن أن تحقيق التقدم الفني يتطلب تعديل القيم الاجتماعية للبيئة وذلك بانساع أفق الشعب ونطاق معرفته وخبرته واحترامه للحرف والصناعات المختلفة . ويشير هاجن إلى صعوبة تحقيق هذه التطورات في فترة قصيرة ولكن من الممكن تحقيقها إذا كانت الهزة الخارجية شديدة بقدر كاف .

الفصل الرابع عشر

التغيرات الجزئية : الازدواج التكنولوجي والانفجار السكاني

تستوعب الزيادة في السكان في الدول المتخلفة الزيادة المحققة في الدخل الأمر الذي لم تصاحبه الدول النامية عند بدء انطلاقها . فقد أخذ الدخل في الزيادة في الدول النامية بقدر يفوق معدل الزيادة في السكان وهو ما أدى إلى خفض معدلات الخصوبة .

وتفانير التطورات في الدول المتخلفة ما حدث في الدول النامية تعدد اسباب . فعندما اتصلت الدول الاستعمارية بالدول الآسيوية والأفريقية في القرن السادس عشر لم تكن هذه الدول الأخيرة مكتظة بالسكان بالنسبة لمواردها الطبيعية . وفي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر حين انتشرت علاقة الدول الاستعمارية بهذه المناطق على التجارة ، تقدمت الدول الأوروبية نحو الانطلاق التلقائي ولم يسجل سكان آسيا وأفريقيا زيادة كبيرة .

وفي القرن التاسع عشر تقريبا تحولت علاقة الدول الأوروبية بآسيا وأفريقيا من مجرد التجارة إلى الاستعمار والاحتلال والتوطن . فنظروا لإقامة الإوربيين في بعض هذه المناطق قاموا بمحاربة الأمراض والأوبئة ، وعملوا على تحسين المستوى الصحي لحماية لانفسهم . وقد أمكنه تحقيق بعض الزيادات في الدخل للقومي في هذه المناطق مما أدى إلى زيادة السكان خصوصا بعد أن اتجهت معدلات الوفيات نحو الانخفاض . أما معدلات الخصوبة بقيت عند مستواها المرتفع ذلك لان الانجاب لا تنخفض قبل مرور فترة طويلة من الزمن يطرد فيها نمو نصيب الفرد من الدخل القومي . وبمعنى آخر يمكن الانفجار السكاني في بعض بلاد آسيا الفجوة الزمنية بين انخفاض معدلات الوفيات واتجاه معدلات الخصوبة نحو النقص .

يضاف إلى ذلك أن الزيادة في الدخل التي أمكن تحقيقها تركزت في القطاع الزراعي واستخراج المواد المعدنية ، وهذا لم يؤد إلى نمو المدن وسكان الحضر عموما وبخاصة أن الاستعمار لم يشجع نمو الصناعة أو طبقة المنظمين . ومما لاشك فيه أنه ينبغي أن يصاحب التصنيع زيادة في سكان الحضر إلى أن يرتفع مستوى المعيشة بصورة فعالة تعمل على نقص الميل للانجاب .

نظرية هاجن عن تنمية السكان

يعرض هاجن Everett Hagen رأيه الدرسية في التنمية الاقتصادية التي تقول أن نمو السكان يعوق التنمية الاقتصادية . فهو يؤكد أنها كلما تقدمت الدول في محيط التكنولوجيا كلما زاد الدخل ، وتبوء نصيب على مستوى معيشة معين يعمل على خفض معدلات الخصوبة . إلى نقص معدلات الوفيات وبالتالي ارتفاع معدل الزيادة في السكان . صحيح أن زيادة دخل الفرد والتقدم التكنولوجي في المرحلة الأولى يؤدي إلا أنه في المرحلة الثانية تنجم معدلات الخصوبة نحو الانخفاض بسبب قيام نصيب الفرد من الدخل القومي في مستوى يجاوز حد الكفاف ، وهكذا تنخفض معدلات الزيادة في السكان وهو ما يماثل على تحقيق زيادة أكبر في نصيب الفرد من الدخل القومي . ويستمر الحال هكذا حتى يبلغ كل من معدل الوفيات ومعدل الخصوبة حده الأدنى .

ويبدو أن هاجن كان متقائلاً إذ أنه يتصور أن النمو الاقتصادي سوف يكون تلقائياً لفترة جيل أو جيلين ، ونسب أن خبرة الدول الأوروبية ذاتها تشير إلى مرور فترة تمتد إلى حوالي خمسين أو سبعين سنة بين انخفاض معدلات الوفيات وانخفاض معدلات الخصوبة . ويعين على الدول المتخلفة في هذه الفترة الحرجة التي تهدد بتفجير السكان أن تنجم في زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي بالرغم من ارتفاع معدلات الزيادة في السكان . ونأمل أن يتحقق هذا ، كما قال هاجن نفسه ، إذ إن استمرار السكان في الزيادة في البلاد الأهلة بالسكان جيلاً آخر يؤدي إلى عواقب وخيمة .

وبالإضافة إلى ذلك لم تأخذ نظرية هاجن في الحسبان الطبيعة المزدوجة للاقتصاد المتخلف الذي ينقسم إلى قطاعين رئيسيين : الأول القطاع الصناعي الذي يحقق الزيد من التقدم التكنولوجي والزيادة في الدخل ، والثاني القطاع الزراعي الذي يصعب فيه تطبيق وسائل الإنتاج الحديثة ، ومن ثم يبقى نصيب الفرد من الدخل فيه منخفضاً . ولهذا فإنه بينما يعمل معدل الانجاب نحو الانخفاض في القطاع الصناعي يستمر هذا المعدل دون أي تغيير في القطاع الزراعي ، وهو ما يستغرق في نهاية المطاف الزيادة في الدخل القومي .

وتدل الإحصائيات السكانية على أنه ما أن تبدأ حركة التمتع حتى يرتفع معدل النمو في السكان إلى أن يبلغ حده الأعلى الطبيعي . وقدرة ٣٪ ، مما يعوق التنمية خصوصاً وأن نصيب الفرد في أغلب الدول المتخلفة لا يجاوز ١٠٠ دولار سنوياً . ويتميز على هذه الدول أن تنجم في هذه الفترة بالذات في رفع نصيب الفرد من الدخل إلى

٢٠٠ دولار سنوياً بالرغم من ارتفاع معدلات الزيادة في السكان إذ أنه لا أمل في انخفاض معدلات الخصوبة قبل أن يمر فترة جنسية من الزمن .

ضغط السكان كعامل للتنمية

ذكرنا عند بحث نظرية هالسن أنه لا يمكن أن يشجع نمو السكان الاستثمار الذي في الدول المتخلفة مثلما حدث في الدول النامية عند انطلاقها . فلما زاد عرض العمل من الطلب فإن يحقق أطراف الزيادة في السكان معدلاً مثل بين الفصل ورأس المال وأن يؤدي التنمية إلى زيادة الطلب الفصل على السكان والرفاه العامة . ويقول البرت هيرشمان Albert Hirschman أن ضغط السكان في الدول المتخلفة قد يدفع النخب إلى تحسين طرق الإنتاج ، وبالتالي يتم فيه التنمية في إمكان رفع مستوى معيشته بمجهوداته الخاصة .

وهذا القول يتفق وقول أرنولد توينبي Arnold Toynbee في أن تقدم الحضارة مرجعه إلى الرغبة في تخلي المساهب الجملة التي تكتنف الدول المتخلفة . فعلى حد قول دوزنبري Dusenberry يعمل الناس بكل السبل على تفادي أي انخفاض في مستوى معيشتهم ، فيلجأون إلى خفض مدخلاتهم ، وزيادة إيراداتهم ، وتحديد عدد أفراد عائلاتهم . لهذا لا يوصي هيرشمان الدول المتخلفة بمنح امتيازات عائلية ذلك لأن ضغط السكان عامل فعال في تشجيع التنمية .

والانفجار السكاني يمكن أن يدفع الدول المتخلفة إلى التنمية مالم تكن هناك بعض الظروف الخاصة التي أودها قبطا إلى تفتت عنوان الإدراج التكنولوجي .

الإدراج التكنولوجي

لم يود التنمية الصناعية في الدول المتخلفة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى زيادة نسبة العمالة في الصناعة من مجموع القوى العاملة . وينقسم الاقتصاد المتخلف إلى قطعتين رئيسيتين ، الأول القطاع الزراعي ، والثاني القطاع الصناعي الذي يستعمل العدد والآلات التي توفر العمل والعمال ويكون فيه المعدل الفني الفصل إلى رأس المال ثابتاً وذلك بعكس القطاع الزراعي الذي تتمدد فيه المعدلات وتغير بحسب الظروف والأحوال . لهذا تنحى الزيادة في السكان إلى قطناع الزراعة الأمر الذي يؤدي في هذا الأمر إلى زيادة الرقعة المزروعة وغلّة الأرض ولكنه عندما يتم استقلال جميع الأراضي الجديدة بأخذ ميعاد

المال الى رأس المال في الارتفاع ، وتنخفض بالتالي الإنتاجية العمية للعمل ، وتتلشى البطالة المقننة ، وينعدم الحافز على الاستثمار حتى ولو توفرت بعض المدخرات . وهكذا لا تتقدم وسائل الإنتاج وإنتاجية العمل وتندثر الحالة الاقتصادية والاجتماعية .

وتزيد البطالة المقننة كما حدث في بعض البلاد لما حاولت تقايل العمال فرض حد أدنى للأجور ، أو اذا حاولت الزلوع الحكومة لهداة المكنتة التي توفر العمل والعمال .

التعارض بين الإنتاج والعمالة

أوضح الأستاذ ريتشارد إيكوس Richard Eekus التعارض في الدول المتخلفة بين تحقيق العمالة الكاملة وزيادة الإنتاج بأكثر قدر ممكن وذلك لأنه هيكمل الطلب لا يتفق مع هيكمل عوامل الإنتاج المتوفرة . فكذا كانت نسبة العمل الى رأس المال مرتفعة تفشت البطالة الهيكلية في القطاع الذي يستعمل العدد والآلات التي توفر العمل ، والقطاع الذي يستخدم معدلات متغيرة من العمل ورأس المال . ويقول إيكوس إن البطالة الهيكلية تزيد كلما حاولت الحكومة لو تقايل العمال ورفع الأجور ، أو كلما تقدمت التكنولوجيا التي توفر العمل وتزيد من رأس المال ، أو كلما زاد السكان بمعدل يفوق معدل تكوين رأس المال المكنى .

فإذا استغرق القطاع الصناعي رأس المال الموجود ، فإن العمالة لم تزيد إلا بقدر محدود لأن نسبة العمل الى رأس المال ثابتة تقريباً في هذا القطاع . لهذا يضطر العمال الجدد في حالة عدم تقيي انتاجهم الحدى من الأجور الى الاتجاه نحو القطاع الزراعى حيث تنغير فيسه معدلات العمل الى رأس المال . ويؤكد إيكوس في هذا الصدد أن أية محاولة لتعديل الحد الأدنى للأجور لن تحل مشكلة البطالة المقننة .

الخصى والنتج

تظهر نظرية الانفجار السكاني ونظرية الازدواج التكنولوجى بعض خصائص البلاد المتخلفة . فكما ذكرنا تتميز الدول المتخلفة بارتفاع نسبة القوى العاملة في الزراعة الامر الذى يؤدي الى انخفاض إنتاجية العامل الزراعى بقدر كبير بالمقارنة بالدول النامية . أما القطاع الصناعى ، فيتميز بالإنتاجية المرتفعة . والسؤال الآن هو لماذا لا ينتقل العمال من الزراعة الى الصناعة حيث الإنتاجية مرتفعة ؟ ويرتبط بهذا السؤال سؤال آخر خاص بالاسباب التي تحد من إمكان انتقال رأس المال من قطاع الصناعة الى قطاع الزراعة حيث ترتفع الإنتاجية الحديثة لرأس المال ، وليس

ادل على ذلك من ان استثمار القاعدة في قطاع الزراعة ترتفع الى معدلات
خياسية

وهنا تواجه حلقة مفارقة ، فالعمال لا ينتقلون الى الصناعة بسبب
قلة رأس المال المستثمر في الصناعة عن القدر الذي يستوعبهم ، فكل
مشروع صناعي يتطلب عددا وآلات ذات مستوى عال فضلا عن ان
معدات العمل الى رأس المال ثابتة لا تتغير

لكذلك فان عرض رأس المال في الزراعة محدود فضلا عن انه
لا يستغل في تطبيق وسائل الانتاج الحديثة نظرا لانخفاض مرونة
استبدال رأس المال بالأرض بالرغم من ارتفاع مرونة استبدال العمل
برأس المال .

ويبدو ان السبيل الوحيد للتغلب على البطالة المقنعة في الزراعة ،
كما قال إيكابوس ، هي زيادة عرض العامل النادر . ومن الواضح ان
العامل النادر في الزراعة هو الأرض . فاذا كانت مساحة الأراضي
الزراعية محدودة فان السبيل الوحيد لزيادة حجم الوحدة الزراعية
توطئة للمكنة هو استيعاب الفائض من العمال الزراعيين في الصناعة
والخدمات أولا ، وهذا يتطلب استثمار رأس المال في قطاعي الصناعة
والزراعة معا . وهكذا يتضح ان ندرة رأس المال هي العائق الاساسي .

وهناك ميل في بعض الدول نحو اهمال الزراعة وتركيز مشروعات
النمية في قطاع الصناعة ، كما حدث في ألمانيا الشرقية . وقد أدى هذا
الى زيادة العمال الزراعيين ونقص المساحة المزروعة بل وانخفاض
الانتاجية بسبب عدم توفر الماكينات اللازمة للزراعة .
والحل السليم هو القيام بمشروعات متناسقة واسعة النطاق
تهدف التصنيع وزيادة الانتاج الزراعي في نفس الوقت .

الفصل الخامس عشر

النظريات الجزئية : الاستثمار والتجارة الدولية

يرى مالتس وبمل أن نمو التجارة الدولية صمام أمن يؤجل الركود الاقتصادي ، وهذا القول ينطبق على أوروبا في القرن التاسع عشر . أما في وقتنا الحاضر فيلاحظ أن التجارة الخارجية لم تعاون الدول المتخلفة على رفع مستوى معيشتها ذلك لأنها شجعت الازدواج الاقتصادي فضلا عن أن أسعار التبادل تنجه في المدى الطويل في غير صالح الدول المتخلفة التي تتمثل اغلب صادراتها في المواد الأولية والفلذاتة .

الآثار السيئة والآثر المساعدة :

أشار الأستاذ هلامينت Prof. Hla Myint الى أن بالرغم من زيادة صادرات الدول الاسيوية والأفريقية عدة أمثال خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، فإن مكرر الاستثمار بقي منخفضا نظرا لتركز الإنتاج في المشروعات التي توفر العمل مما أدى الى تركيز فائدها في أيدي قلة من الناس ، فزيادة الدخل لم تنتقل من يد الى أخرى وبالتالي لم يعم نعمها ، بل على العكس شجعت زيادة الطلب على الواردات الاستهلاكية .

وذكر منيت أن النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية لا تنطبق على الدول المتخلفة ، فنمو التجارة الخارجية لم يؤد إلى اتساع السوق وتطبيق المزيد من التخصص في العمل ، وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية . وأضاف أن نظرية القيمة النسبية تفترض التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج قبل أن تدخل الدولة في محيط التجارة الدولية . وتقول نظرية ميل أن الدولة المنزلة تبدأ في الاتجار مع الدول الأخرى متى توفرت لديها منتجات تزيد من حاجتها ، ولهذا تتمكن من زيادة صادراتها دون نقص الإنتاج المحلي . وكذلك تفترض نظرية القيمة النسبية مرونة انتقال عوامل الإنتاج من نشاط اقتصادي إلى آخر . أما نظرية ميل فتعارض بحق هذا القول .

والخلاصة أن منيت يشير إلى أن ضغط السكان يؤدي إلى خسارة مزدوجة للدول المتخلفة ، أولها بسبب تناقص الفلة ، وثانيها نتيجة تحويل الموارد من الإستثمارات المنتجة إلى الأقل إنتاجية .

وتلزم من ذلك تؤكد منيت أهمية تشجيع المصنوعات وغية في الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لمبروعات التنمية . وأشار الى ان المون الاجنبى يستند في هذا السبيل .

الاستاذ ميردال والاذى المسمى التجارة الخارجية

ذكر ميردال Prof. Myrdal ان التجارة الخارجية بين الدول النامية والمتخلفة لم تؤد الى تساوى الانتاجية الحديثة والدخول بين هذه الدول بل على العكس ازداد التباين بين انتاجية الدول النامية والدول المتخلفة . فتمو اتجاه مالا يقبله نمو عوامل في اتجاه مضاد ، بل على العكس لدفعه في نفس اتجاهه عوامل أخرى مغايرة . فحتى في الدولة الواحدة يؤدى عدم تساوى الدخل والانتاجية بين اقليم وآخر الى ارتفاع معدل النمو في الاقليم الفنى وركود الاقليم الاقل انتاجية .

والعوامل السكانية احدى العوامل التى تزيد من الاختلاف نظرا لان الاقليم المتخلف يكون في العادة مكتظا بالسكان وتكون فيه معدلات الانجاب مرتفعة . وهذا العامل ، بالإضافة الى هجرة الشباب الى الاقليم الأكثر رخاء يجعل هيكل السكان غير مشجع للتنمية نظرا لنقص القوى العاملة وزيادة نسبة الاطفال وكبار السن .

وضرب الكاتب المثل بإيطاليا بعد توحيدها فذكر ان فقر الجنوب قد عاق تنفيذ المرافق العامة وادى الى نقص نصيبهم المبروعات الانتاجية وقد كان لاتساع نطاق التجارة بينه وبين الشمال اثره في ركود ما كان لديه من صناعات وتركزها في الشمال .

حقيقة ان نمو اقليم له أكثر طيبة على الاقاليم الأخرى ، فنصو المدن مثلا يؤدى الى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والمواد الخام . وبالرغم من ذلك لا يوجد سبب واضح لتوازن العوامل المؤخرة تمنع الإمبرطرية بل العكس تفتنى العوامل المؤخرة على الاتار التوسعية خصوصا اذا كانت الزيادة في الدخل والعالة في القطاعات النامية ابطى بكثير من المعدل السلبي في المناطق والقطاعات الأخرى .

وإشار ميردال الى ان أبحاث هيئة الامم المتحدة أثبتت ان الاختلافات الإقليمية أكبر في الدول الفقيرة منها في الدول المتقدمة ، وإضافت انه يمكن تحليل هذه الظاهرة الإحصائية بأنه كلما زادت معدلات التنمية في بلد ما كلما عم نقصها على القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومى .

وذكر ميردال ان الاستعمار لعب دورا كبيرا في عرقلة انتشار

الاتار الطبية لنمو بعض قطاعات الدول المحتلة ، فقد اتخذت سياسات يقصد الحد من نمو الصناعة ، كما لم تتخذ اية خطوات ايجابية للحد من العوامل الاجتماعية التي تسبب الركود . وعملت الدول الاستعمارية على نمو القطاعات التي تنتج وتصدر المواد الأولية اللازمة لصناعاتها .

عرض العمال غير المصنوع

وقد وصل الى نفس النتيجة آرثر لويس Arthur Lewis في مقال له عن التنمية في البلاد التي يكون فيها عرض العمل زائدا عن الطلب .

وقد ذكر ان الزراعة تتطلب في عدد محدود من الايام (كالحصاد والحرق) عددا كبيرا من العمال بحيث يخشى ان يؤدي نقل عدد من العمال الزراعيين الى الانشطة الاخرى الى خفض الانتاج وذلك مالم تزد الآلات الزراعية ، وهو ما يتطلب اتفاق مبالغ ضخمة . لهذا يعارض القول بان عرض العمال للقطاع الصناعي مرن .

ولكن في هذا الرأي بعض الصيوب ، فلو افترضنا ان القسوى العاملة في بلد ما تبلغ ٢٠ مليون فردا ، بانه تم تحويل ٤ مليون فرد منها الى الصناعة ، وان رأس المال العيني اللازم لكل فرد من عدد والآلات نحو ٢٠٠٠ دولار ، فان ذلك يعنى اتفاق نحو ٨٠٠٠ مليون دولار . فاذا كانت القوى العاملة في البلد تزيد بنسبة ٢٪ سنويا ، فان توظيف هذا القدر نحو ٤٠٠ الف عامل (يتطلب استثمار نحو ٨٠٠ مليون دولار سنويا أى بنسبة ١٠٪ من اجمالي رأس المال المستثمر في الصناعة ، وهو ما يفوق امكانيات الدول المتخلفة . لهذا فان عرض العمل للصناعة غير محدود في واقع الامر بالنسبة للطلب .

ويوصي آرثر لويس الدول المتخلفة التي تكون فيها الموارد الطبيعية محدودة بالنسبة للسكان (مثل اليابان ومصر والهند والمملكة المتحدة) بأن تصدر المنتجات الصناعية وتستورد المواد الزراعية .

اسعار التبادل

اشار حديثا عدد من الاقتصاديين الى ان اتجاه اسعار التبادل في غير صالح الدول المتخلفة في المدى الطويل يعوق تنميتها . وهنا يجدر التفريق بين مشكلتين ، الاولى تعرض حجم واسعار صادرات الدول المتخلفة الى تقلبات كبيرة في المدى القصير ، والثاني ميل اسعار التبادل في غير صالحها في المدى الطويل .

(م ٦ - التنمية الاقتصادية)

وتتعلق المشكلة الاولى بالاستقرار الاقتصادى فى الدول المتخلفة
وهى موضوع الفصل الرابع والعشرين . اما بالنسبة لاتجاه اسعار
التبادل فى المدى الطويل فمن الضرورى التفرقة بين اسعار التبادل بين
دولة واخرى وبين الريف ويؤخرجه بما فيه القطاع الصناعى فى نفس
الدولة .

وكما ذكر الدكتور م . ك . عطالة فى كتابه عن التطورات طويلة
المدى فى اسعار التبادل بين المنتجات الزراعية والصناعية ، تعتمد الدول
المتخلفة على الصادرات من السلع الزراعية للحصول على جزء كبير من
دخلها القومى ، وهو سبب رئيسى من اسباب تخلفها الاقتصادى ذلك
لانه يعرضها الى تقلبات كبيرة ومصاعب جمة . وضرب المثل بسنة ١٩٢٠
حين انخفضت اسعار الصادرات الزراعية الى نحو النصف او الثلث .
واضاف ان الدول المتخلفة تعتمد فى تنفيذ برامج التنمية على الصادرات
بينة الحصول على العملات الاجنبية اللازمة لشراء العدد والآلات من
الخارج .

اسعار التبادل الدولية فى مجموعها

وكان تقرير اللجنة الفرعية التابعة للامم المتحدة عن التنمية
الاقتصادية نقطة البدء فى النقاش الذى دار حول هذا الموضوع ، فقد
ذكر التقرير ان الهدف الاول من حصول الدول المتخلفة على قروض
اجنبية هو تمويل خطط التنمية . ولن يتحقق هذا الغرض مالم تتخذ
الدول النامية الومئذ التى تكفل تحديد اسعار معقولة للسلع الراسمالية
اللازمة للدول المتخلفة .

واشار التقرير الى أن لارتفاع اسعار السلع الراسمالية يعوق
تنفيذ الدول المتخلفة لبرامجها . وطالب التقرير باعداد دراسة عن
الاسعار النسبية لصادرات وواردات الدول المتخلفة .

وتشير اهم نتائجها الى أن الرقم القياسى لنسبة اسعار المواد
الاولية الى اسعار السلع الصناعية انخفض من ١٢٧ فى الفترة بين سنة
١٨٨٠/١٨٧٦ الى ١٠٠ فى سنة ١٩٢٨ .

واتعكس اثر هذا على اسعار واردات بريطانيا (واغلبها مواد
اولية) بالنسبة لاسعار صادراتها (واغلبها سلع صناعية) فانخفض
الرقم القياسى من ١٦٢ فى السنوات ١٨٨٠/١٨٧٦ الى ١٠٠ فى سنة
١٩٢٨ . وتظهر الارقام الخاصة بالولايات المتحدة نفس الاتجاه .
واضاف التقرير ان اتجاه اسعار التبادل فى صالح بلد ما يمكنها

من استيراد كميات أكبر مقابل صادراتها ، وبالتالي يساعدها على توجيه قدر أكبر لمشروعات التنمية . وفي الختام ذكر التقرير أن أسعار التبادل مجرد عامل واحد ، وهي في المادة ليست أهم عامل في تحديد مستوى الدخل القومي والموارد المتاحة للاستثمار .

ويؤكد الدكتور هانس سنجر *Singer* أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للدول المتخلفة ، فيقول أن بعض الكتاب نسبوا التجارة الخارجية إلى الدخل القومي ، وبالتالي وصلوا إلى النتيجة التي تؤيدها الإحصائيات وهي أن التجارة الخارجية أقل أهمية في الدول المتخلفة منها في الدول النامية ، وهذا القول يجانبه الصواب ذلك لأن التقلبات في التجارة الخارجية من الأهمية بمكان نظرا لأن الجزء من الدخل القومي الذي يزيد على حد الكفاف ضئيل جدا في الدول المتخلفة ، وهذا القدر هو المصدر الأساسي لتمويل مشروعات التنمية .

واتفق سنجر مع الدكتور بريش *Dr. Prebisch* في أن انتشار تقنيات العمال واتحادات المنتجين أدت إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية ، وأضاف أن فوائد التقدم التكنولوجي في الدول الصناعية توزع على المنتجين في صورة دخول أعلى ، لها في الدخل المتخلفة ، والتي تخصص في إنتاج المواد الأولية ، فتتوزع فوائد التقدم الفني على المستهلكين نظرا لانخفاض أسعار السلع الاستهلاكية .

وهكذا تستفيد الدول الصناعية كمستهلكة للمواد الأولية وكمنتجة للسلع الصناعية ، في حين تخسر الدول المتخلفة كمستهلكة للسلع الصناعية وكمنتجة للمواد الأولية . وهذا يجد بلا شك من قدرة الدول المتخلفة على التصنيع

ويعارض كولن كلارك *Colin Clark* ، آرثر لويس *Arthur Lewis* رأي بريش وسنجر ، فيقولان أن الإنتاج الصناعي يزيد بمعدل أكبر من إنتاج المواد الأولية لهذا ينتظر أن تتجه أسعار التبادل في صالح المواد الأولية .

ويخلص الدكتور عطالة الآراء المختلفة عن أسعار التبادل فيما يلي :

(١) يعتقد بعض الكتاب أن أسعار التبادل تتجه منذ فترة طويلة إلى غير صالح المنتجات الزراعية بريش ، وسنجر *Prebisch and Singer* أما البعض الآخر كلارك *Clark* ، كان *Cahn* ، أوبري *Aubrey* فيعتقد أنها تتعرض للمورات طويلة لا يمكن تبينها .

(ب) يرجع انخفاض أسعار السلع الزراعية بالنسبة لاسعار السلع الصناعية إلى فشل الاسعار في توفيق نفسها مع الإنتاجية في

الزراعة والصناعة (بريش Prebisch) ، او الى ان الطلب على السلع الزراعية لا يزيد بمعدل الزيادة في الطلب على السلع الصناعية .
ويضاف الى ذلك جمود عرض المنتجات الزراعية (سنجر) .

(ج) ترجع الدورات طويلة المدى في الاسعار الى دورات الاستثمار التي تتعاقب بين الدول الزراعية والدول الصناعية . وكانت الثورة الصناعية احدى هذه الدورات التي أدت الى انخفاض اسعار المنتجات الصناعية بقدر كبير . وشاهد العالم الآن ثورة معاكسة ينتظر ان تؤدي الى زيادة اسعار المنتجات الزراعية بنحو ٩٠٪ في حوالي سنة ١٩٦٠ (ذكر هذا كولن كلارك سنة ١٩٢٤ ولم يتحقق هذا) .

(د) ولا يؤمن آرثر لويس بأن هذه الثورة الأخيرة سوف تنتشر، ويعتقد البعض الآخر أن نقص الطلب على المنتجات الزراعية الذي ينتج عن التقدم الفني وزيادة الدخل (كان Cahn) سوف يحد من آثار هذه الثورة .

(هـ) يحدد المرض والطلب على كل من المنتجات الزراعية والصناعية اتجاه أسعار التبادل بينهما في المدى الطويل . وتختلف تقديرات الكتاب من الاتجاه المتوقع لاسعار التبادل باختلاف التطورات التي يتوقعونها في عوامل المرض والطلب .

ويلفرض هابرلر Prof. Häberler رأى سنجر وبريس في أن تقايص المصالح واتحادات المنتجين في الدول الصناعية عملت على رفع اسعار المنتجات الصناعية ، على أساس أن هذا الرأي يخلط بين الاسعار الفعلية والاسعار النسبية . كما انه عارض الرأي الذي بنى على قانون انجل Engel's في أنه كلما زادت الدخل زاد الطلب على المواد الغذائية بقدر أقل من الطلب على السلع الصناعية : وقال انه مع تقديره لهذا القانون فإنه لا يجب المبالغة في الاستناد عليه .

الفصل السادس عشر

النظريات الجزئية : النمو المتوازن والمتقطع والمهبط

الكبيرة

يعارض عدد من الاقتصاديين فكرة التدرج في التنمية الاقتصادية على أساس أن التنمية في حد ذاتها عبارة عن مجموعة من الدفعات المتقطعة . وتوحى هذه المجموعة من الاقتصاديين بالقيام بدفعة كبيرة من الاستثمار Big push تمكن من التغلب على الركود الاقتصادي وتحقيق قدر أعلى من الإنتاج والدخل . ويمثلون الاقتصاد القومي بالسيارة أو بالطائرة التي تحتاج الى دفعة قوية لتبدأ في سيرها .

وترجع نشأة هذا الرأي الى النظريات القديمة الخاصة بالاقتصاديات الخارجية External Economics وتعرف الاقتصاديات الخارجية بأنها تلك التي يعم نفعها على المجتمع في مجموعه وليس على عدد من المستثمرين أو فئة منهم . وهكذا فان أساس الفكرة قديم والحديث فيها هو تطبيقها على التنمية الاقتصادية .

روؤنشتين رودان Rosenstein-Rodan والعوامل الثلاثة :

أوضح رورنشتين رودان اثر ضيق السوق على التنمية في مقاله المنشور سنة ١٩٤٣ ، وعند اعادة كتابة بحثه ذكر ان الاقتصاديات الخارجية غير ذات أهمية في نظرية السكون Static theory . وذلك بعكس الحال في نظرية النمو او الحركة حيث يفترض توفر الاقتصاديات الخارجية التي تعاون على دفع عجلة التنمية .

وقد ميز رودان بين ثلاثة أنواع من الاقتصاديات الخارجية . وهي عوامل غير قابلة للتجزئة والتقسيم :-

- ١ - وحدة عامل الإنتاج ووحدة عرض رأس المال الاجتماعي .
- ٢ - وحدة الطلب
- ٣ - وحدة عرض المدخرات .

ونظرا لعدم قابلية كل من هذه العوامل الثلاثة الى التجزئة والتقسيم فان التقدم خطوة بخطوة لن يضيف خطوة الى مجموع الخطوات . فهناك حد ادنى للاستثمارات اللازمة للتنمية وان كان هذا القدر في حد ذاته غير كاف لضمان النمو . هذا هو لب نظرية الدفعة الكبيرة ، واساسها يرجع الى ضيق السوق في الدول المتخلفة .

يزيد راس المال الاجتماعي من احتمالات نجاح الاستثمارات . وهناك حد ادنى لراس المال الاجتماعي ، يكون عادة في مبدأ الامر اكبر من القدر المطلوب ثم لا تلبث الطاقة المعطلة أن تستغل بعد ذلك بالكامل . وهذا الحد يتكون من مجموعة من المرافق العامة التي تؤثر لمارها في المدى الطويل .

واكد روزنشتين وحدة الطلب وعدم قابليته للتجزئة ، وقد ايد الاستاذ راجنر نيركس هذا الرأي وعمل على نشره والدعاية له . والفكرة الاساسية في هذه النظرية هي ان قرارات الاستثمار ترتبط ببعضها البعض ، وتعرض كل مشروع فردى لمخاطر كبيرة تتعلق باحتمال تسويق منتجاته . وضرب روزنشتين مثله المشهور عن قيام مائة عامل متعطّل في اقتصاد مطلق بالعمل في مصنع للأحذية . فما لم يتم العمل (هذه الحالة بصرف جميع أجورهم على شراء الأحذية فان المصنع لن يستطيع تسويق انتاجه ، وهو ما لا يتم في واقع الامر ، ومن ثم يفشل المشروع . اما اذا بلغ عدد العمال عشرة آلاف عامل وارتفع عدد المصانع الى نحو مائة مصنع مثلا تنتج السلع التي تتفق وهيكل استهلاك هذا العدد من العمال ، فان الطلب الفعال يكفي لاستيعاب منتجات هذه المصانع . وعلى هذا يكون المنتجون الجدد عملاء لبعضهم البعض ، وهو ما يؤيد نظرية ساي Say الخاصة بخلق سوق اضافية . وهكذا فان تكامل الطلب يقلل من مخاطر التسويق ويزيد بالتالي من فرص الاستثمار

وبمعنى آخر يوضح الكاتب صعوبة تجزئة القرارات الخاصة بالاستثمار ، ونضيف الى ذلك ان اربحية المشروعات في المدى القصير تحدد توزيع الموارد المتاحة بين الاستثمارات المختلفة . لهذا يلزم في الدول المتخلفة أن تقوم الحكومة باعداد مشروعات التنمية كوحدة واحدة وذلك لضمان زيادة الدخل القومي بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال ، ومن ثم نجاح المشروعات في مجموعها . وتنفيذ الحكومة لهذه المشروعات لو قيام مجموعة من المنظمين بها أمر تنظيمي ، والمهم هو تلخيصها في اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار .

واكد روزنشتين اهمية ذلك في خلق البيئة المناسبة للتنمية الامر
اللى لا تحقته المشروعات الفردية غير المناسبة .

نظرية لينبشتين Prof. Leibenstein

أوضح الكاتب العلاقة بين حجم السكان والاستثمار ودخل الفرد
وذكر أن زيادة الاستثمار تؤدي الى زيادة الدخل ، وبالتالي يتجه عدد
السكان نحو الزيادة ، فاذا بدأت دورة جديدة للاستثمار استمر دخل
الفرد في الارتفاع ، وهكذا فان دخل الفرد يضطر في الزيادة كلما زاد
الاستثمار . وتزيد معدلات الزيادة في دخل الفرد بعد فترة ما نظرا لان
هناك حدا أعلى Biological قدره ٢ ٪ سنويا لزيادة السكان .
وهكذا يتحقق النمو التراكم . لهذا يوصي الكاتب بان يكون معدل
الاستثمار في البداية مرتفعا بالقدر الذى يؤدي الى زيادة دخل الفرد
ويمكن من تحقيق الزيد من تكوين رأس المال العيني والمخدرات الحلية .

وقد كان لينبشتين فاقب النظر في شريحة للدائرة المفرغة الخاصة
بالنظمين في الدول المتخلفة . فذكر أن المشكلة ليست في نقص عدد
النظمين الكفاء في هذه الدول ، وإنما في أن الظروف تفرض على النظمين
الحرص الشديد في القيام بمشروعاتهم . لهذا يلجأ النظمون في مثل هذه
الاحوال الى القيام ببعض العمليات غير التجارية التى تمكنهم من الحصول
على عائد اكبر وذلك بالاحتكار أو السلطة السياسية ، وهى اعمال
في حد ذاتها لا تزيد من المواد المتاحة ، وتضيع الجهد . وأخيرا أشار
الكاتب الى أهمية الأرباح لحفز النظمين على القيام بالاستثمارات .

وقد حاول لينبشتين تقدير الحد الأدنى اللازم من الاستثمارات
(وهو ما أسماه بالجهودات) . وقد افترض عدة فروض مقبولة
في شأن العلاقة بين معدلات الحياة للسكان ، والزيادة في الدخل ،
ومعدلات الخصوبة ، ثم انتقل بعد ذلك ، مرة بافتراض ان معدل رأس
المال العيني الى القيمة المضافة يبلغ ٣ : ١ ، ويبلغ مرة أخرى ٥ : ١ ،
الى تقدير نسبة الاستثمارات المطلوبة الى اجمالي الدخل القومي ،
وذلك لتحقيق زيادات معينة من الدخل . وقد قرر في حالة بلوغ معدل
الزيادة في السكان ٢ ٪ سنويا خلال الخمس سنوات الاولى ، يرتفع
تدريجيا الى ٢.٨ ٪ سنويا بعد نحو خمسين عاما ، (وهو ما يتفق مع
ما حدث في اندونيسيا في خلال القرن التاسع عشر) ، وان الحد الأدنى
اللازم من الاستثمارات يبلغ نحو ١٣.٢ ٪ من الدخل القومي خلال
الخمس سنوات الاولى ، يرتفع تدريجيا الى نحو ١٥.٧٢ ٪ بعد ذلك .

التوازن عند المستوى المتخفض

وقد جاء ريتشارد نلسون Richard Nelson في نفس الوقت بنظرية
مماثلة ، ففى رأيه أن الدخل يعتمد على رأس المال العيني ، وحجم

السكان ، ومستوى الكفاية الإنتاجية . ولا يمكن أن تتحقق أيام استثمارات جديدة صافية ما لم يجلوز الدخل حد الكفاف . ويزيد معدل الاستثمار بزيادة الدخل ، كما أن هناك حدا أدنى للاستثمار يقف عنده المستوى الذي يكون فيه الدخل مساويا لحد الكفاف ، ومن ثم لن يزيد السكان . وعلى هذه تقع الدول المتخلفة فريسة لهذا الحد في الظروف الآتية :

١ - إذا كان هناك ارتباط وثيق بين مستوى الدخل ومعدل الزيادة في السكان .

٢ - إذا كان الميل نحو الادخار والاستثمار منخفضا .

٣ - إذا كانت الأراضي الزراعية محدودة .

٤ - إذا كانت وسائل الإنتاج بدائية .

وقد واجهت هذه الظروف عددا كبيرا من الدول ، وكان السبيل الوحيد للخروج منها هو زيادة الدخل بمعدل أكبر من معدل الزيادة في السكان . ولعل أضمن طريق لذلك هو تحقيق معدل للزيادة في الدخل يجاوز ٢٪ سنويا ، وهو الحد الأعلى الطبيعي لزيادة السكان . وبهذا يمكن الانطلاق إلى النمو التلقائي .

النمو المتوازن والنمو المختل

أوصى رجنار نيركس Ragnar Nurkse بالقيام بموجة كبيرة من تخويل رأس المال العيني في عدد من الصناعات المختلفة ، وهو ما أسماه بالنمو المتوازن . وقد عارض هانس سنجر Hans Singer والبرت هيرشمان Albert Hirschman رأى نيركس ، وأصرا على أن المطلوب ليس النمو المتوازن ، وإنما استراتيجية حكيمة تهدف إلى النمو غير المتوازن (Strategy of judicially unbalanced growth)

نظرية نيركس Prof. Nurkse

يشابه تحليل نيركس رأى روزنشتين رودان فهو يذكر مثل رودان عن مصنع الإحذية لتأييد وجهة نظره ، فالدخل المنخفض يعكس في نظره الإنتاجية المنخفضة ، التي ترجع إلى نقص رأس المال العيني ، الناتج بدوره عن نقص القدرة على الادخار ، وهكذا تكتمل الدائرة . والحافز على الاستثمار محدود بحجم السوق . وهذا القول تعبير حديث لقول آدم سميث أن التخصص في العمل محدود باتساع السوق . ويضيف نيركس أن القدرة الإنتاجية هي العامل الحاسم في تحديد حجم السوق ، فالقدرة على الشراء تعني القدرة على الإنتاج ، التي تعتمد بدورها على توفر رأس المال المستغل في الإنتاج . ويحد من ضيق السوق استعمال النظم الواحد لرأس المال وبذلك تكتمل دائرة مفرغة أخرى .

وللخروج من هذه الدائرة المفرغة يوصي الكاتب بالقيام بتكوين

رأس المال العيني على نطاق واسع في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها . وتعتمد نظرية التوازن أساسا على الحاجة الى الغذاء المتوازن . ويرى نيركس أن توزيع المشروعات المتوازنة بين القطاع العام والخاص أمر تنظيمي ، كما أن التجارة الخارجية لن تؤدي الى التخلص من ضيق السوق في الدول المتخلفة نظرا لصعوبة تصدير المنتجات الأولية بسبب عدم مرونة الطلب عليها وثبات حجمه . لهذا يلزم انشاء صناعات تحل محل الواردات وان يفرض عليها الحماية الجمركية . ولن يؤدي هذا السبيل في نهاية المطاف الى نقص حجم الواردات في مجموعها اذ ان زيادة الدخول بسبب التنمية سوف تؤدي الى زيادة الاستهلاك .

نقد سنجر النظرية

عارض سنجر رأى نيركس وعرف الدولة المتخلفة بأنها تلك التي يعمل فيها ما بين ٧٠٪ و ٩٠٪ من سكانها في الزراعة . واسترشد بتعريف ارثر لويس لعملية التنمية بأنها عملية تستهدف زيادة نسبة الادخار من ٥٪ فقط من اجمالي الدخل القومي الى ١٥٪ وهذا التعريف يرادف ، في رأى سنجر ، خفض نسبة العمال في الزراعة من ٨٠٪ الى ١٥٪ . وارتفاع معدل العمالة في الزراعة يمثل دائرة مفرغة تعكس انخفاض الانتاجية ، وبالتالي ينحصر عمل العمال الزراعيين ، وهم الغالبية العظمى ، في الحصول على الغذاء والكساء دون ادخال سوى قدر ضئيل .

وتمشيا مع قانون انجل Engel's Law يتفق الجزء الاكبر من الدخل المنخفض في شراء السلع الغذائية والكساء الضروري ، ولهذا فان الطلب على السلع والمنتجات الاخرى يقتصر على الجزء القليل الباقي من الدخول على قلتها ، وهو ما يحد بالتالي من فرص الاستثمار . لهذا تعتمد الدول المتخلفة على تصدير المنتجات الأولية الزراعية ، واستيراد المنتجات الصناعية .

ولا تتجاوز انتاجية العامل في الزراعة وفقا للاحصائيات ثلثي انتاجية العامل في الاقتصاد القومي في مجموعه . ومدلول هذا أن الهوة في الانتاجية بين الاقتصاد الزراعي والصناعي في الدول المتخلفة كبيرة جدا بالنسبة للدول النامية ، حيث يعمل في الزراعة نحو ١٥٪ فقط من مجموع القوى العاملة . وفي الدول المتخلفة تبلغ انتاجية العامل في الزراعة نحو ثلث انتاجية العامل في غير قطاع الزراعة ، لهذا فان تحويل العمال من الزراعة الى غيرها من الأنشطة هدف اساسي من أهداف التنمية . ولهذا التغيير الجوهري اثره على مكرر الاستثمار اذ انه يدفع الانتاجية والدخل الى مستويات أعلى .

وبالرغم من تأييد سنجر للعمل الكبير دون العمل المجزأ فإنه يعترض على نظرية النمو المتوازن لرودان ونيركس على أساس أنها تخص بالقيام بمشروعات صناعية واسعة النطاق دون الاهتمام بالزراعة الأمر الذي يؤدي إلى مصائب جمة . فتنظرية انجل لم تقل أن الطلب على الغذاء لا يزيد على الإطلاق بزيادة الدخل ، وعلى الاخص حينما تزيد الدخول من حدود دنيا كما هو الحال في الدول المتخلفة . لهذا يتعين على الدول المتخلفة أن تقوم بمشروعات واسعة النطاق في الصناعة والزراعة على حد سواء إذا أرادت أن تتطادى عدم كفاية المواد الزراعية بالنسبة إلى الطلب المتزايد ، وعلى هذا إذا أضفنا إلى المشروعات المتعددة الواجب القيام بها في الصناعة ، المشروعات الأخرى اللازمة في الزراعة لجاوز اجتهالي الاستثمارات المطلوبة طاقة الدولة المتخلفة بقدر كبير . وفي مثل هذه الحالة لن يكون النمو متوازنا . ولو أمكن لدولة ما القيام بهذا القدر من الاستثمارات فهي دولة غير متخلفة في واقع الأمر ، فإن القيام بهذا القدر من الاستثمارات سابق لاوانه ويأتي في فترة متأخرة خلال الطريق إلى تحقيق النمو التلقائي .

ويفضل سنجر استراتيجية تستهدف تركيز الوارد المتاحة المحدودة في الاستثمارات التي تزيد من مرونة وقدرة الاقتصاد القومي على النمو ، وذلك بتوسيع السوق ، وزيادة الطلب . ويقصد بذلك الاستثمارات في رأس المال الاجتماعي والاستثمارات التي تعاون على التغلب على العوامل التي تعوق التنمية . وأضاف سنجر أن الخطأ الرئيسي في نظرية النمو المتوازن هو أنها لم تأخذ في الاعتبار المشكلات الفعلية التي تواجه الدول المتخلفة وأهمها ندرة الموارد المتاحة . فالتفكير الكبير نصيحة طيبة للدول المتخلفة ، لكن العمل الكبير فوق الطاقة عمل غير سليم .

وأخيرا أشار سنجر إلى أن نظرية النمو المتوازنة تفترض أن الدولة المتخلفة تبدأ من لا شيء ، وهو ما يخالف الواقع ، إذ أن لكل دولة مجموعة من الاستثمارات التي تمت في الماضي . وتحتاج هذه الاستثمارات إلى عدة مشروعات هامة إضافية تكملها وتوازنها وإن كانت المشروعات المطلوبة في حد ذاتها غير متوازنة . ومتى تم اعداد هذه المشروعات يظهر اختلال جديد يتطلب مجموعة جديدة من المشروعات التي تكملها وتوازنها وهذا السبيل في نظر سنجر الطريق الأسلم للتنمية الاقتصادية .

استراتيجية هيرشمان من التنمية الاقتصادية

وينقل هيرشمان Hirschman هذا الرأي لسنجر Singer بل ويذهب به إلى مدى أبعد ، فيقول أن الاختلال التعمد طبقا

لاستراتيجية موضوعة هو امثل طريق لتحقيق التنمية الاقتصادية .
 فهو يتفق في كثير من الامور مع فيركس وسنجر ، ولا يعارض الحاجة
 الى دفعة كبيرة ، بل على العكس يقول ان القدرة على الاستثمار هي
 احدى العوائق الاساسية التى تواجه الدول المتخلفة ، وهذه القدرة
 تعتمد على مقدار ما تم من الاستثمارات فى الماضى . واضاف ان هذه
 القدرة تأتى بالخبرة وتزيد بالمران ، وهذا المران يعتمد على حجم
 الاستثمارات الحديثة . ويؤكد هيرشمان ضرورة التكامل بين
 الاستثمارات ، ويقول ان هذا التكامل اكثر اهمية فى الدول المتخلفة عنه
 فى الدول النامية . ويعارض راي لوبرى Aubrey ان يتخذ
 التصنيع شكل مشروعات صناعية صغيرة فى المدن الصغيرة حتى يمكن
 الاقتصاد فى رأس المال الاجتماعى . ويذكر ان الهدف الاساسى
 هو تشجيع الاستثمار المفروض وهو ما يقتضى اتساع صناعات فى المدن
 الكبيرة تشجع نمو الصناعات التكميلية .

ويتفق مع سنجر فى ان الاخذ بنظرية النمو المتوازن يتطلب موارد
 وامكانيات ضخمة لا تتوفر للدول المتخلفة . ونظرية النمو المتوازن لامتد
 فى نظره سوى محاولة لتطبيق طلاج لا ينطبق الا على الدول النامية
 ذاتها كوسيلة لمحاربة البطالة . ففي الدول النامية تتوفر الصناعات
 والعدد والآلات والمديرين والعمال والمواد الاستهلاكية وتنحصر المشكلة
 فى زيادة العمال واستعمال الطاقات المعطلة ، وهي مشكلة تغاير مشكلة
 الدول المتخلفة .

ونظرا لان الدفعة الكبيرة فى الصناعة والزراعة فوق طاقة الدول
 المتخلفة فان هيرشمان يوصى بالقيام بدفعة كبيرة فى عدد من الصناعات
 او القطاعات الاستراتيجية . فتاريخ الدول النامية يشير الى ان التنمية
 لم تكن متوازنة فى جميع القطاعات ، وليس ادل على ذلك من ان بعض
 الأنشطة نمت بقدر اكبر من القطاعات الاخرى . فقد بدأت التنمية
 ببعض الأنشطة والقطاعات الهامة التى جلبت معها الأنشطة الاخرى ،
 وهكذا امتد اثرها من صناعة الى اخرى . وختم قوله بأنه لا يجدر بنا
 قبول الراى اليائس الذى يقول ان التنمية يجب ان تكون متوازنة
 فى مبدأ الامر نظرا لضيق السوق .

وقد اشار هيرشمان الى افضلية المشروعات الوسيطة ، ذلك لانها
 تشجع نمو الصناعات التى تمدها بالموارد ، والصناعات التى تعتمد
 على مواردها .

الفصل السابع عشر

ملخص نظريات التنمية الاقتصادية

في هذا الفصل نلخص الفصول الستة السابقة ، وفي الفصل الحادى عشر تعرضنا الى ان الموارد والمناخ تختلف اختلافا كبيرا في الدول المتخلفة ، مما يصعب معه تحليل التأخر الاقتصادى بعامل المناخ . ونظرية ازدواج الانجماى غير صحيحة ولكن الازدواج الاجتماعى ظاهرة ملحوظة في الاقتصاد المتخلف ، كما أنه من الضرورى تغيير ثقافة الشعب تغييرا شاملا بما يشجع الانتاج والعمل الجبار والخلق والابتكار .

وتعرضنا في الفصل الثانى عشر الى العلاقة بين نمو السكان والتنمية الصناعية ، وذكرنا ان تركيز الاستثمارات في المزارع الكبرى والتعدين بقصد التصدير لم يؤد الى تغييرات جوهرية في الاقتصاد القومى ، بل على العكس ادى الى زيادة السكان دون ان تنتشر بينهم الرغبة في تطبيق التكنولوجيا الحديثة . وقد ظهر نتيجة لذلك ازدواج تكنولوجى ، فقد تقدم القطاع الصناعى ، بينما بقى القطاع الزراعى متخلفا . ونظرا لان القطاع الصناعى يستعمل أحدث المدد والآلات فان المعالة فيه لم تهم بقدر ملحوظ ، فتفشيت البطالة الممنعة في قطاع الزراعة .

وتعرضنا في الفصل الرابع عشر الى ان اتساع التجارة الخارجية، وتركز التصنيع في قطاع التصدير ، لم يكن له اثر تهيى على الشعب . فكما ذكر ميردال يتعقد الصالح عن التوازن ، فالفرق بين القطاعات والاقاليم والدول النامية المتخلفة في تزايد مستمر ، ويزيد من حدة هذه الفروق اتجاه اسعار التبادل في غير صالح الزراعة والبلد المتخلفة .

لم تناولنا في الفصل الخامس عشر نظرية روزنشتين رودان عن الدفعة الكبيرة ، ثم مبالاة تقدير الحد الأدنى للاستثمارات والمجهودات بحسب تعريف هارفى لينبشتين ، ونظرية نلسن عن الفخ الذى تقع فيه الدول المتخلفة وهو لا يخرج عن دائرة الفقر المفرغة ، واستعرضنا اخيرا نظرية نيركس عن النمو المتوازن ونظرية سنجر وهيرشمان عن استراتيجية النمو .

القسم الخامس

السياسات

الفصل الثامن عشر

الرفاهية الاقتصادية والتنمية

عرفنا التنمية الاقتصادية بأنها زيادة ملحوظة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد منه تتوزع على الأنشطة وفئات الدخل المختلفة ، وتستمر لفترة طويلة تمتد الى جيل او جيلين وتتخذ خلالها صورة تراكمية .

ومن الصعب القول بصورة قاطعة بأن الرفاهية تزيد بالتنمية . فالاقتصاد التقليدي للرفاهية لا يتدخل في تحديد سلم التفضيل ، فأمر ذلك متروك للفرد ذاته . لهذا يهتم الاقتصاد بالاسواق باعتبارها السبيل الوحيد الذي يكفل اختيار المستهلك للسلع والخدمات التي يرغب فيها . ولم يتفق الاقتصاديون بعد على أمثل توزيع للدخل، وان كان من المتفق عليه ان أمثل سياسة هي تلك التي توزع الموارد بما يحقق أكبر قدر من الأشباع للمجتمع . ويمكن ان نصرف التنمية بتعريف مشابه ، وهو تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في عرض السلع والخدمات واوقات الفراغ .

وقد ذكر ارثر لوي أن الفرد قد لا يكون أكثر سعادة كلما زاد دخله ، ولا يدخل ذلك في محيط علم الاقتصاد الذي يقتصر دوره على بحث الوسائل التي تؤدي الى زيادة المنتج من السلع والخدمات . والميزة الوحيدة للتنمية الاقتصادية ليست في زيادة السعادة وانما في توسيع نطاق السلع والخدمات التي يستطيع الفرد الحصول عليها . فمما يميز الانسان عن الحيوان قدرته على التحكم في بيئته وليست انه أكثر سعادة من الحيوان .

فكل فرد يسعى الى زيادة دخله ورفع مستوى معيشته بزيادة السلع والخدمات التي يحصل عليها ، وكل فرد مستعد لمواجهة بعض التضحيات في سبيل تحقيق هذا الهدف . ويحاول كل فرد ان يوازن بين المنفعة الحدية لمختلف السلع والخدمات من جهة ومقدار التضحيات اللازمة للحصول عليها من جهة أخرى .

ان التنمية من اختصاص الشعب الذي يجب أن يسعى إلى تحقيقها . ولا يجب أن نعمل إطلاقا المطالب الحالية الضرورية للشعب في سبيل رفع مستوى معيشة الأجيال القادمة . ان تحديد الجزء من الدخل القومي الذي يصرف على السلع الاستهلاكية والجزء الذي يستثمر في مشروعات التنمية من اختصاص الشعب في مجموعه نظرا لأن التنمية الاقتصادية تتطلب حدا أدنى للاستثمارات . لهذا يجب أن تحدد مقدار الاستثمارات بواسطة الحكومة جماعيا لا أن يترك إلى الأفراد تحديده حسب أهوائهم ودون تنسيق .

التنمية في ظل حرية العمل

وقد ذكرنا في الفصل السابع العشر أنه لا يمكن حل مشكلات الدول المتخلفة بموامل السوق وحدها ، دون تدخل الحكومة في اتخاذ القرارات . وبالرغم من هذا لا يزال عدد من الاقتصاديين ينادى بإمكان تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الحرية الاقتصادية التي كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر .

فيقول بور وبامى Bauer and Yamey أن الدول المتخلفة تعاني من ضعف الجهاز الحكومي أكثر من أي شيء آخر ، وأن الدول المتخلفة ليست بالتيعة دولا تفتقر إلى الموارد الطبيعية . فقد نجحت الدول النامية في الخروج من دائرة الفقر المفرغة باستغلال مواردها الطبيعية واستثمار المزيد من رأس المال وتطبيق وسائل التنظيم والكفاية الفنية الحديثة . وإذا اتبعت الدول المتخلفة نفس السبيل فإنها ستحقق ما حققته الدول النامية . وذهب بور Bauer إلى حد القول بأن الدول المتخلفة لا تفتقر في واقع الأمر إلى رأس المال والدليل على

ذلك أن الدول النامية كانت متخلفة في مرحلة من مراحل تاريخها ومع هذا استطاعت أن تزيد من معدل تكوينها لرأس المال العيني ، كما أن نمو المحاصيل التقليدية في الدول المتخلفة دليل على خطأ نظرية دائرة الفقر المفرغة . وكما هو واضح فإن بور Bauer أهمل الاختلافات بين الدول المتخلفة حاليا وبين أوروبا خلال القرن الثامن عشر وأمريكا خلال القرن التاسع عشر . ويقول بور أن قرارات التنظيم في الدول المتخلفة وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية . ولكن نعارض هذا الرأي على أساس أن احتمالات نجاح المشروع الفردي أقل من احتمالات نجاح خطة متناسقة للتنمية الاقتصادية ومن ثم يلزم تدخل الحكومة . وليس القصد من تدخل الحكومة أنها أقدر من التنظيم في الحكم على سلامة مشروع معين ، بل في أنها أقدر على الحكم على مدى نجاح مجموعة من المشروعات ، وأقدر على تحمل مخاطرها . ومما لا شك

فيه ان تدخل الحكومة بزيد من اقبال التنظيم على القيام بالمشروعات المطلوبة .

المؤسسات الانتاجية الاجنبية والاستثمار

ونحن لا نتفق مع قول بعض الاقتصاديين مثل الن دونيسترون Allen and Donnithrone بأنه يمكن تنمية الدول المتخلفة بتشجيع المؤسسات الاجنبية على الانتاج في داخل البلاد فخبرة الملايو واندونيسيا تشير الى ان مثل هذه المؤسسات لم تحول دون فقر البلاد المستعمرة بل انها كانت من عوامل الفقر والتأخر .

ولا يعنى هذا ان المؤسسات الاجنبية عديمة الفائدة بالنسبة للدول المتخلفة ، لانه اذا وفقت هذه المؤسسات انتاجها مع مطالب التنمية الاقتصادية في البلاد التي تعمل فيها كانت فائدتها أشمل وأهم . ولن يتحقق هذا بتركيز الاستثمار في المشروعات الصناعية كبيرة التكلفة اذ يجب ان توجه بعض رؤوس الاموال نحو رفع الانتاجية في القطاع الزراعى . وعموما يجب تشجيع استثمار رأس المال الاجنبى بشرط ان يكون ذلك في نطاق خطة التنمية لا ان يترك حرا يتصرف كما يشاء .

التدرج في التنمية

يقول الاساذ فرانكل Prof. Frankel ان التغيرات التي تحدث في بلد ما بمعدلات متناسبة مع بعضها البعض لا تحدث اختلافا في التناسق والتوازن بين الأجزاء المختلفة ، وبالتالي لا تؤدي الى عواقب اجتماعية . أما اذا كانت معدلات النمو غير متناسقة فقد يحدث أن قطاعا او عدة قطاعات لا تدوب في الحياة الاجتماعية للمجتمع بحيث يصبح الجماعة او البيئة خارج هذا القطاع كان لا وجود لها .

والخلاصة ان التغيرات التي لا تتفق والموارد الاجتماعية واحتياجات البلد ليست تغييرات طيبة . كما ان الراى الذى يقول بإمكان تنمية الدول المتخلفة بتشجيع الاستثمارات الاجنبية الخاصة يقلل من أهمية المشكلات الأساسية التي تواجه الدول المتخلفة . وحذر الكاتب (فرانكل) من العواقب السيئة التي قد تنجم عن قيام الحكومة بمشروعات التنمية .

ولكننا نختلف معه في هذا الراى لانه مع الاعتراف بأن التنمية قد تؤدي الى تغييرات اجتماعية وثقافية تضر ببعض الناس ، الا انه لا يمكن التوصية بالآ تقوم الحكومات بمشروعات للتنمية اذا كانت (م ٧ - التنمية الاقتصادية) .

القالية المظلمى من الشعب تؤيد الحكومة فى مساعها نحو تحقيق هذا الغرض .

الحلية ، والتفاضل الاقتصادى ومرحلة التنمية

ان توجيه النصح امر بالغ السهولة فى الدول النامية صناعيا . ويتلخص النصح فى العمل على تحقيق النمو المضطرد والعمالة الكاملة بدون تضخم ، وتوزيع الموارد المتاحة بين الاستعمالات المختلفة دون توقع تغييرات هيكلية كبيرة . ويمكن للباحث الاقتصادى الاعتماد فى توصياته على التفاضل الاقتصادى ، ومقارنة التكلفة الحدية الاجتماعية بالناتج الاجتماعى الحدى . وحين يتعرض الباحث للسياسات المالية والضرائب والتجارة الخارجية والاحتكار فانه يبحث فى أمور معروفة له . وهكذا يقتصر التخطيط الاقتصادى على اصلاح السوق الذى يحدد السياسات العامة التى تتبع .

التخطيط فى الدول المتخلفة - طريق النمو

وكما ذكرنا فى القسم الاول يوجد عدد من الدول المتخلفة ذات الدخل المنخفض وبالرغم من ذلك سالت التنمية الاقتصادية فيها قديما بحيث اضطرد نصيب الفرد من الدخل فى الزيادة . ويتوفر لمثل هذا البلد من المدخرات الحلية ، والضرائب ، والمون الاجنبى يسمح لها بتحويل وتكوين راس المال العيى اللازم لتحقيق المزيد من الزيادة فى الدخل . الا ان مثل هذه الدول تعاني فى نفس الوقت من بعض الصعوبات التى تتعلق براس المال والعمال المهرة ، والمديرين والكفاية الانتاجية ، كما تعاني من تاخر بعض القطاعات الاقتصادية . وهذه الصعوبات تحد من معدل النمو وتتطلب التخطيط .

وفى مثل هذه البلاد تكون عملية التخطيط اكبر من مجرد التمشى مع السوق . فالسوق ، والتصويت فى ساحته بواسطة المشترين ، لا يصلح ، كموشر للتغيرات الهيكلية اللازمة على الاخص فى القطاعات المتخلفة . فالتنمية تتطلب اعداد الخطط للتنسيق بين القطاعات وتحديد الاستثمارات اللازمة لكل منها . ويقتضى التخطيط نوع من التفاضل الاقتصادى يستهدف المقارنة بين التكاليف . ويلاحظ ان مثل هذه المقارنة لا تبنى على التفاضل الحدى وحده ونظرا لوجود عوامل اجتماعية ذات أهمية بالغة .

الدول المتخلفة والراكمة

ويواجه الاقتصادى المشكلة الحقيقية فى البلاد التى يكون فيها نصيب الفرد من الدخل ثابتا او متجها نحو الانخفاض لو يؤخذ بقرار

ضئيل بحيث لا يكون هناك أمل كبير في تحقيق التنمية التلقائية دون تغييرات جوهرية في الاقتصاد القومي . ولا تنحصر المشكلة في تثبيت وتوجيه النمو ، وإنما في دفع التنمية لتتخذ شكلا تراكميا بعد فترة ما . وهنا تبرز التغييرات الهيكلية كأهم مظهر للتنمية .

وليس للسوق الحظي في مثل هذه البلاد أية فائدة في التوجيه . والتخطيط ليس مجرد تقدير لتكلفة ومزايا مشروعات معينة تحقق زيادة في الإنتاج بنسب تتراوح بين ١٠٪ أو ٥٠٪ في صناعات معينة ، وإنما هو تقدير لتكلفة ومزايا زيادات مفاجئة في الإنتاج ترتفع الي مئات أو الوف المرات ، وبمعنى آخر فإن المشكلة ليست مجرد تقدير آثار خطوات معينة . ونفرض لهذا مثلا بمشروع التنمية وادي احد الانهار بما يتطلبه من محركات للقوى من محركات والالونيوم ، والسسماد ومشروعات الري . واختيار هذا المشروع دون غيره لا يتم على أساس مقارنة الانتاجية الحديدية للمشروعات البديلة بل يبنى على عوامل اجتماعية هامة بالإضافة الى العوامل الاقتصادية .

وقد توفرت لدينا خلال العشر سنوات السابقة بعض البيانات والمعلومات عن الدول المتخلفة وقد حاولنا في القسم الرابع أن نعرض نظرية عامة ، لا تشير بالضرورة الى ما يجب أن تقوم به كل دولة متخلفة إذ أن لكل دولة ظروفها الخاصة بها ، وإنما تعرضها ليهكل العام لسياسة التنمية .

وتتلخص هذه النظرية فيما يلي :

١ - لا يكس توزيع الموارد في الدول المتخلفة المزايا النسبية للمشروعات المختلفة ، سواء بالنسبة للسوق الداخلية ، أو الاسواق الخارجية .

٢ - لهذا فان تنمية التجارة الخارجية للدول المتخلفة قبل تعديل هيكلها تعديلًا جوهريًا يعوق التنمية .

٣ - لاتصلح السوق كمؤشر لتوزيع الموارد المتاحة بين الاستثمارات المختلفة بقصد تحقيق اكبر زيادة ممكنة في القيمة المضافة . ومن هنا تبرز الحاجة الى التخطيط . وأهمية التخطيط لا تعتمد على أهمية كل من القطاع العام أو القطاع الخاص وإنما تنبثق من ضرورة تدخل الدولة لتعديل قرارات التنظيم .

٤ - يجب أن تكون الخطة طويلة الأجل بحيث تمتد الى نحو خمسة عشر أو مشرين عاما توزع خلالها المشروعات على خطط فرعية

يختص كل منها بخمس سنوات يراعى فيها هيكل الانتاج في فترة الخطة كلها .

٥ - يجب أن يسبق اعداد الخطة دراسة شاملة للموارد الطبيعية والقوى العاملة (بما فيها الامكانيات الادارية والفنية) والموارد المالية المتوفرة خلال فترة الخطة . ويجب ان يتم تقدير توزيع الموارد المتاحة بين الاستثمارات المختلفة بمراعاة تحقيق الانطلاق والتغييرات الهيكلية المطلوبة .

٦ - يؤدي التدرج في مشروعات التنمية الى الغشل المحتم لهذا يجب ان تقوم الحكومات بمشروعات طموحة تستهدف تحقيق معدل للزيادة في الدخل يجاوز الزيادة في السكان وذلك حتى تتحقق التغييرات الهيكلية المطلوبة .

٧ - ضرورة العمل على حل مشكلة الزيادة في السكان بصورة مباشرة اذا لم تؤد التنمية والتغييرات الهيكلية الى خفض معدلات الانجاب .

٨ - يجب التغلب على مشكلة الازدواج التكنولوجى بالعمل على زيادة انتاجية القطاعات المنخفضة - ويمكن تحقيق ذلك في مبدأ الامر بزيادة السماد والبذور المنتقا ، على ان يلى ذلك العمل على مكنته للزراعة حتى يمكن السير قدما نحو النمو التلقائى . ويلاحظ ان مكنته الزراعة تتطلب نقل عدد كبير من العمال الزراعيين الى الانشطة الاقتصادية الأخرى .

٩ - يصاحب زيادة نصيب الفرد من الدخل نقص أهمية الزراعة في الاقتصاد القومى . ويرجع هذا الى أن غالبية القوى العاملة تعمل في الزراعة بوسائل بدائية ، والسبيل الوحيد لرفع الانتاجية هو مكنته الزراعة ولن يتيسر هذا قبل استيعاب الصناعة لجزء كبير من العمال الزراعيين وهذا السبيل يكفل الانطلاق نحو النمو المستقر .

١٠ - ان ترك عدد كبير من العمال في الزراعة يمثل ضياع القوى العاملة .

١١ - ان الأمل قليل في نقص خصوبة السكان الزراعيين وذلك ما لم ينخفض دخل الفرد الى حد خطر . واذا ادت المشروعات الصناعية الصغيرة الى زيادة الانتاجية ولم يصاحب ذلك نقص كبير في معدلات الوفيات فان الخصوبة تنحو نحو الزيادة .

وفي ايجاز ترادف التنمية الاقتصادية تحويل جزء كبير من القوى

العامة من الزراعة الى الأنشطة الاقتصادية الأخرى . وباتى النمو التراكمى فى الوقت الذى يقل فيه عرض العمال فى القطاع الزراعى بما يشجع المكتنة ، ولعل أحسن سبيل هو اعداد مشروعات تستغل عدم التوازن الموجود فى تحقيق أكبر قدر من الربط الدافع الى الزيد من المشروعات .

ولا توجد هناك اسباب تمنع الحكومات الديمقراطية من اعداد وتنفيذ مشروعات للتنمية ، ولا يحول دون ذلك توافر المنظمين فى القطاع الخاص . ولن يعنى اعداد خطة للتنمية احلال القرارات البيروقراطية محل حرية المستهلك فى الاختيار الحر داخل نطاق الاسواق . فتحديد مقدار الاستثمارات وانواع ما تنفذه الحكومة لا يمكن تركه للاختيار الحر فى نطاق السوق نتيجة لما ثبت من عدم امكان تحقيق العمالة الكاملة فى الدول النامية بعوامل السوق وحدها . ومنى تم تحديد الهيكل العام فان المستهلك حر فيما يختاره من قرارات أخرى . ومن الطبيعى انه كلما زاد دخل الفرد كلما زاد القدر الذى يتصرف فيه بحسب ما يراه ، ويزيد الاقتصاد المختلط من احتمالات نجاح مشروعات التنمية وسياسات الاستقرار . فالحرية الاقتصادية لا تكفل تحقيق هذه الأغراض ، كما ان التخطيط الحكيم المادى لن ينجح فى هذا السبيل . فالتخطيط السليم يقتضى ان تختص الحكومة باتخاذ القرارات التى تستطيع اتخاذها بكفاءة تترك للسوق ان يتخذ القرارات التى يستطيع أيضا اتخاذها بكفاءة .

الفصل التاسع عشر

بعض وسائل التنمية

في بعض البلاد المتخلفة لا تزال سياسة التقشف أو قبول العون الأجنبي تأيد الشعب . ونعرض فيما يلي لبعض الوسائل التي يقترحها بعض الكتاب لتمويل خطط التنمية دون اللجوء إلى التقشف أو قبول العون الأجنبي .

استغلال البطالة الفنية

يقترح بعض الكتاب أن تستغل الحكومات البطالة الفنية وذلك بخلق وسائل جديدة لزيادة الانتاجية تلائم ظروف الدول المتخلفة ولا تكلف الكثير من الاموال . كما يقترح أن تعمل الحكومة على تحويل القوى العاملة المعطلة من الزراعة إلى الصناعة وبهذا يرتفع الانتاج الصناعي دون أن ينخفض الانتاج الزراعي . فهناك بعض المشروعات الانتاجية التي تتطلب الكثير من العمل والقليل من رأس المال يمكن استغلال العمال فيها ، ومنها شق الترع والقنوات وبناء الخزانات والطرق ، وحتى صناعة الاسمنت لا تتطلب الكثير من الاموال .

وتوصي هذه المدرسة من الكتاب بأن تقوم الحكومات بفرض ضرائب مرتفعة على الفلاحين للحصول على المال اللازم لتمويل هذه المشروعات إلى زيادة الانتاج الزراعي وهو ما يمكن للحكومة من فرض مزيد من الضرائب لامتناسا اغلب هذه الريادة في انتاج .

وقد ابيحت انجلترا هذا الطريق . لهذا لم يشترك العمال الزراعيون في جنى ثمار التنمية في مبدا الامر . وقد عمل العمال عن ذكور واثاث واطفال ، بين عشر إلى أربعة عشر ساعة يوميا بأجر لا يجاوز حد الكفاف . وكانت حالة الطبقة العاملة في المدن أسوأ من حالة العمال الزراعيين بل ويقول بعض الكتاب أن حالة العمال الزراعيين في انجلترا لم تكن احسن من حالة العمال الزراعيين في بعض الدول المتخلفة . فقد اضطر العمال إلى هجر الزراعة والعمل في الصناعة بسبب انتشار نظام التسويق ، وطاشوا في المدن في حالة فقر مدقع . وفرضت اغلب الضرائب على المنتجات ووقع عبثا على الطبقات العاملة في الوقت الذي

كانت فيه اغلب المصروفات الحكومية توجه نحو اعادة المؤسسات الجديدة وخدمة الدين العام وغيرها من الأغراض التي أفادت الانقياس . وقد شجعت حركة الإصلاح التقشف والادخل . وحظر القانون حتى سنة ١٨٢٥ تكوين نقابات للمعمال ، كما لم تصدر أية تشريعات للفئمان الاجتماعى . يضاف الى ذلك أن عدد سكان انجلترا لم يجاوز أربع ملايين نسمة عند بدء انطلاقها .

وبالرغم من هذه العوامل لم تكن التنمية الصناعية في انجلترا سرعة بالقدر الذى يتصوره البعض ، فقد أخذت ظروف أخرى معاونة تنمو على مر عدة قرون ، منها نمو التجارة الخارجية على اثر الحرب الصليبية ، واكتشاف الاراضى الجديدة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر .

والثالث الثانى هو روسيا السوفيتية التى استطلعت السير فدما نحو التصنيع في ظل نظام من الكبت الحكومى ، فحققت زيادة كبيرة في الانتاج الصناعى خلال الخمس والثلاثين سنة الأخيرة . ولا يجب أن ننسى أن التصنيع الذى تم في الفترة الأولى جاء على حساب الفلاحين الذين عانوا من الجوع والفاقة في الوقت الذى استولت فيه الحكومة على اغلب منتجاتهم لتوفير الغذاء اللازم لسكان المدن .

وأساس النظام المقترح هو فرض ضرائب مرتفعة على المزارعين ، أولا لتشجيعهم على المحافظة على مستوى الانتاج بالرغم من نقص عدد المعمال ، ثم ثانيا لامتصاص الزيادة في الانتاج والدخول لتمويل مشروعات التنمية .

والنظام المقترح ليس بالسهولة التى يظنها البعض لعدة اسباب، اولها انه لا تتوفر العدد والآلات الرخيصة التى تلائم احوال الدول المتخلفة ، وثانيها أن بعض المشروعات الزراعية كالرى وشق الترع وبناء الطرق تتطلب عددا وآلات يلزم تدبيرها ، وثالثها أن تقدير البطالة المقنعة في الزراعة مبالغ فيه وذلك ما لم ينتشر استعمال العدد والآلات .

ومما لا شك فيه أن المشروعات المقترحة تزيد من الانتاجية ولكن ليس بالقدر الذى يؤدي الى التنمية التلقائية ، كما أن هذه السياسة لن تكون فعالة في توسيع نطاق السوق . لهذا لا يمكن الاعتماد على هذه السياسة وحدها ، مع تقديرنا لاهميتها ، اذا كان القرض هو تحقيق تنمية بمعدل يزيد على معدل الزيادة في السكان واحداث تعديلات جوهرية في هيكل النشاط الاقتصادى . لهذا يتعين زيادة الضرائب والمداخلات بقدر كبير او اللجوء الى العون الأجنبى أو كلا الوسيطين معا .

التمويل بالتضخم

يقول بعض الاقتصاديين أن أسهل الوسائل لتمويل مشروعات التنمية في الدول المتخلفة هو طبع البنكوت ، أو الاقتراض من الجهار المصرفي ، ويعنى آخر اللجوء الى التضخم الذى يؤدى الى ارتفاع الاسعار ، وبالتالي يضطر الشعب الى الادخار اجبريا .

ولا تسمى هذه المجموعة من الاقتصاديين بالاعتماد على التضخم بالقدر الذى لجأت اليه الدول العظمى لتمويل الحروب العالية . فمثل هذا القدر من التضخم يهز الاقتصاد القومى ، ويؤدى الى تطورات سياسية واجتماعية خطيرة . فالتضخم يخفض من قيمة المدخرات ويحد من فائدة وثائق التأمين ، كما يؤثر فى مكافآت ترك الخدمة والمعاشات ودخول طبقة المنتجين فى المجتمع ، كالعامل ، والعلماء ، والمدرسين ، والفنانين ، وموظفى الحكومة ، والبوليس . وعموما يؤدى التضخم الى تسابق بين الاسعار والأجور يهدد القوة الشرائية ويقود الى عواقب اجتماعية وخيمة ، هذا فضلا عن أن توزيع الموارد المتاحة بين الأغراض المختلفة يصبح من الصعوبة بكان .

وحتى التضخم فى حدود ضيقة له الكثير من المساوئ وبالذات فى الدول المتخلفة نظرا لأنها تعاني من توجيه بعض الاستثمارات نحو المضاربة واختزان السلع . ويشجع اتجاه الاسعار نحو الارتفاع مثل هذه الاستثمارات الجدية فضلا عن أنه يزيد من صعوبة التصدير ويشجع الاستيراد وبذلك يختل ميزان المدفوعات .

ويرى بعض الاقتصاديين أنه نظرا لأن الدول المتخلفة تعاني من البطالة المتتمة فإن الاقتراض من البنك المركزى أن يؤدى الى ارتفاع كبير فى الاسعار ، فالزيادة الاولى فى الدخول النقدية تؤدى الى استيعاب بعض العمال المتعطلين وزيادة انتاج السلع والخدمات . وهذا الرأى يفترض وجود طاقة معطلة فى الصناعة ، وتعارض لجنة آسيا والشرق

الاقصى التابعة لهيئة الامم المتحدة هذا الرأى على أساس أن الدول المتخلفة تعاني من نقص رأس المال والكفاية الفنية . ويلاحظ أن الطاقة المعطلة فى الزراعة والصناعة محدودة جدا ، كما أن النظام الضرابى ليس بالمرونة التى تكفل زيادة الضرائب كلما زادت الدخول . وغنى عن

البيان أنه كلما ارتفعت الاسعار كلما قل تحكم الحكومة فى الموارد المتاحة . وأخيرا أن أغلب مشروعات الدول المتخلفة طويلة الأمد ، بمعنى أنها لا تؤدى الى زيادة الانتاج قبل مضي فترة طويلة من الزمن . ولا يوجد ثمة ما يؤكد أن الزيادة الاولى فى الدخول الناتجة عن التضخم سوف

تؤدي الى زيادة الميل للدخول نظرا للرغبة في تقليد مستوى المعيشة
الأوروبي والأمريكي .

التضخم او الاختلال الاقتصادي

يجب التفرقة بين التضخم العادي وبين عملية تمويل الحرب ،
وبمعنى آخر بين الارتفاع التراكمي في الأسعار وبين السياسة التي
تستهدف خلق بعض العوامل التضخمية يعقبها محاولة للتحكم في هذه
العوامل وتفادي مساوئها . ولا ينتظر أن تنجح سياسة استحداث معجز
في ميزانية الدولة ، وما تؤدي اليه من ارتفاع في الأسعار ، في تشجيع
الاستثمارات الخاصة . وتختلف عن ذلك السياسة التي تنتهجها
الحكومة لتمويل مشروعات إنتاجية كثيرة بقدر ترى الحكومة فيما بعد
أنه يؤدي الى التضخم لهذا تلجأ الى امتصاص القوة الشرائية الزائدة
بفرض الضرائب واتباع سياسة نقدية ووسائل أخرى للتحكم المباشر .
وقد اتبعت هذه السياسة بنجاح كل من استراليا وكندا والمملكة
المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية ، فلم
يجاوز ارتفاع الأسعار ٣٠٪ بالرغم من أن المصروفات الحربية جاوزت
حوالي نصف الدخل القومي .

وهناك بعض التشابه بين مشكلة تمويل الحرب وبين مشكلة تمويل
مشروعات التنمية الطموحة ، وبمعنى آخر هناك تشابه بين التخطيط
للحرب وبين التخطيط للتنمية . فتمويل الحرب يقتضي خلق وسائل
دفع جديدة يتم امتصاصها بعدة وسائل . إلا أن التشابه بين الحالتين
ليس تاما ، فتمويل الحرب يحظى بمساندة الشعب أكثر من تمويل
مشروعات التنمية ، كما أن أغلب الدول النامية بدأت الحرب ولديها
طاقات كبيرة معطلة في الصناعة والعمالة بمختلف خبراتها ، وهو
ما لا يتوفر في الدول المتخلفة . كما أن امكانيات هذه الدول لامتصاص
القوة الشرائية الزائدة تقل كثيرا عن امكانيات الدول النامية ، لهذا
لا تتوفر لديها الامكانيات لتوزيع الموارد المتاحة بصورة منتظمة .

وعموما يمكن القول بأنه طالما كانت الحكومة هي المسؤولة عن
الجزء الأكبر من الاستثمارات التي تستطيع تنفيذها بكفاءة ، وكانت لها
القدرة على تشجيع الاستثمار الخاص وتوجيهه في نطاق الخططة ، وكانت
في مركز تستطيع فيه بالرغم من التضخم تفادي ارتفاع الأسعار بصورة
تراكمية ، بفرض الضرائب والحصول على قروض داخلية ومسابقتها ،
وكان لها من الوسائل ما يمكنها من التحكم في هيكل وكمية الواردات ،
وبمعنى آخر إذا توفرت للحكومة الوسائل التي تمكنها من السر في
مشروعاتها بالطريقة التي اتبعتها الدول النامية في تمويل الحرب العالمية

الثانية والتحكم في الاختلال الاقتصادي الناتج من ذلك بنجاح ، فإن
الرأى الذى ينادى بالتضخم كوسيلة لتمويل مشروعات التنمية له
ما يؤيده .

توجيه الإنفاق الحكومى

أشار بعض الاقتصاديين ، ومنهم هانسن Hansen ، الى أن
الحكومة تستطيع تحقيق الاستقرار الاقتصادى بزيادة الإنفاق الحكومى
في أوقات الأزمات وخفضه في أوقات الرواج . وبهذا يتمكن الاقتصاد
القومى من تحقيق العمالة الكاملة والاستغلال الكامل لموارده .

ويعتمد نجاح هذه السياسة على مكرر الاستثمار Multiplication
(اجمالى الزيادة في المبالغ المنفقة على الاستهلاك الناتجة من الزيادة
الأولى في الاستثمار) ومعدل التعجيل Acceleration (الزيادة في
الاستثمار الناتجة من الزيادة الأولى في المبالغ المنفقة على الاستهلاك) .
فإذا كان مكرر الاستثمار ومعدل التعجيل عاليا يحدث الانعجار المالى
ذلك لأن الدخول تزيد بقدر كبير يؤدي الى التضخم التراكمى .

وهناك وسيلتان لتعجيل معدل النمو ، الأولى زيادة معدل تكوين
رأس المال العينى ، والثانية خفض المعدل الحدى لتكوين رأس المال
الى القيمة المضافة . وفي هذا الأمر يتجه المعدل الحدى لتكوين رأس المال
الى القيمة المضافة نحو الانخفاض بسبب ارتفاع كفاية الإدارة والعمال
واستحداث المخترعات التى توفر رأس المال وتنفذ المشروعات الاجتماعية
العامه . وبعد هذه الفترة يأخذ المعدل الحدى لتكوين رأس المال العينى
الى القيمة المضافة فى الارتفاع . لهذا يتعين أن تزيد نسبة الاستثمار
الى الدخل القومى تدريجيا خلال عدة أجيال حتى تبلغ ١٥٪ أو ٢٠٪
وهو القدر الذى يكفل التنمية التلقائية .

مصادرة المؤسسات الأجنبية

أوصى مارتن برونفينبرنر Martin Bronfenbrener بمصادرة
المؤسسات الأجنبية . وقد أثبتت هذه السياسة بنجاح في عدة دول
منها المكسيك وإيران ومصر واندونيسيا .

ويوصى برونفينبرنر بأن تصدر الحكومات الكبيرة التى لا يوجه
دخلها الى المشروعات الإنتاجية . وقد ذكر الكاتب أنه على أثر قيام
روسيا بمصادرة الملكيات ارتفع معدل الاستثمارات من ٥٪ الى ١٠٪
من اجمالى الدخل القومى ، أما فى الصين الشعبية فقد ارتفع معدل

الاستثمارات الى ٥٪ فقط نظرا لان الحكومة سمحت ببعض الزيادات في الاستهلاك .

ومصادرة ممتلكات الأجانب تؤدي في مبدأ الامر الى توتر العلاقات بين الدول ونقص العون الاجنبى . لهذا يوصى بان تقوم هيئة الامم المتحدة او اية هيئة عالية متخصصة بتنظيم نقل ملكية المنشآت الاجنبية الى المواطنين وتتولى دفع التعويض . غير ان مصادرة الممتلكات الاجنبية لا يحل مشكلة التمويل نظرا لان هذه الممتلكات ليست كبيرة في عدد من الدول المتخلفة . كما ان بعض الدول المتخلفة قد لا تتوفر لها الخبرة لادارتها بكفاية .

الخاتمة

يتضح مما سبق انه لا توجد وسائل سهلة لتمويل مشروعات التنمية فالتنمية الاقتصادية تتطلب التضحية . وهذه التضحية تأخذ الصور الآتية :

- ١ - العمل الشاق بكفاية .
 - ٢ - الادخار الاختيارى لتمويل المشروعات العامة والخاصة .
 - ٣ - دفع ضرائب اكبر .
 - ٤ - تشجيع الاستثمار الاجنبى .
 - ٥ - قبول العون الاجنبى .
- وفي الفصول الباقية من هذا الكتاب ستعرض الى المصادر الاربعة الرئيسية للتمويل وهي :

- ١ - الادخل الاختيارى
- ب - الضرائب
- ج - الاستثمار الاجنبى .
- د - العون الاجنبى .

الفصل العشرين

السياسة المالية وتحويل مشروعات التنمية

يصعب زيادة الميل للدخار والاستثمار في الدول المتخلفة نظرا لان مستوى دخل الفرد منخفض . لهذا يجب ان تستهدف الميزانية بقدر الامكان تشجيع الاستثمار وتحمل المخاطرة واختراع الوسائل لرفع الانتاجية .

ولكن من الصعب فرض وجمع الضرائب في الدول المتخلفة نظرا لتركز الدخل القومي في الزراعة وصعوبة تقدير الدخل ، لهذا ينبغي اتباع سياسة البيئة الاجتماعية والاقتصادية للدول المتخلفة .

ودراسة تاريخ المالية العامة يبين ان الحكومات كانت تراسى عند فرض الضرائب من يدفعها ومن يتحملها في نهاية المطاف ، كما كانت تراسى الا تكل القرائب بالتوازن الذى يحدده العرض والطلب . واتجهت السياسة بعد ذلك نحو تنظيم الاسواق .

وعلى اثر الكساد العظيم ونشر كتاب كينز Keynes عن النظرية العامة ، وكتاب هانسن Hansen عن السياسة الضريبية والدولارات الاقتصادية اجهت السياسة الضريبية نحو تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم ، فتستحدث الحكومة مجزا في الميزانية للخروج من الكساد وتحقق فائضا في حالة الراج لتجنب التضخم . وقد اضيف حديثا الى هذه الاهداف كفاءة النمو الاقتصادى . لهذا تأخذ الحكومة في الاعتبار عند اعداد الميزانية مستوى الدخل والانتاج والممالة والاستثمار والاستهلاك .

الفصل الواحد والعشرين

المسائل لثلاثة الادخار

الى اى حد يمكن للادخار المحلى الاختيارى ان يمول مشروعات التنمية بالقدر الذى يحق الانطلاق .

في الدول المتخلفة يكاد يملئ الدخل القومي في مجموعه بالحد الأدنى للاستهلاك ، وان كان يلاحظ من جهة اخرى ان الدخل تنفوت بقدر كبير بين طبقة وأخرى . فبعض الطبقات تحصل على دخول عالية تكفل لها مستوى معيشة مرتفع وتمكنها في نفس الوقت من ادخال مبالغ كبيرة . وقد ساعد سوء توزيع الدخل في اليابان في تمويل الاستثمارات بعد ان قامت الحكومة بموجة كبيرة من المشروعات . ويلاحظ من جهة اخرى ان الطبقة الفنية في المجتمعات التي لم تتم فيها بعد البيئة المناسبة للاستثمار تستهلك الجزء الأكبر من دخلها في الكماليات ، وهو ما أسماه نيركس Nurkse بحجب التقليد . وان ادخرت هذه الطبقة شيئاً ما فانها توجهه نحو الاستثمارات غير المنتجة ، مثل المباني الفخمة ، واغراض المستهلكين بفوائد باهظة . لهذا يلزم انشاء مؤسسات لتجميع المدخرات وتوجيهها نحو المشروعات الانتاجية . وغنى عن البيان ان زيادة المدخرات وفرض الضرائب يؤدي الى خفض الاستهلاك

وتتجه بعض الدول المتخلفة نحو تحقيق الرفاهية ، فتقوم بإعادة توزيع الدخل ، وهو ما يحد من الادخار الاختيارى . كما ان البيئة الاجتماعية والسياسية في بعض الدول المتخلفة تعادى حصول الرأسماليين على أرباح كبيرة . ويلاحظ ان هذه الأرباح لعبت الدور الاساسى في تمويل نمو أوروبا وأمريكا الاقتصادية . ومن جهة اخرى لا يرحب الشعب بفرض الضرائب . لهذا يلزم ان تشجع الحكومة الادخار بمختلف السبل ، وتعمل على تجميع المدخرات الصغيرة . ونوثر فيما يلى بعض المقترحات لزيادة الموارد المتاحة للاستثمار .

الادخار والائتمان

يجدر قبل بحث بعض المقترحات ان نفرق بين الادخار والائتمان . فالمدخرات اتمكاشية ، اما الائتمان المصرفى فتضخمى .

والجهاز المصرفى أهمية بالغة فى تقديم القروض والسلفيات اللازمة للزراعة والصناعة ، وفى تجميع المدخرات ، ولهذا يجب أن يخول البنك المركزى سلطات واسعة فى توجيه الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره . والحق أن اختزان النقود انكماش ، إلا أنه يخشى أن تتجه النقود المختزنة يوما ما نحو الاستهلاك مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار أما توجيه المدخرات نحو البنوك فيزيد من المبالغ التى توجه نحو الاستثمار دون خشية أحداث تضخم .

القروض الحكومية

يختلف أثر القروض الحكومية على الاقتصاد القومى تبعاً للقطاعات التى تقوم بالاكتتاب ، فإذا اكتتب البنك المركزى فى السندات الحكومية أدى ذلك إلى التضخم الذى يزيد من حدته زيادة الأصول السائلة للبنوك التجارية وقيامها بالتالى بمنح المزيد من التسهيلات الائتمانية .

أما اكتتاب الشعب فلا يؤدي إلى التضخم ، خصوصاً إذا كانت هذه السندات سائلة ، بمعنى إمكان تحويلها إلى نقد بسرعة وبدون خسائر سواء بالبيع أو بالاقتراض بضامنها من الجهاز المصرفى . لهذا يوصى أن تعمل الحكومة على تشجيع الاكتتاب العام خارج الجهاز المصرفى وذلك بأن تحدد آجال القروض وأسعار فائدتها بما يتناسب ورغبات فئات المدخرين المختلفة . كما يجب إضفاء بعض السيولة على هذه السندات . وقد يفيد فى هذا السبيل أن يتدرج سعر الفائدة فى الارتفاع بمرور المدة لحفز المكتتبين على الاحتفاظ بها حتى تلويخ الاستحقاق . وقد يقبل الناس على الاكتتاب فى السندات الحكومية إذا كانت حصيلتها تخصص لأغراض معينة ، كتمويل المساكن وغيره من المشروعات كما يوصى أيضاً بإنشاء مؤسسات اقتصادية لها حق اقتراض من الشعب أو من البنوك أو من الخارج بشروط وأوضاع تكفل مرونة التصرف حتى يمكن التمشي مع الظروف والأحوال . ونقترح أن تمنح الحكومة بعض الميزات والإعفاءات الضريبية لبعض السندات الحكومية ، وأن تقوم بضمان سداد القروض وفوائدها بالقيمة الاسمية بعد استبعاد أثر التضخم فى الأسعار .

مؤسسات التسويق

أنشأت بعض الدول الأفريقية مؤسسات ولجان حكومية لتسويق المنتجات واستقلت هذه المؤسسات واللجان فى تجميع المدخرات إجبارياً وذلك باقتطاع جزء من أسعار البيع وإدخاله للقيام ببعض المشروعات الانتاجية . ويقول بور Bauer أن هذه المؤسسات قد تعوق نمو الإدخار

الاختياري ، فضلا عن ان الحكومة قد لا تستثمر هذه المبالغ في المشروعات الناجحة . وواضح ان بور يعارض اى تدخل حكومي وهو امر لا نوافقه عليه .

الخاتمة

لا يحتمل ان تؤدي وسائل تشجيع وتجميع الادخار الى تعبئة مبالغ كافية لتمويل جزء كبير من مشروعات التنمية ، وان كان يلاحظ ان بعض البلاد مثل بورما نجحت في زيادة الميل للادخار بحيث تجاوزت نسبة الادخار عامة ، بما فيه فائض الميزانية العادية ، ٢١٪ من اجمالي الدخل القومي في سنة ١٩٥٦ .

الفصل الثاني والعشرين

السياسة الضريبية

مما سبق بيانه يتضح أن تمويل مشروعات التنمية يتطلب زيادة جملة المدخرات (بما فيها الضرائب) . وزيادة الاستثمارات (الخاصة والعامه) . وإذا بقي الناتج المحلي دون تغير فإن زيادة المدخرات تؤدي الى نقص الاستهلاك بنفس القدر ، أما اذا توفرت طاقات معطلة فإنه يمكن عند استغلالها ، تحقيق زيادة في الاستثمار بدون خفض معدل الاستهلاك أو التمويل بالعجز (التضخم) . ويتطلب الانطلاق نحو التنمية الثقافية اتباع سياسة التشفيع الجماعي عن طريق فرض المزيد من الضرائب .

الضرائب أم الادخار

ابهما أفضل فرض ضرائب أو تشجيع الادخار ؟

لا سهل الاجابة على هذا السؤال خصوصاً وأن الفرض من الضرائب والادخار هو تمويل مشروعات التنمية الخاصة والعامه دون تضخم . والضرائب التي تدفع من المدخرات بدلاً من أن تتقطع من مبالغ مخصصة للاستهلاك لا تؤدي الى الانكماش ، وإن كان يمكن القول بصفة عامة أن الضرائب تحدد من الإنفاق بقدر أكبر من المدخرات ، ويعتمد هذا على طبيعة الدخل التي تتأثر بزيادة الادخار أو بفرض الضرائب . والطبقة ذات الدخل المرتفع تميل عموماً نحو الادخار ، لهذا فإن فرض الضرائب على الطبقة الفقيرة ، التي تستهلك أغلب دخلها . تؤدي الى الانكماش بقدر أكبر من فرض الضرائب على الطبقة الغنية . وبالرغم من العوامل الاجتماعية يلاحظ أن فرض الضرائب على الطبقة الفقيرة والمتوسطة أكثر فعالية في خفض الاستهلاك من محاولة تشجيع الادخار في هذه الطبقة .

ويمكن تلخيص نتائج البحث في القدرة على فرض الضرائب والعلاقة بين الضرائب والتضخم ، وأثر الضرائب على الجهود أو الاستثمار ، وأخيراً أثر الضرائب على مدخرات قطاع الأعمال المنظم فيما يلي :

١ - أن الميزانية المتوازنة في حد ذاتها تضخمية ، والعامل التضخمي

فيها هو مصروفات الحكومة ، والعامل الانكماشى هو تحصيل الضرائب .
 أما الميزانية الحايطة فهى تلك التى يكون فيها معدل الفائض الى اجمالى
 الارادات مساويا لواحد ، مطروحا منه الميل الحدى للاستهلاك .

٢ - يمكن ان يؤدى رفع الضرائب الى التضخم ، اذا رآى الى
 زيادة وسائل الدفع ، وهو فرض غير محتمل نظرا لان تحصيل الضرائب
 فى حد ذاته يحد من وسائل الدفع . الا انه من جهة اخرى قد يؤدى
 فرض الضرائب الى ارتفاع الاسعار دون ان تقل السلع المعروضة وذلك
 بسبب زيادة المبالغ المقرضة من البنوك او زيادة سرعة تداول النقود
 بمعدل يزيد على الانخفاض فى وسائل الدفع . ويمكن التغلب على هذه
 الحالة باتباع سياسة ائتمانية مناسبة .

٣ - يمكن ان تؤدى زيادة الضرائب الى التضخم اذا ادت الى نقص
 السلم المعروضة بقدر اكبر من وسائل الدفع . ويمكن ان يحدث هذا
 اذا فرضت صرائب على الانتاج ، الا انه من جهة اخرى يحتمل ان يؤدى
 خفض الانتاج الى بعض البطالة ، وبذلك تزيد العوامل الانكماشية بقدر
 اكبر من العوامل التوسعية .

٤ - قد يؤدى فرض الضرائب على الارباح الى نقص مدخرات
 واستثمارات قطاع الاعمال المنظم وهو ما قد يؤدى بدوره الى الانكماش .
 فلاستثمار الذى يقابله ادخار بنفس القدر تضخمى . كما ان خفض كل
 من الادخار والاستثمار انكماشى بالمعنى النقدي . ويمكن ان يؤدى خفض
 الاستثمار الى عوامل انكماشية فى المدى القصير ، وذلك لانه يحول عوامل
 الانتاج من انتاج السلع الرأسمالية الى انتاج السلع الاستهلاكية . كما
 قد تزيد المبالغ المقرضة من البنوك لدفع الضرائب ، وهو ما بعد من
 الامر الانكماشى الناتج عن تحصيل الضرائب .

٥ - يجب عند بحث اثر الضرائب على الحافز الى الانتاج ان نبين
 اثر المبالغ التى تنفقها الحكومة . فتحصيل الضرائب فى حد ذاته بعد من
 الدافع الى العمل ، الرغبة فى تحمل المخاطر . ومن جهة اخرى يؤدى
 زيادة الانفاق الحكومى الى نمو الحافز على العمل والاستثمار .

وعموما يمكن القول ان زيادة الضرائب فى حد ذاته عامل انكماش
 وذلك بشرط ان تصاحبه سياسة نقدية انكماشية . فلا بد ان تتناقض
 سياسة الميزانية مع السياسة المصرفية . وقد اثبتت خبرة عدد كبير
 من الدول ، منها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واندونيسيا واستراليا
 وكندا ، أهمية هذا التناسق .

الإفراض الأخرى للسياسة الضرائبية :

لا تستهدف السياسة الضرائبية أحطاث انكماش أو توسع فقطه بل وتعمل على تشجيع الحافز على الإنتاج ، وتوزيع الموارد والدخول بما يعاون التنمية . وتأخذ الحكومة في الحسبان المشاكل الإدارية الخاصة بالحصيل .

لا تحفز الضرائب على الأجور والمهايا زيادة العمل ، وتحدد الضرائب على الأرباح من القدرة على الإدخار والاستثمار كما قد تؤثر في الإنتاج . ويتمين عند فرض الضرائب بفرض الحصول على الموارد اللازمة لمشروعات التنمية إلا تعوق هذه الضرائب الدافع على الإنتاج .

وتدعو العوامل الاجتماعية الى عدالة التوزيع وتؤدي في نفس الوقت الى زيادة التفاوت بين الدخول .

الضرائب التي تشجع الإنتاج :

- لهذا نوحى بأن تفرض الحكومة الضرائب التي تشجع العمل والإنتاج . والإدخار والاستثمار وتساعد في نفس الوقت على حسن توزيع الموارد المتاحة وعوامل الإنتاج بين الإفراض المختلفة .

ومن هذه الضرائب إعفاء بعض الاستثمارات الهلعة من ضرائب الأرباح لفترة معينة ، وفرض ضرائب على أوجه الاتفاق والاستثمار غير المرغوب فيها . كما ينبغي التوسع في نظام الإدخار الإيجارى الذى يستهدف اقتطاع نسبة مئوية من الأجور والمهايا لمقابلة مكافآت ترك الخدمة ومطالب الشيخوخة .

الفصل الثالث والعشرين

الضرائب التى تشجع الإنتاج آليا

يتمتع على الدول المتخلفة أن تأخذ بنظام ضرائب يعاون على تحويل مشروعات التنمية من جهة ، ويشجع الإنتاج من جهة أخرى .
وتتعرض فيما يلى إلى النظام الضريبى الذى يحقق هذه الأغراض .

نظام كالدور (Kaldor)

قدم كالدور اقتراحا إلى الحكومة الهندية شرحه تفصيلا فى كتابه عن النظام الضريبى فى الهند ويتلخص هذا الاقتراح فيما يلى :

١ - فرض ضريبة على الدخل الخاص بمعدل يتدرج من الصفر إلى ٤٥ ٪ ويتضمن الدخل الأرباح الرأسمالية .

٢ - فرض ضريبة على المصروفات تتراوح بين ٢٥ ٪ ، ٢٠٠ ٪ تبعا لإجمالي مصروفات العائلة بعد استبعاد بعض عناصر المصروفات .

٣ - فرض ضريبة على الهدايا تتراوح بين ١٥ ٪ و ٨٠ ٪ تبعا لقيمة الهدايا التى تمنح خلال فترة معينة .

٤ - اتباع نظام اجبارى لمراجعة الحسابات العائلية يعاون فى تقدير الضرائب المستحقة .

٥ - لتيسير مراجعة المبالغ النفقة يرمز إلى دافعى الضرائب كل على برقم معين يذكر على جميع المستندات الخاصة بعمليات الرأسمالية

واضح أن هذا النظام لا يمنع التهرب من الضرائب ، وإن كان كالدور يعتمد فى تطبيقه على الرجعة الاجبارية للحسابات وصعوبة اخفاء الأصول المختلفة التى يمتلكها دافعو الضرائب .

نظام الضرائب الآلى :

واقترح فرض الضرائب الآلية :

١ - ضريبة قدرها ٢٠ ٪ مثلا على الدخل الخاص الذى يجاوز قدرها مئتا (١٠٠) دولار سنويا مثلا) .

- ٢ - ضريبة موحدة بمعدل ٢٠٪ على دخول المؤسسات .
- ٣ - ضريبة على المبيعات بنحو ٢٪ .
- ٤ - ضريبة على الأصول الآتية بالمعدلات المبينة قرينها :
- أ - النقدية بمعدل يتراوح مثلا بين ٤٪ ، ٨٪ طبقا للمبلغ
- ب - السندات بمعدل يتراوح مثلا بين ٣٪ ، ٥٪ طبقا للمبلغ .
- ج - الاسهم بمعدل يتراوح مثلا بين ٢٪ ، ٣٪ طبقا للمبلغ
- د - الأصول الانتاجية (العدد والآلات والأراضي) بمعدل يتراوح بين ١٪ ، ٢٪ .
- هـ - المخزون السلمي العادي بمعدل ٢٪ .
- و - المخزون السلمي غير العادي بمعدل ٤٪ مثلا .
- ز - المصروفات بمعدل يتراوح بين ٦٪ ، ٢٠٪ بحسب المبلغ ودافع الضرائب .
- ويتضمن الدخل الأرباح العادية والأرباح الرأسمالية ، والأجور والمهايا . وهذا النظام ييسر التهرب من الضرائب بالطرق الآتية :
- ١ - شراء سلع أو أصول دون الإبلاغ عنها ، ثم بيعها بعد ذلك .
- ٢ - القيام بمبيعات صورية لتفادي دفع الضرائب على المخزون السلمي ، ثم بيع المخزون بعد ذلك .
- وهذه الطرق ليست من السهولة يمكن ، نظرا لأن المؤسسات الصناعية ومؤسسات تجارة الجملة تمسك بحسابات منتظمة .
- ويشجع النظام المقترح الاستثمار وذلك لتفادي دفع ضرائب كبيرة ويمكن التغلب على الثغرات والصعوبات التطبيقية بالتدرج ، فالهدف من النظام المقترح هو تشجيع بحث الموضوع وتحديد الأهداف التي يجب أن يتوخاها النظام الضرائبي في الدول المتخلفة نظرا لما تلاقى هذه البلاد من صعوبات جمة في تمويل مشروعات الانتاجية .

الفصل الرابع والعشرين

سياسات الاستقرار

لعل أهم فروع علم الاقتصاد التي تنطبق على الدول المتخلفة هي السياسات الخاصة بالائتمان والمالية العامة والصرف الأجنبي والتي تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي . وتختلف اسباب التقلبات الاقتصادية في الدول المتخلفة عنها في الدول النامية مما يقتضى الحذر عند تطبيق هذه السياسات .

ويعمل الاقتصاد المعاصر التقلبات الاقتصادية الكبيرة في الاستثمار الخاص ، الذى يعتمد على معدل الزيادة في الدخل القومى والإنفاق المطلق . وهذه العلاقة تسمى بالمجل Accelerator . وتعتمد المبالغ التى تنفق على الاستهلاك على مستوى الاستثمار وحجم مكرر الاستثمار Multiplier الذى يتحدد بالميل الحدى للاستهلاك . فزيادة الإنفاق على الاستهلاك تزيد من الاستثمار وبالتالي من الإنفاق . ويلاحظ ان الزيادة في الدخل القومى الناتجة عن الزيادة الأولى في الاستثمار تؤدي الى زيادة المبالغ المنفقة على الاستهلاك بمعدل أقل . وبمعنى آخر هناك حدود لزيادة المبالغ التى تنفق على الاستهلاك ، وهو ما يؤدي الى خفض الاستثمار وبالتالي المنفق على الاستهلاك . وهذا هو سبب الاتجاه النزولى . ويؤدي تفاعل معدل التعجيل مع مكرر الاستثمار الى تقلبات في الدخل والعمالة .

وليست التقلبات في الاستثمار الخاص هي السبب الرئيسى في التقلبات الاقتصادية في معظم الدول المتخلفة . ونشأ الاحتلال عائق هذه الدول من عاملين رئيسيين ، أولا التقلبات في الإنتاج بسبب الأحوال الجوية والأمطار ، وثانيا تقلب الطلب الخارجى على الصادرات .

ويتطلب علاج هذه التقلبات اتباع سياسة تفاير تلك التى تستهدف الحد من التقلبات في الاستثمار الخاص . لهذا يقترح إنشاء مؤسسات في الدول المتخلفة تستهدف تثبيت حصيلة بيع محصولات الزراعة الهامة وذلك بشرائها بسعر موحد خلال عدة سنوات وتكوين مخزون معلن لمواجهة السنوات المجاف . وتقوم هذه المؤسسات بإقتطاع

جزء من الأرباح والانتاج في السنوات الطيبة لمقابلة السنوات التي ينخفض فيها السعر أو الانتاج . كذا تعمل على اقتطاع جزء من حصة البيع لتوجيهه نحو المشروعات الانمائية .

تقلب الصادرات :

تعتمد صادرات الدول المتخلفة على عدد محدود من المحصولات الزراعية والمواد الأولية . وقد تعرضت أسعار هذه المنتجات الى تقلبات كثيرة في السنوات الأخيرة مما عرض الدول المتخلفة الى هزات عنيفة . وقد ورد بالتقرير الذي أعدته هيئة آسيا والشرق الأقصى التابعة للأمم المتحدة أن تغييرا بنحو ٥ ٪ فقط في أسعار الصادرات يساوي تقريبا مجموع البلع التي تقدمها الدول النامية الى الدول المتخلفة . وخلال الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٥٦ بلغت نسبة التقلبات في متوسط أسعار الصادرات ما بين ١٠ ٪ ، ١٥ ٪ للأرز في تايواند ، والشاي في سيلان والصفيح في اندونيسيا والملايو ، ونحو ١٥ ٪ الى ٢٠ ٪ في أسعار الجوت في الباكستان والأرز في بورما والليرة في الفلبين ، ونحو ٣٠ ٪ لأسعار المطاط . وبالإضافة الى ذلك تقلب حجم صادرات الدول المتخلفة في نفس الاتجاه وهو مائلا في المزيد من التقلبات الى حصة الصادرات .

ويختلف اثر التقلبات في حصة الصادرات في الدول المتخلفة عنه في الدول النامية ، ففي الدول المتخلفة تزيد البطالة المقنعة في حالة نقص الصادرات ولا يسهل خفض الواردات بقدر كبير لتفادي عجز ميزان المدفوعات . كذلك يلاحظ أن مكرر الاستثمار الناتج من خفض التجارة الخارجية أقل في الدول المتخلفة عنه في الدول النامية ، لهذا لا يمتد اثر نقص دخل أحد القطاعات الى القطاعات الأخرى بنفس القدر الملاحظ في الدول النامية . ويميش الجزء الغالب من السكان عند حد الكفاف كما تتخذ تجارهم صورة القايضة ، لهذا فإن معدل التعجيل قليل الاثر في الدول المتخلفة وذلك بعكس الحال في الدول النامية .

وتقترح ان تستهدف ميزانية الدولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي فتقوم الحكومة بزيادة مصروفاتها وخفض الضرائب عند نقص أسعار الصادرات ورفع الضرائب وخفض المصروفات عند ارتفاع أسعار الصادرات كما نوصي بأن تكون الحكومة احتياطيا من العملات الأجنبية لمقابلة التطورات في حصة الصادرات .

الحاجة الى هيئة دولية لتثبيت أسعار المنتجات الأولية :

إذا تمكنت الدول المتخلفة من الحصول على أسعار عادلة لمنتجاتها فإن حاجتها الى اللون الأجنبي تقل كثيرا . ولزم إنشاء هيئة دولية

تستهدف تثبيت أسعار المنتجات الأولية وهو ما يملكون الدول المتخلفة .
على السير قلما في مشروعات التنمية .

الاستقرار وتنوع الصادرات :

ليعاون تنوع الصادرات على تحقيق الاستقرار فحسب بل على تحقيق النمو الاقتصادي . والنمو المتوازن ليس أفضل من النمو المختل فحسب بل هو السبيل الوحيد للتنمية . ويتمين على الدول المتخلفة ان تقوم بثورة صناعية وزراعية ، نظرا لأن التنمية الصناعية دون الزراعة لا ترفع مستوى غالبية السكان . ولا يمكن محاربة الفقر الا برفع الانتاجية في محيط الزراعة والصناعة على حد سواء . فتحسن الانتاج الزراعي هو الذي يمهّد للتصنيع .

الاستقرار والسياسة التجارية :

تحتاج الدول المتخلفة الى سياسة تجارية تناسبها ، فعربية التجارة لاتلائمها نظرا لأن الموارد المتاحة في الدول المتخلفة لاستغلال على وجه الامر الذي يتطلب تدخل الحكومة لتوجيه الموارد بما يكفل النمو الاقتصادي

ويعتمدين على الدول المتخلفة ان تزيد من صادراتها وتحد من وارداتها وذلك بتشجيع الانتاج المحلي ، ولن تؤدي هذه السياسة في نهاية المطاف الى نقص نصيب الدول المتخلفة من التجارة الخارجية ، نكل ما يحدث هو تغيير هيكل التجارة بما يدفع التنمية .

السياسة النقدية :

يعاون تناسق السياسة النقدية مع سياسة الميزانية على تحقيق الاهداف المطلوبة . وتحتاج الدول المتخلفة الى سياسة ائتمانية للاثم ظروفها وتستهدف تحقيق التنمية في ظل الاستقرار الاقتصادي .

توليت المشروعات الحكومية :

كان القيام بمشروعات التنمية في الماضي يؤدي الى بعض الاختلال الاقتصادي . ويمكن بالتخطيط السليم توجيه الاستثمارات الحكومية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي ، فيمكن الحد من البطالة في الدول المتخلفة بالتوسع المستمر في الاستثمار العام والخاص . وعند تعزيز الاقتصاد القومي الى دورات في العمالة ناتجة من قطب الصادرات او الاستثمارات الخاصة يجدر بالحكومة أن تعيد النظر في توقيت مشروعاتها بما يحد من هذه الدورات . ولن يؤدي هذا الى التضخم لأن القصد منه

تحتفيد المشروعات الداخلة ضمن نطاق الخطة العامة للتنمية في أوقات مناسبة . فإذا كان هناك نقص في إجمالي الإنفاق القومي خلال سنة ما يمكن تعويضه بالقيام ببعض المشروعات الاستثمارية الداخلة في نطاق السنة القادمة ، كما يمكن تأجيل بعض المشروعات إلى الفترة التالية إن كان الاقتصاد القومي يعاني من عوامل توسعية تؤدي إلى التضخم . ويتطلب تنفيذ هذه السياسة تحويل المصالح الحكومية والحكومات المحلية ، بعض المرونة في فرض الضرائب وتحديد الإنفاق .

وإذا تعارضت المرونة في تنفيذ المشروعات وتحصيل الضرائب اللازمة لتحقيق الاستقرار المالي مع أهداف الخطة وتوقيت مشروعاتها ، خصوصا وأن مشروعات الخطة ترتبط مع بعضها البعض فعلى الحكومة أن تختار بين الاستقرار المالي بين تنفيذ الخطة في ميعادها .

الفصل الخامس والعشرين

الاستثمارات الأجنبية

لا ينتظر أن تتمكن الدول المتخلفة من رفع معدلات تكوين رأس المال. العيني دون مزيد من المساعدات والاستثمارات الأجنبية . فإذا نجحت الحكومة في الحصول على المبالغ اللازمة لتمويل استثماراتها فإنها تواجه مشكلة تدبير العملات الأجنبية بالقدر الكافي لاستيراد المدد والآلات من الخارج .

وتستطيع الحكومة سد نفرة هذه العملات الأجنبية بالطرق الآتية :

أولاً - تقييد الواردات من السلع والخدمات الأخرى .

ثانياً - زيادة الصادرات .

ثالثاً - الحصول على تسهيلات ائتمانية وإعانات من الخارج

رابعاً - الامتناع عن دفع القروض المستحقة للخارج ومصادرة المؤسسات الأجنبية .

ولايسهل اتباع السبيل الأول بالقدر الذي يسد الفجوة ، اذ ان ذلك يتطلب الى جانب الحد من الواردات الكمالية تقييد استيراد الكثير من السلع الأساسية الهامة . فمهما تقشفت الدول فان هناك حداً أدنى للواردات لا يمكن منعه .

ولا شك أن تنمية الصادرات أمر هام الا أنه يلاحظ ما يلي :

١ - لا تستطيع الحكومة التحكم في حجم الصادرات اذ ان ذلك يعتمد على الاسواق العالمية . كما أنه يصعب زيادة صادرات المواد الأولية بقدر كبير في وقت تتجه فيها أسعارها نحو الانخفاض .

٢ - تستغرق سياسة تشجيع الصادرات وقتاً طويلاً في تنفيذها فهي تتطلب تحسين وسائل الانتاج ، وتوسيع الرقعة الزراعية ، وزيادة غلة الأرض ، وخفض مصاريف الانتاج . ولن تيسر زيادة الصادرات بقدر كبير قبل السير قدماً في مشروعات التنمية . لهذا لا يمكن الاعتماد على هذه السياسة في تمويل مشروعات الفترة الأولى .

٣ - يؤدي تخصيص فائض أكبر للتصدير أو خفض الواردات :

الى خفض الاستهلاك المحلي وهو امر لا يسهل تحقيقه بالقدر الذي يساهم مساهمة فعالة في سد فجوة العملات الأجنبية اللازمة للاستثمار .

٤ - كما يؤدي تخصيص فائض أكبر للتصدير الى التضخم اذا انه يؤدي الى نقص السلع المعروضة في السوق المحلية ويزيد في نفس الوقت من وسائل الدفع . وبمعنى آخر لن تحل هذه السياسة محل زيادة الادخار او فرض الضرائب .

العون الأجنبي أو رأس المال الخاص الأجنبي

ايضا احسن تدبير العملات الأجنبية اللازمة من طريق تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص او بالحصول على تسهيلات ائتمانية من الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية ؟ .

لا يوجد ما يمنع الدول المتخلفة من محاولة الحصول على العملات الأجنبية من أي السبلين ، فبعض المشروعات يمكن انشاؤها وادارتها بواسطة رأس المال الخاص ، أما البعض الآخر ، كمشروعات تكوين رأس المال العام الاجتماعي ، فلا يتيسر القيام بها الا بواسطة الحكومة . ويتميز بحث طرق تمويل كل مشروع على حدة واتباع الوسيلة التي تلائم .

وهناك حقيقة واضحة وهي أن رأس المال الأجنبي الخاص لن يوفر للدول المتخلفة بقدر يعاون في سد الثغرة مهما كانت السياسات التي تنتهجها الحكومات في الدول المتخلفة والدول النامية .

وقد لخصت لجنة أسيا والشرق الأوسط التابعة للأمم المتحدة العوامل التي تشجع الاستثمار الأجنبي في الدول المتخلفة فيما يلي :-

١ - الاستقرار السياسي والبعد عن مخاطر الاعتماد الخارجي .

٢ - ضمان الملكية وأرواح الاجانب .

٣ - توافر فرص الربح .

٤ - دفع التعويضات العادلة فوراً وتحريكها للخارج في حالة التأميم أو الشراء .

٥ - سهولة تحويل الأرباح والفوائد .. الخ .

٦ - سهولة هجرة الخبراء والاداريين الأجانب .

٧ - عدم فرض ضرائب مرتفعة .

- ٨ - عدم ازدواج الضرائب بين الدول المتخلفة والدول النامية .
 - ٩ - عدم وجود رقابات متعددة .
 - ١٠ - عدم التمييز ضد الاجانب في تنفيذ الرقابة الادارية .
 - ١١ - عدم منافسة المؤسسات الحكومية .
 - ١٢ - انشمار روح الصداقة للاجانب .
- وتحدد هذه الشروط من استقلال البلاد وحريتها في اتخاذ السياسات المناسبة ، لهذا فنرى أن تضمن الحكومات رأس المال المستثمر وفوائده وتكفل حرية تحويله عند الاقتضاء .

الفصل السادس والعشرين

المعونة الأجنبية

لا ينتظر ، مهما كانت السياسة التي تنتهجها الدول المتخلفة
لتشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص ، أن تزيد مثل هذه الاستثمارات
بالتدريج الذي يسد احتياجات الدول المتخلفة للعمليات الأجنبية لتمويل
مشروعاتها الإنتاجية . أما المعون الأجنبية فله دور أكثر فعالية .

المؤسسات الدولية :

وأهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .
وتوزيع القروض المستحقة للبنك الدولي في نهاية يونيو سنة ١٩٥٤
يظهر أن نحو ١٢.٥٪ من الأرصدة ذهبت لآسيا والشرق الأوسط ، ونحو
١٠٪ لأفريقيا . حقيقة أن هاتين المؤسستين لم تخلقا لمعاونة الدول
المتخلفة وحدها ، فمن أغراض صندوق النقد الدولي تحقيق استقرار
أسعار الصرف بين الدول كما أن من أغراض البنك الدولي مساندة
الدول التي عانت الحرب العالمية الأخيرة . والحق أن العمل لا يقتضي
نقد البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي على أساس أنهما فشلوا في
حل المشكلات المالية للدول المتخلفة ، فجميع الدول لها حق في طلب
المعون منها ، وإن كان للدول المتخلفة حق في معاملة خاصة نظرا لأن
هذه الدول تعتمد بقدر أكبر من الدول النامية على التجارة الخارجية ،
كما أن صادراتها عرضة للتقلبات الحادة ، هذا بالإضافة إلى أن أسعار
التبادل تتجه في غير صالحها . وقد عمل البنك منذ سنة ١٩٥٤
سياسته فأخذ في تقديم مزيد من المعون إلى الدول المتخلفة ففي سنة
١٩٥٦ ذهب نحو ٤.٥٪ من القروض الجديدة إلى آسيا ، بما فيها الشرق
الأوسط ، ونحو ٣.٠٪ إلى أفريقيا و ٢.٠٪ إلى أمريكا اللاتينية .

وفي سنة ١٩٥٦ أنشئت الهيئة الدولية للتمويل بقصد تقديم المعون
للمؤسسات الإنتاجية الخاصة وعلى الأخص في الدول المتخلفة . وواضح
أن هذه المؤسسات لا تكفي لملاء الفجوة ولا مناس من وجود هيئة دولية
ذات موارد مالية ضخمة لتقديم الهبات والمساعدات إلى الدول المتخلفة .

مساعداً الدول الكبيرة :

بالإضافة الى المؤسسات الدولية السابق شرحها قامت الدول الكبرى بتقديم العون للدول المتخلفة وفقاً لبرامج خاصة . وكان للولايات المتحدة الأمريكية الدور الأول في هذا السبيل . فانشأت مؤسسات حكومية لهذا الغرض . كما مدت انجلترا بعض العون عن طريق مشروع كولومبو .

ويعطى الجدول التالي فكرة عن توزيع المساعدات التي قدمتها الدول الكبرى خلال السنوات ١٩٥٤ - ١٩٥٦ . ويلاحظ أن المساعدات السوفيتية كانت حتى ذلك الوقت ضئيلة .

الدول الأجنبية للدول المتخلفة مقارنة بعدد السكان

ودخل الفرد في سنة ١٩٥٦/١٩٥٤

البلد ونصيب الفرد من الدخل القومي

نصيب الفرد من العون
(بالدولار)

الجموعة الأولى - (دخل الفرد أقل من ١٠٠ دولار سنوياً)

٠.٦	برما
٠.٦	الهند
٠.٥	اندونيسيا
٢.٨	الباكستان
٢.٠	تايلاند
٢١.٤	كوريا

الجموعة الثانية - (دخل الفرد يتراوح بين ١٠٠ ، ٢٠٠ دولار سنوياً)

٢.١	سيلان
٢.١	مصر (الجمهورية العربية المتحدة)
٥.٨	ليبيا
٢.٦	أرجواي

الجموعة الثالثة (دخل الفرد يتراوح بين ٢٠٠ ، ٣٠٠ دولار سنوياً)

٢.٠	السلفادور
٢.٧	المكسيك
٢.٠	الفلبين

الجموعة الرابعة (دخل الفرد فوق ٣٠٠ دولار سنوياً)

٨٣.٠	إسرائيل (فلسطين المحتلة)
------	----------------------------

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية الفالية العظمى من هذه المساعدات فيما عدا ليبيا التي حصلت على أغلب مساعداتها من المملكة المتحدة ، فان الجزء الأكبر من المساعدات لكل دولة على حدة قدمته الولايات المتحدة الأمريكية .

وكما يظهر من الجدول السابق لم تتوزع المساعدات توزيعاً عادلاً بين الدول المتخلفة وحتى مبدأ إمكان الاستثمار بنجاح لم يراع في توزيع في توزيع العون الأجنبي ، ففي حين تآنى إسرائيل في المقدمة نظراً لأن الكثير من الأمريكيين يهتمون بنموها الاقتصادي ، نجد أن الهند واندونيسيا لم تنسلاً قدراً يذكر وذلك بالرغم من المشروعات التي تقوم كل منهما بتنفيذها ، ورغم حاجتهما الملحة إلى العون الأجنبي ، بل وبالرغم من أن الهند بالدات تحاول جاهدة تنمية اقتصادها في ظل النظم الشموبيتري وحصلت ليبيا على مساعدات كبيرة بسبب مساندة هيئة الأمم المتحدة فضلاً عن الاعتبارات العسكرية التي تتعلق بساحلها الذي يمتد نحو ١٢٠٠ ميل في مواجهة أوروبا . وحصلت كوريا على مبالغ كبيرة نظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بها عسكرياً .

والحق أنه يصعب وجود دولة واحدة حصلت على عون أجنبي بقدر كبير ، لأنها تحتاج إليه ، ولأنها تستطيع استغلاله بنجاح في تنفيذ مشروعات التنمية التي أحسنت تخطيطها واعدادها وتنفيذها وذلك فيما عدا القروض التي منحها البنك الدولي لإيطاليا وفيما عدا المساعدات الأخيرة التي منحت للهند .

حدود العون الأجنبي

وهناك حدان للعون الأجنبي ، الأول قدرة الدولة المتخلفة على الاستفادة من العون في تنفيذ مشروعات التنمية ، وبالتالي ألا يريد العون الأجنبي على العملات الأجنبية اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية .

والسبيل لتبيان القدرة على الاستفادة من العون الأجنبي يتطلب توافر الشروط الآتية :

- ١ - وجود طاقات غير مستغلة من نوع أو آخر تحتاج إلى تكوين رأس مال هينئ لاستغلالها .
- ٢ - توافر الفرص لتحسين وسائل الإنتاج .
- ٣ - وجود خطة سليمة للتنمية الاقتصادية ، وتوفر المواليد المحلية لتمويل الجزء الغالب منها .

٤ - توفر الإداريين في القطاعين العام والخاص بالقدر الكافي لتنفيذ الخطة في ميعادها .

٥ - وجود قيادة موحدة تحظى بتأييد الشعب .

٦ - أن يكون للمجتمع ثقافة ومرونة تمكنه من استيعاب الزيد من التكنولوجيا .

٧ - وجود عدد كبير من أفراد المجتمع راغبين في الانتقال من العمل الزراعى الى النشاط الصناعى .

٨ - وجود اتجاه نحو استعمال المدد والآلات في الزراعة . .

٩ - انتشار التعليم ، ووجود نظام فعال للتعليم العام .

١٠ - استعداد الشعب لتقبل التكنولوجيا الحديثة ونوعية مداوله العلمية .

ويلاحظ أن أغلب هذه الشروط لا يمكن قياسها عمليا ، ولكن فدفق في تحديد الأولويات بين الدول التى تطلب العون الأجنبى .
وتعرض الآن الى الشروط التى افترضها ميلكيان ورستو والتى تلخص فيما يأتى :

١ - يجب أن يكون برنامج العون الأجنبى كبيرا جدا بالقياس بالماضى ، ويجب أن تتوزع المعونة الأجنبية على أساس القدرة على الاستفادة منها دون غيرها من العوامل .

٢ - يجب أن تقدم المساعدات بدون إبه قيود عسكرية أو سياسية .

٣ - لا تمنح المساعدات الا على اساس خطة سليمة للتنمية الاقتصادية .

٤ - يجب أن يكفل برنامج المساعدات ضمان استمرارها لعدة سنوات .

٥ - يتقدم العون الأجنبى عن طريق هيئة دولية تتعاون مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير . ويكون من اختصاص هذه الهيئة بحث مشروعات التنمية والتأكد من سلامتها وبالتالي تحديد احتياجها فى العون الأجنبى .

وستتناول الآن الإجابة على السؤال الخاص بقصر العون الأجنبى على القدر اللازم لاستيراد المدد والآلات من الخارج .

كان الاتجاه فى الماضى يميل الى تحديد العون الأجنبى بمقدار العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الخطة . وهذا الاتجاه غير حكيم لأن

الدول المتخلفة لا تحتاج فقط الى العملات الأجنبية لاستيراد العدد والآلات اللازمة لتنفيذ مشروعاتها فحسب ، وبإلى استيراد المواد الأولية اللازمة لتشغيل مشروعاتها القائمة .

ويؤدي تنفيذ مشروعات التنمية الى زيادة الدخل ، وبالتالي زيادة الطلب على سلع الاستهلاك ، لهذا تحتاج الدولة الى مزيد من الواردات لتفادى التضخم .

بومعنى آخر تواجه الدول المتخلفة فجوة في العملات الأجنبية ليس بالقدر اللازم لا استيراد العدد والآلات اللازمة لتنفيذ مشروعاتها بل ولاستيراد المزيد من سلع الاستهلاك لمقابلة الزيادة في الدخل . وهذه هي الفجوة التي يجب البحث في سدها بالعون الأجنبي وهي بلا شك أكبر من القدر اللازم للتمويل المباشر للخطة .

كما ان تجميد مقابل المعونة الأجنبية في ودائع بالعملة المحلية له ما يبرره في الحد من التضخم ، الا انه لا يجب المغالاة في تطبيقه فيتمين بحث حالة كل دولة على حدة . فبعض الحكومات تعاني من عجز كبير في ميزانيتها ، مما يجعل قيامها بتجميد مقابل المعونة الأجنبية من الصعوبة بمكان . ولا محل لتجميد مقابل المعونة اذا ما كان للدولة برنامج سليم للتنمية الاقتصادية .

والمخلاصة انه يجب على الدول المتخلفة ان تشجع الاستثمارات الأجنبية الخاصة . وقد يفيد في هذا السبيل بحث تنظيم سوق دولية تعاون في تمويل الدول المتخلفة . كما يلزم أيضا زيادة العون الأجنبي سواء كان في صورة هبات او قروض بشروط يسرة أو شروط تجارية أو مساعدات فنية أو تقديم المنتجات الزراعية الفائضة ، فكل هذه المساعدات مفيدة للغاية . ولا ينتظر أن يجاوز العون الأجنبي القدر الذي تستطيع الدول المتخلفة استثماره بكفاية ونجاح في نطاق مشروعات سليمة للتنمية الاقتصادية .

الفصل السابع والعشرين

تخطيط التنمية الاقتصادية

يواجه تمويل مشروعات التنمية مشاكل جمة تساعد في حلها الوسائل التقليدية ، ومنها السياسات النقدية ، والضريبية ، وسياسة الصرف الأجنبي وذلك بشرط مراعاة ظروف الدولة المتخلفة .

ولا زال الاقتصاد عاجزا عن شرح الطريق الى التنمية . فكل ما يتوفر هو مجموعة من النصائح العامة لتفادي بعض الأخطاء التي تدعو التنمية . فيجب ان تناسب الخطة ظروف البلد ، كما يجب ان تتضمن الخطة الاقسام الثلاثة الآتية :

- ١ - ميزانية راسمالية للاستثمارات الانتاجية العامة .
- ٢ - ميزانية للمصروفات الحكومية الجارية تتضمن العلم والتدريب المهني والخدمات الصحية .

٣ - برنامج للقوانين واللوائح اللازمة لتنظيم النشاط الاقتصادي يستهدف تشجيع الانتاج والاستثمار في نطاق يتضمن القرارات الخاصة بإنشاء المؤسسات اللازمة في مختلف أوجه النشاط .

وغنى عن البيان أن هذه الاقسام الثلاثة تقتضى اتخاذ قرارات في توزيع الموارد البشرية والمادية المتاحة . وحتى تكون هذه القرارات سليمة يتعين ان يسبقها تحديد الاهداف بصورة واضحة يسهل قياسها . كما يجب أن تكون الخطة مرنة بحيث يمكن إعادة النظر فيها اذا دعت الظروف الى ذلك .

مقاييس التنمية :

ان الهدف العام لخطة التنمية هو تحقيق أكبر معدل لنمو الانتاج يتفق ورغبات الشعب في اختيار السلع والخدمات ونحديد مقدار الاستثمار وما يتطلبه من تضحية .

والسبيل العملي لقياس التنمية هو تقدير الزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي وذلك بعد استبعاد أثر التغيرات في الاسعار . ويكتفى تقدير الدخل القومي في الدول المتخلفة بأعداد رقم قياسي للاسعار

ويكتنف تقدير الدخل القومي متاعب احصائية جمة . هذا فضلا عن ان احصائيات الدخل القومي قد تعكس الزيادة في السكان وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة . لهذا يتعين تقدير الزيادة في نصيب الفرد من الدخل مقومة بأسعار الأساس .

وقد تعكس التغيرات في دخل الفرد زيادة في ساعات العمل أو نفرا في نسبة القوى العاملة الى مجموع السكان الأمر الذي يقتضى اعداد ارقام قياسية لتطورات في انتاجية العامل في الساعة الواحدة .

مظاهر التخطيط

يقتضى التخطيط سلسلة من القرارات التي تحدد الأولويات في توزيع الموارد المتاحة . ولا يراعى في تحديد الأولويات العوامل الاقتصادية البحتة اذ انه يتعين ايضا مراعاة العوامل الاجتماعية .

وتعوق التنمية في عدد من البلاد المتخلفة بعض السياسات النقدية والضريبية غير السليمة ، كما قد يعوقها انخفاض الانتاجية ، وسوء وسائل التسويق والنقل ، وعدم تناسق معدلات النمو في القطاعات المختلفة . لهذا فان تعديل هذه السياسات يعتبر جزءا هاما من خطة التنمية . وهذا يتطلب مجهودات ضخمة من الخبراء في شتى النواحي ولن يقتصر الأمر على الاقتصاديين وحدهم .

وقد يوجد في بعض الدول المتخلفة عدد من المشروعات الهامة التي لها افضلية على غيرها من المشروعات وهو ما يسهل عملية التفاضل بين المشروعات . وبالرغم من هذا يواجه الاقتصاديون مشكلة تقدير نتائج هذه المشروعات على المجتمع نظرا لما تنتظر من تطورات هيكلية يصعب قياسها .

وبالإضافة الى هذا يصعب توجيه الاستثمارات بين القطاعات المختلفة بسبب صعوبة المقابلة بين النتائج التي لا يمكن قياسها .

اهداف الخطة

تحدد الخطة في العادة اهدافا للاستثمار العام والخاص ، والمساعدات الأجنبية وتدريب العمال ، وكمية ونسبة الزيادة في السلع والخدمات ، والميزان التجاري والحسابي ، وغيرها من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية . وهذه الاهداف المتعددة لا بد وأن يصاحبها تحديد لاهداف واضحة لرفع الانتاجية . كما يتعين تحديد الاهداف التالية :

١ - هدف التوازن القومي يستهدف توازن الموارد المتاحة من الناتج

المطى والواردات مع الاستهلاك والاستثمار والصادرات ، وكذلك هدف لتوازن ميزان المدفوعات .

٢ - هدف لانتاج السلع الضلالية او لاستيرادها باقدر الالزم لمقابلة الزيادة فى الدخول .

٣ - هدف للانتاج الصناعى يحدد كمية المنتج من السلع الهامة .

٤ - هدف لتكوين رأس المال العينى يحدد بالنسبة الى الدخل القومى .

٥ - هدف لتحويل العمال من الزراعة الى الصناعة .

٦ - هدف لاعادة توطن السكان .

٧ - هدف لتدريب العمال .

ويمكن قياس هذه الاهداف بصورة كمية ، بالاضافة الى تقدير الزيادة فى نصيب الفرد من الدخل القومى وقياس التطورات فى انتاجية العامل من القاد ضوء على تقدم الخطة .

مراحل الخطة

ليست الاهداف السابق يياتها قواعد محدودة ينمى على المخططين اتباعها وانما تمثل مراحل لعملية موحدة ، وتختلف الاهداف فى اهميتها بحسب مرحلة الخطة .

فالخطيط فى الدول النامية هو عملية رسم السياسات التى تستهدف تفادى اى اختلال عند حدوثه . اما فى الدول المتخلفة الاخلة فى النمو فيتطلب التخطيط تحديد السياسات لتفادى الاختلال عند حدوثه وتخطيط المشروعات ذاتها ، والعلاقة بين القطاعات ، وتحديد الاهداف . ويلزم الدول المتخلفة الركادة تحقيق تعديلات هيكلية فى الاقتصاد القومى ، تعتبر المظهر العام لخطة التنمية . لهذا يواجه المخططون مصاعب جمه اذ لا يقتصر دورهم فى هذه الحالة على تحديد السياسات اللازمة وتخطيط المشروعات ذاتها والعلاقة بين القطاعين وتحديد الاهداف بل يمتد الى تقدير نتائج يصعب التكهون بها .

تقدير تكوين رأس المال العينى

يتطلب تحديد القدر الالزم من الاستثمارات تقدير معدل الزيادة الحدية فى رأس المال العينى الى الزيادة الحدية فى القيمة المضافة ويتطلب تقدير هذا المعدل توافر بيانات من الدخل القومى والثروة

الأهلية لفترة طويلة من الزمن تمكن تحديد العلاقة بين الزيادة في الثروة الأهلية والزيادة في الدخل القومي . ويكتنف تقدير معدل رأس المال العيني الى القيمة المضافة صعوبات احصائية جمة . كما ان البيانات الخاصة بالاستثمارات الصافية قاصرة عن تحقيق الغرض وذلك لأنها تحسب على اساس اجمالي الاستثمارات بعد استبعاد الاستهلاكات التي تقدر جزافا بنسبة معينة من الأصول قد لا تمثل في اغلب الأحيان الاستهلاك الفعلي .

ولا تنحصر خطورة الخطأ في تقدير معدل تكوين رأس المال العيني الى القيمة المضافة على تحديد مقدار رأس المال العيني اللازم لتحقيق زيادة معينة في القيمة المضافة (او الدخل القومي) ، وإنما يمتد الخطأ الى توزيع الاستثمارات بين الأهداف المينة .

ويوضح العرض التالي أهمية معدل رأس المال العيني الى القيمة المضافة .

الاستثمار ١ الاستثمار ب

١٠٠	١٠٠	التكلفة الاولى للاصل (بالجنيه)
٢٠	٤٠	الانتاج السنوى (بالجنيه)
٢٠	٤	مدة حياة الاصل (بالسنوات)
٥	٢٥	الاستهلاك السنوى (%)
٤٠٠	١٦٠	قيمة اجمالي الانتاج خلال فترة حياة الاصل
٥٥	٢٥	معدل رأس المال الى القيمة المضافة

تبين قيمة اجمالي الانتاج خلال فترة حياة الاصل (ب) ٤٠٠ جنيها مقابل ١٦٠ للاستثمار (ا) . ومع هذا فان معدل تكوين رأس المال العيني الى القيمة المضافة اقل في المشروع (ا) عنه في المشروع (ب) . وبلا حظ في كلا المشروع ان صافي الانتاج السنوى ، بعد استبعاد الاستهلاك يبلغ ١٥ جنيها . فأي المشروعين اذن يؤدي الى زيادة اكبر في القيمة المضافة (الدخل القومي) ؟

بافتراضنا سعر فائدة قدره ٥٪ تقدر القيمة الحالية للاصل ١ ، على اساس ايراد سنوى قدره ٤٠ جنيها لمدة أربعة سنوات بمبلغ ١٤٢ جنيها ، وللأصل (ب) على اساس ايراد سنوى قدره ٢٠ جنيها لمدة ٢٠ سنة ، بمبلغ ٢٤٩ جنيها . وهكذا تظهر افضلية الاستثمار (ب) بالرغم من ان معدل رأس المال الى القيمة المضافة أعلى يتحرر الضعف من الاستثمارات (١) .

وهكذا تظهر خطورة الاعتماد على معدل تكوين رأس المال الى القيمة المضافة حتى بافتراض دقته وتمثيله للحقيقة . لهذا يتعين مراعاة حالي عند استعمال هذا المعدل :

١ - عدم محاولة تقدير هذا المعدل قبل ان تتوافر البيانات لفترة طويلة من الزمن تمتد الى ثلاثين أو أربعين عاما .

٢ - اذا كانت البيانات متوفرة عن فترة اقل يجب التأكد من ان هذه الفترة فترة طبيعية لا تتميز بأية ظروف خاصة تؤثر في المعدل مثل الفترات التي تعقب الحروب مباشرة .

٣ - يجب مراعاة ان القيام بمشروعات التنمية يؤدي في حد ذاته الى تضاريف في معدل رأس المال الى القيمة المضافة . لهذا فان التنبؤ باتجاهه في المستقبل استنادا على التطورات في الماض غير سليم . ويستحسن في هذه الحالة استقصاء الأرقام من الدول المشابهة في الظروف . ويلاحظ أن المعدل يتراوح عادة بين ٢ ، ٤ في عدد كبير من الدول .

٤ - لا يجب الاعتماد كثيرا على الحسابات القومية في تقدير صافي الاستثمارات نظرا لصعوبة تقدير الاستهلاكات الفعلية .

٥ - يمكن الاعتماد على معدل رأس المال الى القيمة المضافة في تقدير إجمالي الاستثمارات المطلوبة ، ولا يجب الاعتماد عليه في تحديد الأولويات والأفضليات بين المشروعات والقطاعات المختلفة .

تحديد الأولويات

لعل اصعب مهمة في التخطيط هي تحديد الأولويات لتوزيع الاستثمارات بين مختلف الأغراض والأهداف . فالخطورة في الاعتماد على معدل رأس المال العيني الى القيمة المضافة ترجع الى صعوبة التقدير احصائيا ، أما مشكلة تحديد الأولويات فمرجعها عدم توفر البيانات الواقعية عن طبيعة عملية التنمية أو بمعنى آخر عدم وجود نظرية عامة للتنمية .

وتراعى الحكومات عادة الأهداف الآتية عند تحديد الأولويات :

١ - توزيع الموارء المتاحة على أكثر المشروعات إنتاجية .

٢ - الاقتصاد في استعمال العملات الأجنبية .

٣ - زيادة العمالة وتخفيف حدة البطالة .

٤ - تحسين توزيع الدخل القومي

٥ - تشجيع النمو الاقتصادي

وتراعى المقيمين البادئين الآتية عندما تتسوى جميع الاعتبارات بين المشروعات المختلفة فتمنح الأفضلية للمشروعات التي تحقق الآتي :

- ١ - أكبر زيادة في الدخل القومي بالنسبة للوحدة الواحدة من رأس المال العيني .
 - ٢ - أكبر تحسين في ميزان المدفوعات بالنسبة للوحدة الواحدة من رأس المال العيني .
 - ٣ - أكبر استعمال للمواد الأولية المنتجة محليا .
 - ٤ - أكبر عمالة .
- - أكبر إنتاج للسلع الأساسية .

تحديد الأولويات ، والرفع ونتائج المشروعات

إن التنمية عملية تراكمية . وتواجهنا عدة أسئلة عند تحديد الأولويات هل يؤدي الاتفاق على التلميم أو وسائل النقل خلال الأعوام القليلة القادمة الى تشجيع أكبر قدر من الاستثمارات في الأغراض الأخرى خلال السنوات التي تليها ؟ .

يقول الأستاذ هيرشمان إن مشكلة تحديد الأولويات محل على أساس المفاضلة بين القوى الدافعة التي يسببها مشروع معين على المشروعات الأخرى . لهذا يصعب قياس المفاضلة بصورة دقيقة . وقد حاول عدد من الاقتصاديين تركيب معادلات لتحديد الأولويات كما حدث في الفيلين . وأهم مايسبب هذه المعادلات هو إهمالها للآثار الدافعة لشرع معين على المشروعات الأخرى الأمر الذي يجب أن يحظى بالاعتبار . والمشروعات التي تشجع نمو المشروعات الأخرى أهمية بالغة وعلى الأخص في البلاد التي يضطلع فيها القطاع الخاص بأغلب الاستثمارات .

اختيار التكنولوجيا

يومي بعض الاقتصاديين البلاد التي يتوفر فيها العمل ويندر رأس المال بتطبيق التكنولوجيا التي توفر رأس المال وتزيد من العمل ، وتطبق التكنولوجيا التي تركز على العمل مادة في القطاع الزراعي وهو ما يؤدي الى نقص انتاجية العامل بالمقارنة بالدول النامية . لهذا يلزم اختراع وسائل جديدة تعمل على زيادة انتاجية العمل دون أن تتطلب استثمارات كبيرة .

ويومي البعض الآخر من الاقتصاديين بأن تستعمل الدول المختلفة أحدث العدد والآلات .
وفي رأى أنه اذا امكن اختراع وسائل فنية تزيد من انتاجية العمل

دون أن تزيد من معدل رأس المال للعامل الواحد فإنه يتعين استعمال هذه الوسائل بالرغم من وجود بطالة مقنعة ونفد رأس المال . فمثل هذه الوسائل تشجع التصنيع ، ونمو سكان المدن ، وتساعد على تقص معدلات الخصوبة وتزيد من اكتساب الخبرة وتعاون في نهاية المطاف على ارتفاع معدل تكوين رأس المال العيني .

وينطبق هذا الرأي بالذات على القطاع الزراعي حيث تفتت الملكية وبصمت تطبيق المكننة الحديثة ، لهذا فإن التوسع في استعمال الآلات والمعدن دون الماكينات الحديثة هو السبيل العملي الوحيد . ويوضح الجدول التالي مقارنة لرأس المال اللازم لتشغيل العامل الواحد في بعض الصناعات .

رأس المال اللازم لتشغيل العامل الواحد بالآلاف الدولارات

نوع الصناعة	الولايات المتحدة	المكسيك	كولومبيا	الهند
طحين الحبوب	٣٩١	١٠٤	١٩٦	٢٦
الخيز	٥٠	١٧	١٢	٢٥
تنقية السكر	٢٦٨	٨٢	١٢٤	٢٦
النشا	-	٩٤	٢٨	٢٢
المشروبات الكحولية	١٦٠	٦٦	١٨٠	٦١
الدخان	١٢٤	٨٦	٢٠	٠٠
الحديد والصلب	٢٢١	١٠٨	٤٤	٦٦
الخشب والورق	١٠٢	٨٩	٤٨	٠٠
الصبغة والنشر	٥١	٢٥	٥١	٠٠
فزل ونسج القطن	٨٧	٢١	٦٢	١٨
الطماط	٧٠	٢٤	٦١	٠٠

وتوضح الأرقام السابقة أن معدل رأس المال إلى العامل الواحد يختلف اختلافا كبيرا بين صناعة وأخرى وبلد آخر . وقد بلغ الاختلاف أفضاه في صناعة السكر في الولايات المتحدة والهند . وحتى في الدول المتخلفة ذاتها ، ومنها المكسيك وكولومبيا على سبيل المثال تتباين المعدلات بآلاف أضعاف ، وهو ما يشير إلى وجود فروق كبيرة في معدل رأس المال إلى العمل ، ومن الطبيعي أن هذا المعدل لا يوضح مدى تمشى التكنولوجيا المتخلفة مع ظروف البلد أو الصناعة .

مشروعات الريف وديورها في التنمية الاقتصادية

يتمرض هذا الجزء من الكتاب إلى العلاقة بين مشروعات تنمية الريف وبرامج التنمية الاقتصادية . ويقصد بمشروعات تنمية الريف

تلك الوسائل التي تستهدف دفع سكان القرية نحو العمل الجماعي؛
 لزيادة انتاجهم وتحسين مستوى معيشتهم . وهي عملية اجتماعية
 يقوم خلالها سكان القرى بلعادة تنظيم انفسهم للعمل المشترك
 فيسبيل تحقيق اهداف معينة ، فينفذ سكان القرى انفسهم البرامج
 اللازمة لتحسين احوالهم الاجتماعية والاقتصادية سواء في محيط
 التعليم أو الصحة أو الانتاج .

وللعلاقة واضحة بين خطة التنمية ومشروعات دفع سكان الريف
 الى العمل الموحد المنتج لرفع مستوى معيشتهم . وهناك عدة أسباب
 تدفع الحكومة الى تشجيع سكان الريف على العمل المنتج اولا فتأدى
 تحمل تكاليف كبيرة فيما لو قامت هي بنفسها بالاتفاق على هذه
 المشروعات ، وثانيا يتطلب تنفيذ مشروعات التنمية وقتا طويلا في حين
 توجد مشكلات ملحة في الريف يضمن البحث عن حلها بأسرع وقت ممكن .
 وذلك بالعمل المشترك بين سكان كل قرية على حدة ، وثالثا تستهدفه
 مشروعات تنمية الريف استغلال الموارد وعوامل الانتاج المعطلة .

وهناك بعض الخوف من أن تؤدي مشروعات تنمية الريف الى ارتفاع
 معدل نمو السكان وبالتالي تعوق التقدم نحو النمو التلقائي . وبالرغم من
 العمل المشترك بين سكان القرية فان مشروعات تنمية الريف قد تستغرق
 بعض الموارد المتاحة والاداريين والخبراء وهو ما قد يعوق تنفيذ خطة
 التنمية الاقتصادية . واخيرا يخشى بعض الاقتصاديين من أن رفع
 المشروعات من مستوى المعيشة بالريف بالقدر الذي لا يشجع الهجرة
 الى المدينة للعمل في الصناعات .

الفصل الثامن والعشرين

السياسة السكانية

يتطلب الخروج من دائرة الفقر المفرغة مزيج من التكنولوجيا الحديثة، والحد من نمو السكان . وفي الدول النامية صاحب التقدم الفني في الإنتاج انخفاض معدلات الانجاب . اما في الوقت الحاضر فيواجه عدد من الدول المتخلفة مشكلة خطيرة ذلك لانه لا يمكنها تحقيق مزيد من التقدم الفني بقدر يؤدي الى التنمية التلقائية مالم ينخفض معدل نمو السكان ، وهو ما يتطلب انتهاز سياسة سكانية ايجابية

ويوضح البيان التالي سكان العالم ١٩٥٦ ومتوسط معدلات المواليد والوفيات والزيادة في السكان خلال السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٦ .

عدد السكان معدلات معدلات معدلات الزيادة

في سنة المواليد الوفيات في السكان

بالملايين (في الالف) (في الالف) (في المائتين)

العالم	٢٠٧٣٧	٣٤	١٨	١٦
<u>أفريقيا</u>				
شمال افريقيا	٧٢	٤٢	٢٨	١٧
افريقيا الاستوائية				
وجنوب افريقيا	١٤٨	٥٠	٣٢	١٨
<u>امريكا</u>				
امريكا الشمالية	١٨٦	٢٥	٩	١٧
امريكا الوسطى	٦٠	٤٢	١٦	٢٧
امريكا الجنوبية	١٢٩	٣٩	١٧	٢٤
<u>آسيا</u>				
جنوب وغرب آسيا	٧٣	٤٢	٢٢	٢٥
جنوب ووسط آسيا	٥٠٦	٤٠	٢٧	١٤
جنوب وشرق آسيا	١٩٠	٤٤	٢٨	١٨
غرب آسيا	٧٤٥	٣٥	١٦	١٦
<u>أوروبا</u>				
شمال غرب أوروبا	١٢٨	١٨	١١	٠٦
أواسط أوروبا	١٣٥	١٩	١١	٠٩
جنوب أوروبا	١٣٩	٢١	١٠	٠٩
استراليا ونيوزيلندا	١٥١	٢٥	٩	٢٣
الاتحاد السوفيتي	٢٠٠	٢٦	٩	

المصدر : الكتاب السنوي الذي أصدرته هيئة الأمم في سنة

يتضح من الجدول السابق ان معدل الزيادة في سكان شرق آسيا لم يجاوز المتوسط العالمي ، في حين كان معدل الزيادة في جنوب ووسط آسيا اقل من المتوسط ، اما المعدل في اواسط امريكا فكان اعلى بكثير .

وغنى عن البيان ان المعدلات الحالية لا تكف في تحديد اتجاه النمو في المستقبل ، فمعدل نمو قدره ٢٪ ناتج من معدل المواليد يبلغ ٤٪ ، ومعدل الوفيات قدره ٢٪ له اثر مغاير لمعدل النمو بنفس القدر ناتج من معدل المواليد قدره ٣٪ ومعدل الوفيات قدره ١٪ . ففي الحالة الثانية هبط معدل الوفيات الى حد ادنى بحيث لا يحتمل زيادة معدلات النمو من طريق تحسين الخدمات الصحية ، وهو عكس الحال في الحالة الاولى اذ ينتظر ان ترتفع معدلات النمو كلما هبطت معدلات الوفيات . كذلك يؤخذ في الاعتبار منذ التنبؤ بمستقبل الزيادة في السكان توزيع السكان حسب فئات السن . فتركز اغلب السكان في فئات السن بين ١٥ عاما ، ٤٠ عاما يؤدي الى زيادة معدلات المواليد خلال السنوات القادمة .

ويمكن تقسيم الدول بحسب احتمالات نمو السكان الى ثلاثة مجموعات ، الاولى دول احتمالات النمو فيها محدودة ، والثانية دول احتمالات النمو فيها كبيرة ، والثالثة دول تمر بفترة انتقال . فدول آسيا وافريقيا تقع في المجموعة الثانية ، اما دول امريكا اللاتينية فتقع في المجموعة الثالثة .

ولا يعتقد بعض الخبراء ان دول المجموعة الاولى سوف تمر بنفس المراحل التي مرت بها الدول النامية . فقد كان لسكان أوروبا قدرة على الزيادة حتى نهاية القرن الثامن عشر ، وان كان يلاحظ ان كلا من معدلات المواليد والوفيات لم تكن بالارتفاع الملاحظ الآن في الدول المتخلفة . وقد اتجهت منذ ذلك الوقت كل من معدلات المواليد والوفيات

نحو الانخفاض التدريجي البطيء ، مما ادى الى تغيرات كبيرة في توزيع السكان حسب فئات السن ، فنقصت نسبة الشباب ، وزادت نسبة الشيخوخ . وقد عاون هذا الاتجاه على خفض معدلات الانجاب . وقد اخذ معدل الانجاب في الانخفاض اولا في سكان المدن ، وعلى الاخص العائلات المتعلمة ، ثم انتشر تدريجيا الى باقي سكان المدن . وساعد على هذا نمو سكان المدن على حساب السكان الزراعيين .

وبمعنى آخر حدثت التنمية الاقتصادية في أوروبا قبل ان تنجم معدلات الوفيات نحو الانخفاض ، وهو عكس الحال في الدول المتخلفة . حيث انخفضت اولا معدلات الوفيات بقدر كبير بسبب تقدم علم الطب وليس بسبب التنمية الاقتصادية كما حدث في أوروبا . وبرز

مثل على ذلك هي سيلان ، حيث انخفضت معدلات الوفيات بنحو الثلث بين ١٩٤٦ - ١٩٤٧ بسبب دس الد . د . ت ونقص الإصابة بالملاريا والأمراض التي تسببها . ويلاحظ نفس الاتجاه وان كان بمعدلات أقل في عدد كبير من الدول المتخلفة .

وكما ذكر الدكتور كنجسلى دافيز Dr. Kingsley Davis

انه لم يصاحب انخفاض معدلات الوفيات في الدول المتخلفة نقص يذكر في معدلات الخصوبة ، كما حدث في الدول الغربية . لهذا ارتفع معدل الزيادة في السكان حتى بلغ في عدد كبير من الدول المتخلفة نحو ٢٪ سنويا ، وهو الحد الاعلى الطبيعي الذي ذكره لينشتين .

كل هذه الحقائق تبرر حاجة الدول المتخلفة الى سياسة سكانية ايجابية . حقيقة ان نمو الصناعة وسكان الحضر سوف يؤدي الى خفض معدلات الاتجاه ومعدلات الوفيات ، وفي نهاية المطاف معدلات الزيادة في السكان ، الا ان هذا يستغرق وقتا طويلا يعوق خلالها فترة الانطلاق نحو النمو التلقائي .

ويقترح الدكتور نوتشتين Dr. Notestein اتساع السياسة الاسرة في الدول التي تواجه ضغطا سكاميا :

١ - السياسة الاقتصادية :

١ - تنمية الصناعة بما يمكن من زيادة سكان المدن على حساب سكان الريف . وتوجيه العمال الزراعيين الى الأعمال المنتجة وذلك بتشجيع الصناعات الخفيفة والريفية . كذلك تشجيع النساء على العمل في الصناعات خارج المنازل حتى ينمو فيهن روح الاستقلال والافتكار الحديثة .

٢ - تحسين وسائل الانتاج الزراعى .

٣ - تشجيع التجارة الخارجية بغية نشر الآراء والاافكار الجديدة بين الناس .

ب - نشر التعليم الشعبى بكل الوسائل .

ج - التحكم في النسل بالدعاية وتنمية الوعى الصحى وايضاح ميزة الاسرة الصغيرة في توفير التعليم والغذاء ووسائل الاشراف الصحى .

د - نشر الخدمات الصحية كوسيلة لتنقيف الشعب بأهمية تحديد النسل في تحقيق مستوى صحى مرتفع .

٥ - تشجيع نمو القادة في الريف لنشر الآراء الجديدة بين
الفلاحين .

و - محاربة الخزعات وغيرها من العوائق الاجتماعية التي
تموق نمو الفرد .

ز - تشجيع الهجرة رغبة في رفع مستوى المعيشة .
ومما يدعو الى الارتياح ان بعض الدول ومنها الهند والبناب
بدأت في اتخاذ سياسات ايجابية للحد من نمو السكان .

وقد أعلنت حكومة الهند عند عرضها لخطة السنوات الخمس
الثانية ما يلي :

ان مشكلة تنظيم سكان الهند من حيث العدد والنوع من أهم
المشاكل التي تؤثر في رفاهية البلاد وأمكان تنفيذ خطط التنمية
الاقتصادية . وقد استهدفت خطة السنوات الخمس الاولى تحقيق
الاهداف السكانية الآتية :

١ - جمع صورة صادقة للعوامل التي تؤثر في نمو السكان
٢ - جمع بيانات وحقائق عن الخصوبة الانسانية ووسائل
التحكم فيها .

٣ - ايجاد وسائل عاجلة وفعالة لتعليم الشعب .
٤ - نشر وسائل تخطيط الأسرة كجزء من خدمات المستشفيات
والمراكز الصحية . وقد انشئت هيئة مركزية لبحث وتتبع المشكلات
السكانية تستهدف ما يلي :

١ - نشر الوعي التخطيطي في الأسرة .
ب - انشاء مراكز لتدريب الموظفين اللازمين لنشر هذا الوعي .
ج - اعداد برنامج لنشر الثقافة السكانية تتضمن نشر
الثقافة الجنسية والعلاقات الزوجية والرعاية بالطفل .

١ - اعداد البحوث العلمية عن الطبيعة البشرية والصحة
العامة .

٢ - اعداد الابحاث السكانية ومنها البحث في وسائل تحديد
النسل وطرق النشر .

٣ - الرقابة والإشراف على أعمال الهيئات الحكومية وشبه
الحكومية الخاصة بتنفيذ السياسة السكانية .

٤ - اعداد تقارير المتابعة عن تنفيذ السياسة السكانية .
وقد اقترح انشاء عيادات الطيبة لكل ٥٠ ألف نسمة في المدن
نشر تدريجياً في القرى . وتستهدف هذه العيادات الطيبة نشر الوعي

السكاني وتقديم الشورى والخدمات الطبية . كما انشأ معهد مركزي للتدريب .

ولازال برنامج الهند تحت الاختبار ولم تظهر نتائجه بعد .
اما في اليابان فقد سمح قانونا بالاجهاض والتعقيم مما عاون في خفض معدلات المواليد بقدر كبير . وقد اخذ عدد السكان في الثبات منذ نهاية الحرب العالمية الأخيرة . وتجدر الاشارة الى ان اليابان شاهدت تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية كبيرة خلال الثلاثة اجيال الماضية ، فانخفض عدد السكان الزراعيين في حين زاد عدد سكان المدن الصناعية .

وبالرغم من هذه العوامل فان اجازة الاجهاض والتعقيم قانونا ساعد كما قالت الدكتورة توبر Dr.Taueber على خفض معدلات المواليد ، كما ساعد التصنيع على استجابة الشعب الى هذه السياسة .

ولن اخوض هنا في موقف الاديان من الاجهاض والتعقيم . غير ان هناك ملاحظتان ، الأولى ان المجتمعات الهندية والاسلامية اصبحت تنظر الى تحديد النسل على أنه مشكلة اجتماعية ، وثانيا ان اول الدول التي قامت بتحديد النسل هي البلاد الكاثوليكية مثل فرنسا وايطاليا واسبانيا .

الفصل التاسع والعشرين

بعض المبررات من الدول الأخرى

تشير خبرة ليبيا والهند واندونيسيا والفلبين وإيطاليا في التخطيط إلى ضرورة مراعاة المبادئ العامة الآتية :

١ - يتطلب إعداد خطة سليمة للتنمية وتوافر معلومات كاملة وعميقة من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة وبشكل التحركات الاقتصادية .

وقد كان لتوفر هذه المعلومات في ليبيا وإيطاليا : وندرتها في الهند واندونيسيا أثره الوضع على سلامة التخطيط .

٢ - يلزم توفر البيانات الفورية لتتبع تنفيذ الخطة وتحديد الأولويات . ويجب على الأخص أن تتوفر البيانات والدراسات الإحصائية عن الموارد المتاحة واستعمالها ، ومعدل تكوين رأس المال المعنى إلى القيمة المضافة ، ومكرر الاستثمار ، ورأس المال المطلوب لتشغيل العامل الواحد في كل قطاع على حدة .

٣ - يجب الاهتمام التام بتكوين الهيئات التي تتولى وضع الخطة بحيث تمثل تمثيلاً صادقاً للقطاعات والأنشطة التي تدخل ضمن نطاق الخطة .

كما يجب أن تتضمن هيئات التخطيط خبراء في الاقتصاد والتحليل الإحصائي وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى . ويتطلب التخطيط دواية وافية بمشكلاته ، كما يجب توافر الخبراء في مختلف الأنشطة من زراعة وتقل ومواصلات وصناعات خفيفة وثقيلة . وقد لا يلزم تعيين هؤلاء الخبراء في لجان التخطيط طالما أنهم يستشارون من وقت لآخر بصورة دورية .

ويجب تحديد العلاقة والمسئولية تحديداً واضحاً بين هيئات التخطيط والهيئات الحكومية المختلفة .

٤ - تؤدي خطط التنمية في بعض الأحيان إلى بعض الاختلال في الاقتصاد القومي الأمر الذي يتطلب اتخاذ السياسات المناسبة لتفاديه وتحقيق الاستقرار . كما يتعين أن تكون الخطة مرنة بالقدر الذي يمكن من اتخاذ السياسات المناسبة . كما يتعين أن تضم لجان التخطيط خبراء في السياسة المصرفية والضريبية وميزان المدفوعات

٥ - يجب النظر إلى خطة السنوات الخمس على أنها جزء من خطة طويلة الأمد وتختار فيها المشروعات على هذا الأساس . ويجب

أن تخطيط التطورات الهيكلية اللازمة على أساس خطة ممتدة الى عشر أو عشرين سنة وتحدد الأولويات فيها على هذا الأساس .

٦ - أن أهمية التأيد الشعبي للخطة لا يحتاج الى بيان . كما يتعين أن تتفق الخطة مع الأهداف الاجتماعية والسياسية للبلاد . وهناك وسائل مختلفة للحصول على تأيد الشعب . فمثلا تحاول الهند أن تشرك الشعب والحكومات المحلية بصورة مباشرة في عملية التخطيط . وتهتم اندونيسيا بوسائل تنمية الريف ودفعه الى العمل المشترك . الا أنه يلاحظ من جهة أخرى أن خبراء التخطيط اختبروا على أساس سياسى الأمر الذى أدى الى المبالغة في تحديد الأهداف . ففي الفلبين تم تد سكرتارية المجلس الاقتصادى مشروع الخطة لتركه المجلس تعديلها على أساس الاعتبارات السياسية . وللقطاع الخاص ممثلون في المجلس الاقتصادى يختارون من أعضاء البرلمان . ويبحث المجلس حاليا في طريقة لتوسيع الاختبار وذلك بزيادة دور هيئات تنمية الريف والحكومات المحلية .

٧ - أثبتت خبرة الهند وليبيا والفلبين واندونيسيا وإيطاليا صعوبة قيام الحكومة باعداد خطط للقطاع الخاص . فستطيع هيئات التخطيط اعداد خطة للاستثمار الحكومى ، الا أن دورها فيما يتعلق بالقطاع الخاص لا يمكن أن يزيد من الناحية العملية عن مجرد تحديد السياسات التى تشجع وتوجه الاستثمارات الخاصة . وفيما عدا ذلك لا يستطيع هيئات التخطيط سوى التعبير عن آمال ورغبات وتنبؤات للانتاج والاستثمار في القطاع الخاص . فمحاولة اعداد خطط شاملة للقطاع الخاص محاولة بائسة ومضلة وتفتح الباب الى نقد الخطة على أساس عدم تحقيق الأهداف

٨ - ولو أن اعداد أهداف تفصيلية للانتاج والدخل والعمالة في القطاع الخاص عديمة المعنى دون أن تتوفر تنبؤات عن المدخل والانتاج *input & out-put projections* ، أو تتوفر رقابة شاملة على هذا القطاع ، فان قصر الخطة على القطاع العام وحده عمل غير كامل وعلى الأخص في البلاد التى يسطع القطاع الخاص فيها بجزء كبير من الاستثمارات . وإذا كانت التغيرات الهيكلية هى أساس مشروعات التنمية فان التنبؤات - مهما كانت على أسس فنية - غير كافية إذ يتعين في هذه الحالة تعديل هيكل الاستثمارات الخاصة الأمر الذى يتطلب تحديد السياسات المصرفية والضريبية ووسائل الرقابة على الصرف الأجنبى وملكية الأرض وغيرها من الوسائل اللازمة لتوجيه الاستثمارات الخاصة الى الطريق المرسوم في الخطة . ويجب أن تكون الخطة مرنة بالقدر الذى يمكن من إعادة النظر فيها على أساس التطورات الصلبة .

٩ - أثبتت خبرة الدول في التخطيط ضرورة مراعاة الزيادة في الدخل جنباً إلى جنب مع الزيادة في العمالة . ففي الدول المتخلفة يمكن تحقيق زيادة في الدخل القومي دون تحقيق أية زيادة تذكر في العمالة . لهذا لا يكفي في الدول المتخلفة تركيز الجهد على زيادة الدخل القومي وافترض أن هذا يكفل المزيد من العمالة .

١٠ - أثبتت خبرة الهند وأثيوبيا والفلبين ضرورة تحسرى الدقة النهائية في تقدير معدل تكوين رأس المال العيني إلى القيمة المضافة

١١ - هناك فترات في تاريخ الأمم تكون فيها العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفنية معاونة للقيام بمشروعات التنمية بما يكفل الانطلاق نحو التنمية الذاتية ويجب أن تكتل الجهود لاقتناص هذه الفرص إذ أنها لن تتوافر مرة أخرى بسهولة .

١٢ - تعتمد نتائج خطط التنمية على البيئة السياسية والابتدولوجية ، فالشعب هو الذى يعد الخطة ، وهو الذى يتولى تنفيذها . ولن تنجح الجهود مالم يرغب الشعب في ذلك . فيجب أن تنمو القيادات في داخل وخارج الحكومة وأن تشارك في اتخاذ القرارات وفي تنفيذ الخطة . وليس هناك طريق لنجاح التخطيط سوى العرق والدعوى والعمل المضمّن .

١٣ - أيهما أحسن تركيز الاستثمارات في الأنشطة النامية أو الاهتمام بالأنشطة والمناطق الراكدة ؟ تؤيد الخبرة العملية النظريات التي تقول بضرورة تنمية كل من الأنشطة النامية والراكدة على حد سواء . حقيقة أن تنمية القطاعات النامية يزيد من حدة الاختلاف التكنولوجي بين القطاعات ، إلا أنه من جهة أخرى ينعين استغلال جميع الفرص .

١٤ - لا أمل للدول المتخلفة في الانطلاق نحو التنمية التلقائية دون المزيد من العون الأجنبي . فالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزيلندا ، وهى أغنى دول العالم اليوم ، اعتمدت اعتماداً كبيراً على رأس المال والخبرة الأجنبية خلال فترة انطلاقها نحو التنمية التلقائية . وحتى تاريخ أوروبا الاقتصادية يمكن تصويرة على أنه عملية تناوبت خلالها الدول في الحصول على رأس المال والخبرة الأجنبية حتى انطلقت كل دولة على حدة نحو النمو التلقائي . وتواجه الدول المتخلفة الآن مشكلات أكثر تعقيداً من تلك التي واجهت الدول النامية عند بدء انطلاقها .

فالتنمية أو الركود أمره متروك لرغبة الدول المتخلفة . ومهما صدقت الرغبة فإن العون الأجنبي هو الأساس الذى بدونه تضيق جميع الجهود هباءاً منثوراً .

مجموعة اخترنا لك تصدر

نصف شهرية باللفات العالية
يشارك في تحريرها وإعدادها
لجنة "اخترنا لك"

المراسلات : الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج
تليفون ٤٥٢٤٦ - ٤٥٤٠٥ - ٢١٦٢٥

١٠ قروش

المن

Bibliotheca Alexandrina



0218134